



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران - السانیا-

قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب واللغات والفنون



مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الأدب العربي موسومة بـ:

أثر التوظيف النحوي في تيسير التفسير

للشيخ أحمد بن يوسف أطفيش (ت: 1332 هـ، 1914م)

ضمن مشروع الدراسات النحوية في الجزائر. مجالاتها، وموضوعاتها،
ومنطلقاتها

- تحقيق ودراسة - إشراف الدكتور مختار بوعناني.

إعداد الطالب الباحث:

إشراف الأستاذ:

عكوش هشام

الدكتور مختار بوعناني

2011



PDF
Complete

*Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.*

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

المقدمة



PDF
Complete

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين، منزل أسرار حسن عربي مبين على
أفصح من نطق الضاد، ليكون للعالمين، بشيرا و نذيرا، سيدنا محمد بن عبد الله عليه أفضل
الصلاة و التسليم، وعلى آله و صحبه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم
الدين. وبعد:

إن الاشتغال بكتاب الله عزّ وجلّ تعلما و تعليما، فهما و تفسيرا، قراءة و تدبرا لآياته، من
أسمى فرص النجاة، وأكمل الطاعات، وإن من اشرف العلوم بركة و نفعاً، وأعظمها فائدة
وخيراً علم تفسير كتاب الله العليم الحكيم، إذ يمكن من فهم ألفاظ القرآن الكريم و تمييز
مدلولاتها، وإدراك معانيه، واستنباط أحكامه استنباطاً صحيحاً سليماً من الزلل و الانحراف .
لهذا وجب على كلّ طارق باب التفسير أن يتضلع بعلم و معارف تجعله قادراً على الكشف
عن أسرار الآيات و معانيها.

ويبقى علم النحو واحداً من علوم اللغة العربية الدقيقة والمنوطة بها في سلك هذا الدرب،
لما له من الأثر في تقويم اللسان و ضبط الألفاظ، وتصويب معاني الآيات و توجيهها وفهم
مرادها، فمن خلالها يقتفى المنهج الصحيح لبيان كلام الله تعالى و فهمه، و ترسم الضوابط و
القواعد لتفسير القرآن، فكل امّة مكلفة بان تقرا القرآن وتفهمه وتعمل به، وحمداً له سبحانه
أن من علينا بالتعرف على عينة من هذا العمل الوافي الجليل عند علماء جزائريين، فاقهم
في التأليف فيه والإبداع في مضمونه شيخنا العلامة **أحمد بن يوسف أطفيش** الذي بدا
تأثره بعلم النحو واضحاً جلياً في تفسير الآيات وبيان معانيها، من خلال مؤلفه **(تفسير
التفسير)**، الذي اخترته موضوعاً لدراستي، فكانت الفكرة موسومة بـ: اثر التوظيف النحوي
في تفسير التفسير لأحمد بن يوسف أطفيش (ت 1332هـ، 1914م).

و توجهي إلى ميدان الدراسة جاء بعد أن تعدّر عليّ الوصول إلى مخطوط في النحو من
التراث الجزائريّ قصد خوض غمار التحقيق فيه، وبعد إطلاع واسع وملمّ بآثار علمائنا
الجزائريين أفادني و زملائي به أستاذي المشرف الدكتور مختار بوعنّاني مدة سنة كاملة،



وقع اختياري على شخصيّة اطفيش نظراً للمكانة العا عليها ، وإلمامه الواسع بشتّى العلوم و الفنون باختلافها جعله يحظى بعقب القصب.

أمّا اختياري لكتابه (تسيير التفسير) ، فيرجع بالأساس إلى اكتماله ، وكثرة التوظيف النحوي فيه، فقد خصّ له اطفيش الحيز الأكبر في مختلف أجزاءه ، عكس لنا ثقافته النحوية الواسعة و قدرته على تحليل و توجيه معاني الآيات.

ولعلّ ابرز الأسباب الدّاعية إلى اختيار هذا الموضوع مايلي:

- 1- إحياء التراث الجزائريّ خاصّة و الإسلاميّ عامّة.
- 2- محاولة تسجيل بعض من جهود علماء المذهب الاباضي بجنوب شرق الجزائر.
- 3- إبراز جهود علماء الجزائر في مجالي النحو و التفسير.
- 4- الإطلاع على أساليب القدماء قصد الاستفادة منها في الحاضر، واقصد بذلك مجال النحو.
- 5- الكشف عن المؤلفات الكثيرة و المتنوّعة التي أبدع فيها الشيخ اطفيش على الرّغم من بعد المنطقة ، وعزلتها آنذاك.
- 6- يعدّ هذا التفسير واحداً من التفاسير التي تيسّر فهم كلام الله تعالى، والتي تعتمد النحو منطلقاً لها، فقد ورد هذا التفسير حاوياً سبعة عشر جزءاً لم يخل من غزارة التوظيف النحوي فيه، ما أهله لأن يصنّف في غزارة التوظيف النحوي فيه، ما أهله لا يصنّف في خانة أهم المصادر التي اهتمّت بالدراسة النحوية في القرآن الكريم من عالم جزائريّ.
- 7- الإطلاع الواسع للشيخ اطفيش على أساليب النحويين القدامى وارثهم النحوية.
- 8- حسن تعامله مع المسائل النحوية الموظّفة في تفسيره، فكثيراً ما يبدي رأياً فيها بعد أن يذكر آراء غيره من النحويين الذين سبقوه، دالاً على ذلك بقريضة، كقوله : "قلت"، و"الغريب" و "يجوز" و "لا يجوز"
- 9- استعماله عبارات بسيطة، و توظيفه أمثلة واضحة مفهومة، على نحو : قام زيد.

10- يُعَدُّ الشَّيْخُ أَطْفِيشٌ وَحِيدٌ عَصْرُهُ فِي مَجَالِ تَأْلِيفِ

كما كان لاختيار هذا الموضوع-إضافة إلى ما سبق-مجموعة أساليب و دوافع، منها الدِّراسات السابقة التي ارتبطت مواضيعها بهذه الشَّخصية الفذة، أذكر بعضها منها مرتبة ترتيباً هجائياً :

- أثر التَّوظيف الصَّرْفِيّ فِي تيسير التفسير¹.
- أراء الشَّيْخِ مُحَمَّد بن يوسف أَطْفِيش العَقْدِيَّة²
- حكم الدَّخَان و السَّعوط.دراسة و تحقيق³.
- الرِّسْم فِي تعليم الخط.تحقيق⁴.
- الشَّيْخ أَطْفِيش لغويًّا⁵.
- الشَّيْخ مُحَمَّد بن يوسف أَطْفِيش و مذهبه فِي تفسير القرآن الكريم،مقارنة إلى تفسير أهل السُّنَّة⁶.
- الفكر السِّيَاسِيّ عند الاباضية من خلال آراء الشَّيْخ مُحَمَّد بن يوسف أَطْفِيش⁷.
- الكافي فِي التَّصْرِيف.تحقيق و دراسة⁸.

¹ - رسالة ماجستير قَدِّمت من طرف الطالبة صباح مجاهدي، بجامعة السَّاتيا-وهران، قسم اللُّغة العربيَّة و آدابها(2008).

² - رسالة ماجستير قدمت من طرف الطالب مصطفى بن النَّاصر وبنتن، بجامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة(1996م)، أصبحت مطبوعة.

³ - رسالة ماجستير قدمت من طرف الطالب بكير يحيى الشَّيْخ بلحاج، بجامعة الجزائر، معهد أصول الدِّين(1993م).

⁴ - رسالة ماجستير قدمت من طرف الطالب أحمد مسعودي عيسى الغزَّالي، بجامعة الفاتح بطرابلس، ليبيا. يراجع الكافي فِي التَّصْرِيف :ص ج من المَقْدَمَة.

⁵ - رسالة دكتوراه لصاحبها أحمد جلالِي، بجامعة أبي بلقايد-تلمسان، قسم اللُّغة العربيَّة و آدابها(2001م).

⁶ - رسالة ماجستير قدمت من طرف الطالب يحيى بن صالح بوتردين، بجامعة عين شمس-القاهرة(1989م). يراجع الكافي فِي ص ج.: التَّصْرِيف

⁷ - رسالة ماجستير مقدَّمة من طرف الطالب عدَّون جهلان. المرجع نفسه.

- المسائل التحقيقية في بيان التّحفة الأجروميّة⁹.

- منهج الشيخ أمحمد بن يوسف أطفيش في تفسيره (التيسير)¹⁰.

فاخترت أنا الجانب الذي لم يُدرس، و هو الجانب النّحويّ.

ولا يخفى كذلك أنّ هذا الموضوع تربطه علاقة متينة بالمشروع الذي أنتمي إليه الموسم
ب: "الدراسات النّحوية في الجزائر. مجالاتها، وموضوعاتها، ومنطلقاتها-تحقيق ودراسة-"
،للأستاذ الدكتور مختار بوعناني الذي يشهد له الكثير من الطلبة الباحثين بجهوده
المتواصلة في إحياء التراث الجزائريّ و بعثه إلى الوجود، ونفض الغبار عمّا خلقه علماء
الجزائر من مصنّفات ظلت حبيسة المكتبات و الرفوف، خاصة اللّغوية منها.

لقد حاولت في هذا الموضوع أعرّض كيفية التّوظيف النّحويّ في (تيسير التفسير)، ثمّ
أقفَ عند أثر هذا التّوظيف في تيسير فهم الآيات و توجيه معانيها، ونظراً للمادّة النّحوية
المتوّفرة والمتنوّعة التي استعان بها أطفيش في كتابه، والتي تعدّ بذاتها موسوعة نحويّة-فقد
شملت شتى مواضيع النّحو وأبوابه-، اخترت أن أوجّه دراستي صوب الأسماء مثلما هو
متداول في كتب النّحو باختلاف أصحابها، فقسّمت هذه المادّة النّحويّة الموظّفة في تيسير
على أربعة فصول.

الفصل الأوّل

سميّته ب: "أثر توظيف المرفوعات في تيسير التفسير"، و تتّبع فيه
الفاعل، والمبتدأ، والخبر، و اسم كان وأخواتها، واسم الحروف العاملة عمل ليس، واسم أفعال
المقاربة، وخبر إنّ و أخواتها، وخبر (لا) النّافية للجنس، و التّوابع في حالة الرّفع. ثمّ ختمت
الفصل بجدول إحصائيّ كلّ مواضع المرفوعات في (تيسير التفسير).

⁸ - رسالة ماجستير مقدّمة من طرف الطالبة عائشة يطو، بجامعة الساتيا-وهران، قسم اللغة العربيّة و آدابها (2002م).

⁹ - رسالة ماجستير لصاحبها رشيد حيدر، جامعة وهران . (في طور الإنجاز)

¹⁰ - رسالة ماجستير قدمت من طرف الطالب محمد علي علو، بجامعة الجزائر، معهد أصول الدّية (1991م).



الفصل الثاني:

وسميته ب: "اثر توظيف المفعولات في تسيير التفسير"، فكان التصنيف فيه شاملاً للمفعول به، والمنادى، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول من أجله، والمفعول معه. لأخلص إلى جدول إحصائي لكل مواضع المفعولات في (تسيير التفسير).

الفصل الثالث:

عنوانه ب: "اثر توظيف المفعولات في تسيير التفسير"، و درست فيه الحال، والتمييز، والمستثنى، وخبر كان وأخواتها، وخبر الحروف العاملة عمل ليس، وخبر أفعال المقاربة، و اسم(أنّ) وأخواتها، واسم (لا) النافية للجنس، والتوابع في حالة النصب. ثمّ ذيلت هذا الفصل بجدول إحصائي لكل مواضع المنصوبات في (تسيير التفسير)، مع ربطها بمواضع المفعولات كذلك التي ذكرتها في الفصل الثاني.

الفصل الرابع:

وهو آخر هذه الفصول، جاءت تسميته: "اثر توظيف المجرورات في تسيير التفسير". وقسمته إلى المجرور بالحرف، وبالإضافة، وبالمجاورة، و درست فيه التوابع في حالة الجر. ثم عقدت لهذا الفصل جدولاً إحصائياً لكل مواضع المجرورات في (تسيير التفسير).

المنهج المتبع في الدراسة:

إن طبيعة المشروع الذي انتمي إليه، ثم طبيعة الموضوع الذي اعمل فيه الموسم ب: "اثر التوظيف النحوي في تسيير التفسير للشيخ أحمد بن يوسف أطفيش"، تفرضان عليّ إتباع المنهج التاريخي في الدراسة. و ضمن هذا المنهج العام سلكت منهج الإحصاء، من خلال إحصاء نصوص أطفيش النحوية وتصنيفها في كتابة (تسيير التفسير)، وأرفقت به المنهج الوصفي المبني على استقراء النصوص النحوية، وتحليلها قصد الوصول إلي الغاية المنشودة، وهي الوقوف عند اثر توظيفها في تفسير الآيات القرآنية.



PDF
Complete

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

كما أنّي لم أهمل تفاسير القرآن الأخرى، لأهميتها في الموازنة حينما يستدعي الأمر أن أوازن بين آراء الشّيح اصفيس وغيره من المفسرين، والتّحويين عموماً.

الصّعوبات العلميّة:

إنّ أيّ باحث قد تواجهه مشكلات و صعوبات علميّة أثناء العمل، ولم يخل هذا البحث في طريقه من صعوبات و عقبات،سرعان -بعون الله- ما دلت،من هذه الصعوبات: كثرة النّصوص التّحوية في (تسيير التّفسير) ،والتي يستدعي إحصاؤها وتصنيفها تركيزاً كبيراً، وجهداً جهيداً، واجتهاداً كثيراً.كما أنّ بعضاً من هذه النصوص لا يتوفّر على التّوظيف، وما يتطلبه موضوع البحث التمثيل لما له صلة بالأثر.

و قد ختمت بحثي بخاتمة وقفتُ فيها على أهمّ القضايا و التّناج التي أنتجها هذا البحث، اتبعها بفهرس للآيات المدروسة، و بقائمة المصادر و المراجع المتعمّدة، والتي تنوّعت مجالاته، فشملت عناوين كتب النّحو واللّغة، والتّفسير وإعراب القرآن، والمعاجم اللّغوية. ليذيل البحث بفهرست الموضوعات،يساعد الباحث على الرّجوع إلى مضامينه بسهولة ويسر.

و أخيراً ، أسأل الله تعالى أن يجعل التّوفيق حليفي، والتّيسير عوني، وأن يتقبل منّي هذا العمل بقبول حسن، و يجعله في ميزان الحسنات،وإني لأقدّم لأستاذي الفاضل المشرف الدّكتور مختار بوعنّاني ، حفظه الله تعالى ، من الشّكر أجزله ، ومن التّقدير والامتنان بالغة، لإشرافه على هذه المذكرة، ولما لقيته منه من التّوجيه السّديد والإرشاد القيم،فقد منحني من وقته الثّمين ، وأفادني الشّيء الكثير من عمله و خبرته. كما أتوجّه بالشّكر إلى أعضاء اللّجنة العلميّة الموقّرة على ما يقدّمونه من توجيهات وإرشادات تفيد الطالب و تُكسبه كلّما تعدّدت و تنوّعت.



PDF
Complete

*Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.*

**[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)**



PDF
Complete

*Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.*

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

المدخل



أولاً: توطئة لقراءة كتاب (تيسير التفسير).

التعريف بالمؤلف:

هو أمحمد¹ بن يوسف بن عيسى بن صالح بن عبد الرحمن بن عيسى بن إسماعيل بن محمد بن عبد العزيز بن بكير الحفصي أطفيش²، من أشهر علماء الإباضية بالمغرب الإسلامي في العصر الحديث، وواحد من أعلام الجزائر البارزين. من عائلة شهيرة ببني يسجن، من عشيرة آل با محمد، وينتهي نسبه إلى "عمر بن حفص الهنتاني"، من العائلة الحفصية بتونس³.

وُلد المؤلف بمدينة غرداية، عام سنة وثلاثين ومائتين وألف هجرية (1236هـ)، الموافق لثمانية عشر وثمانمائة وألف ميلادية (1818م)⁴.

نشأ في عائلة عريقة ومحافظة، فقيرة لكنها على قدر كبير من العلم والمعرفة، وهبت نفسها لنشر الإصلاح وإرشاد المجتمع، والعودة به إلى السبيل الأقوم؛ تركه والده يتيمًا تحت كفالة والدته، السيّدة "مامّة سّتي بنت الحاج سعيد بن عدّون بن يوسف بن قاسم بن عمر بن موسى بن يدر"، فكان لهذه الأمّ الفاضلة

¹ - ذكر المؤلف في كتابه (كشف الكرب: 263/1) أنّ علة إثبات الهمزة التمييز بينه وبين اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم. انظر: الكافي في التصريف، لأطفيش. تحقيق ودراسة: عائشة يطو، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير. جامعة السّانّيا-وهران 2002، ص12.

² - كلمة بربرية مركّبة من ثلاثة مقاطع، ومعناها (أط : خذ - أي : تعال - أش : كل)، وربّما هذا اللقب كناية عن الكرم والجود في هذه العائلة. انظر: معجم أعلام الإباضية - قسم المغرب - جمعية الثّراث القرارة، غرداية - الجزائر. ط: 1999م. 849/4. ويراجع آراء الشّيخ أطفيش العقديّة، مصطفى بن الناصر وينتن. نشر جمعية الثّراث - القرارة - الجزائر (1996م)، ص24.

³ - يراجع نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، تأليف: محمد علي دبوز. المطبعة التعاونية، ط1 (1965م): 290/1، و معجم أعلام الإباضية: 836/4، ورحلة القطب. دراسة وتحقيق: الأستاذ يحي بن بهون حاج امحمد. العطف، غرداية - الجزائر. ط1 (2007م) ص22.

⁴ - اختلف في تاريخ الميلاد، فعليّ دبّوز في نهضة الجزائر 290/1، ويوسف بن بكير الحاج سعيد في تاريخ بني مزاب، ط2 ص 177، ويحي بن بهون في رحلة القطب ص 23، أوردوا تاريخ (1236هـ). أمّا مصطفى وينتن في بحثه آراء الشّيخ أطفيش العقديّة ص 25 فأثبت أنّ مولده كان عام (1238هـ). والأكثر تداولاً في تاريخ مولده سنة (1236هـ). كما اختلف أيضا حول موطن الولادة، فعليّ دبّوز في نهضة الجزائر 290/1 يثبت بنّي يسجن، وتبعه في ذلك عادل نويهض في معجم أعلام الجزائر ص 20، كذا الزركلي في الأعلام: . أمّا الكتب التي أثبتت الميلاد بمدينة غرداية، فهي: آراء الشّيخ أطفيش العقديّة ص 25، وتاريخ بني مزاب ص 177، ورحلة القطب ص 23.



أعظمُ الجهد فيه، والأثر البالغ في تربيته وتكوين القرآن الكريم الذي أتمّه، ولم يتجاوز الثامنة من عمره .

لقد زرعت فيه هذه الملكة والنبوغ الرّغبة في تلقّي مختلف العلوم والتّطلع إلى مبادئها، فأصبح حريصاً على تتبّع حلق العلم، سباقاً إليها في دور العلماء، التي انحصر اختصاصها في مجالات معيّنة كتقديم مبادئ الشريعة والعربية، والمنطق لا غير؛ فأخذ علوم الشريعة وعلوم العربية عن أخيه الأكبر "إبراهيم بن يوسف" الذي كان له هو الآخر أثرٌ عظيمٌ في بناء شخصيّة أطفيس وتكوينها؛ كما أخذ عن غيره من مشايخ المنطقة، فتلقّى مبادئ المنطق عن الشيخ "سعيد بن يوسف وينتن"، وكان يحضر حلق الشيخ "عمر بن سليمان نوح" مع أخيه إبراهيم²، حتى أصبح متصدّر هذه الحلقات والدّروس.

ولم يكتف الشيخ أطفيس بما كان يقدّم في دور العلم هذه من حلق لا يؤخّذ منها الشيء الكثير، بل راح يعتمد على نفسه اعتماداً شبه كليّ في تعلّمه و تنقيف شخصيّته، فكان يتحىّن الفرص لذلك ويترقّب مجيء أهل العلم من المشرق ليأخذ عنهم مفاتيح العلوم، ويحرص على أن يتمّ البقيّة لوحده، بعزيمة لا تعرف الكلل ولا الملل، ساعده فيها ذاكرته القويّة وفهمه السّريع، ورغبته في التّعلم وتلقّي العلوم بشتى أنواعها؛ فلم تمنعه الأوضاع السّائدة في تلك الفترة، ولا العزلة التي عرفتها المنطقة من سلك درب الاجتهاد في طلب الكتب،³ إذ كان يتّخذ كلّ الوسائل للاطلاع عليها و استنساخها، خاصّة تلك النفيسة والنّادرة.

¹ - يراجع نهضة الجزائر الحديثة: 1/299، ومعجم أعلام الإباضية: 4/836، ورحلة القطب ص24.

² - يراجع معجم أعلام الإباضية: 4/836، ورحلة القطب ص24

³ - كان يحرص على اقتناء الكتب النفيسة، ويجدّ في اشترائها أو استنساخها؛ كما كان يبعث في كلّ عام دراهم مع الحُجّاج، فيشترون له الكتب من المشرق. يراجع نهضة الجزائر الحديثة: 1/305 وما بعدها ، وآراء الشيخ أطفيس العقديّة ص 48.



عُرف أطفيش بشغفه بالتدريس، فتفرّغ لـ

التدريس والتعليم، فلم يشتغل بعمل آخر سوى الفصاء الذي مارسه قرره قصيره ثم تركه، لذاك السبب.¹

فكانت داره ببني يسجن معهداً يقصده التلاميذ من كلّ حذب وصوب، التقوا حوله وحرصوا على مجالسته²، فبدا تأثيره فيهم كبيراً، حتّى أصبح الحديث عنهم حديثاً عن مجتمع كوّنهُ هو بعلمه وتربيته.

ولم تكن الجزائر كلّ وطنه، بل كان شديد الاهتمام بأحوال العالم الإسلاميّ، كثير الدّعاء بالنّصر للأمة الإسلاميّة، فكانت له مواقف متعدّدة شهدت بنضاله السّيّاسيّ والاجتماعيّ وغير ذلك من قضايا عصره، ممّا جعله عرضة للرّقابة الفرنسيّة عليه، فكان مصيره النّفي من بلده بني يسجن إلى بلدة بئرّة التي مكث بها حوالي عشر سنوات، استطاع فيها أن يخلف الكثير من الآثار والمؤلّفات، كما تخرّج عليه في الفقه بهذه البلدة كثير من الطّلبة³؛ فكان مدرسة متنقّلة، لا ينقطع عن التدريس حتّى في سفره.

وما ساعده على أداء واجبه العلميّ وتبليغه، تنظيمه لوقته واستغلاله له أحسن استغلال؛ فقد اعتمد في التدريس برنامجاً مضبوطاً، بحيث تُقدّم دروسه⁴ طوال أيام الأسبوع، من الضّحى إلى الزّوال، ماعدا يوم الجمعة، ثمّ يزيد دروساً في المساء بعد

¹ - يراجع آراء الشّيخ أطفيش العقديّة ص 26 و 54.

² - جلس الشّيخ للتدريس منذ سنّ مبكّرة، وذلك لما بلغ الخامسة عشر من عمره. يراجع نهضة الجزائر الحديثة : 302/1. وكان من أشهر تلامذته : الشّيخ الحاج صالح بن عمر لغلي (ت 1928 م)، وسليمان باشا البارونيّ (ت 1940 م)، وأبو إسحاق إبراهيم بن الحاج محمد بن الحاج إبراهيم بن يوسف أطفيش (ت 1965م)، وأبو اليقظان إبراهيم بن عيسى حمدي (ت 1973م).

³ - يراجع نهضة الجزائر الحديثة : 337/1، وآراء الشّيخ أطفيش العقديّة ص 27، وتاريخ بني مزاب ص 178.

⁴ - كان للشّيخ سلّم في ترتيب العلوم حسب أولويّتها في وجوب التّعلّم؛ فالتّوحيد أولاً، ثمّ الفقه والحديث وأدب العلم و المعاشرة ، وعلوم اللّغة وغيرها. آراء الشّيخ أطفيش العقديّة ص 56.

العصر، ولا يدرّس في الليل إلا الغرباء، والتّجب
للتّأليف، وللإجابة عن الرّسائل والاستفتاءات¹.

قضى الشّيخ قرابة القرن في الجهاد العلميّ وبتّ الوعي الدّينيّ، فكان لحياته
التي تعدّ بحقّ حياة علم وعملٍ فضلٌ في نهضة الجزائر وإصلاح أوضاعها. وافته
المنية في يوم السبت 23 ربيع الثاني 1332 هـ الموافق لـ 21 مارس 1914م، في
مركز نشاطه ببني يسجن²، عن عمر يناهز سنّاً وتسعين سنة.

ويرى البعض أنّه عانى من تأثير سمّ دُسّ له من طرف أحد العملاء
الفرنسيين، ألزمه الفراش أسبوعاً كاملاً، ليختاره الله بعد ذلك إلى جواره³.

هكذا أمضي أطفيش حياته، خدم فيها العلم وطلابه، وحرص فيها على
الاستجابة لرغبات النّاس وتساؤلاتهم التي كانت أهمّ انشغالاته؛ وبحكم مطالعته الكثيرة
واشتغاله بعلوم متعدّدة، وإلمامه الواسع بالأوضاع السّائدة في عصره، تبوّأ مكانة
بارزة في مجتمعه، وسطع نجمه، فلقّب بـ "القطب"⁴؛ واستطاع أن يخلف لنا تراثاً
ضخماً يشهد له بذلك، احتوى فنوناً ومواضيع تنوّعت بتنوّع ثقافته، اختلف الدّارسون
في تحديدها وحصرها، حتّى إنّ بعضهم قدّرها بنحو ثلاثمائة مؤلّف، مابين كتاب
ورسالة⁵، موزّعة على شتّى العلوم، فقد ألّف في: الأخلاق والأصول والبلاغة
والتفسير والتّجويد والتّوحيد والتّاريخ والجبر والحديث والحساب والرّسم والسير
والطبّ والصّرف والعروض والقافية والفقه والفلك والفلاحة والفرائض والفلسفة
واللغة ومصطلح الحديث والمنطق والتّحوي والوعظ.

¹ - يراجع نهضة الجزائر الحديثة : 310/1 ، ومعجم أعلام الإباضية : 837/4 ، وآراء الشّيخ أطفيش العقديّة
ص 55 وما بعدها ، ورحلة القطب ص 29.

² - يراجع نهضة الجزائر الحديثة : 386/1 ، ومعجم أعلام الجزائر، عادل نويهض . مؤسّسة نويهض الثقافيّة
للتّأليف والترجمة والنّشر، بيروت - لبنان . ط2 (1980م) ص 20. وآراء الشّيخ أطفيش العقديّة ص 27،
وتاريخ بني مزاب ص 189 ، ورحلة القطب ص 26.

³ - يراجع تاريخ بني مزاب ص 189 ، ورحلة القطب ص 26.

⁴ - اشتهر بقطب الأئمّة عند المغاربة، وبقطب المغرب عند المشاركة. يراجع رحلة القطب ص 22 ، والكافي
في التّصريف ص 12.

⁵ - يراجع معجم أعلام الإباضية : 839/4 ، والتفسير والمفسّرون، تأليف: الدّكتور محمّد حسين الذهبي. مكتبة
مصعب بن عمير الإسلاميّة. ط 2004م، 67/2، وتاريخ الجزائر الثقافي، الدّكتور أبو القاسم سعد الله. دار
الغرب الإسلاميّ ط1 (1998)، 271/3، و 44/8.



ولعلّ سرد ما خلفه في بعض هذه الفنون

الصفّحات، لذا سأقتصر على ذكر ما يتناسب مع هذا البحث الذي يحدد بعلمين اللين،
هما علما اللغة والتفسير؛ مع التمييز فيها بين ما هو مطبوع وما هو مخطوط، معتمداً
في ذلك على كتاب "المصنّفات اللغوية للأعلام الجزائرية عبر القرون"، للدكتور
مختار بوعنّاني؛ الذي يعدّ بحق مفتاحاً ييسّر للطالب الباحث ولوج ميدان التحقيق، أو
الدّراسة من شتى الأبواب.

1- اللغة : ألف القطب في النحو، والصرف، والبلاغة.

أ- في النحو:

- الحاشية الأولى على شرح أبي القاسم الدّاوي على الأجروميّة (مفقود)¹.
- الحاشية الأولى على شرح أبي القاسم الدّاوي على شرح الأجروميّة
(مخطوط)².
- المسائل التحقيقيّة في بيان التّحفة الأجروميّة³.
- حاشية الشّدور و شرحه (مفقود)⁴.
- حاشية ثانية على شرح أبي القاسم الدّاوي على الأجروميّة (مخطوط)⁵.
- حاشية على إعراب الألفيّة (مفقود)⁶.
- حاشية على القطر و شرحه (مفقود)⁷.
- حاشية على شرح المرادي على الألفيّة (مخطوط)⁸.
- قصيدة الغريب: نظم مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري¹.

¹ - المصنّفات اللغوية للأعلام الجزائرية عبر القرون، د: مختار بوعنّاني. دارهومه، طبع في 2001، ص 67. وآراء الشيخ أطفيش العقديّة: 494.

² - المرجع نفسه.

³ - يحقّقه الطالب حيدرة رشيد، زميلي في مشروع الدّراسات النّحويّة في الجزائر - تحقيق ودراسة - تحت إشراف: الدكتور مختار بوعنّاني. جامعة وهران.

⁴ - المصنّفات اللغوية : 67 ، وآراء الشيخ أطفيش العقديّة : 494.

⁵ - المصنّفات اللغوية : 67.

⁶ - م.ن، وآراء الشيخ أطفيش العقديّة : 494

⁷ - وسماه أحيانا: الحواشي المحمدية على المقدمة الهشيمية. المصنّفات اللغوية : 67، وآراء الشيخ أطفيش العقديّة : 494.

⁸ - المصنّفات اللغوية : 67، وآراء الشيخ أطفيش العقديّة : 486



ب- في الصِّرف:

- الكافي في التصريف (محقق).
- شرح لامية الأفعال (مطبوع)².

ج- في البلاغة:

- بيان البيان، في علم البيان (مخطوط)³.
- تخليص العاني من ربة جهل المثاني (مخطوط)⁴.
- ربيع البديع، في علم البديع (مخطوط)⁵.
- شرح شرح الاستعارات (مخطوط). وهو شرح على شرح عصام الدين إبراهيم بن محمد على متن الاستعارات⁶.

2- علم التفسير:

كان أطفيش وحيد عصره في تأليف التفسير عند الإباضيين، فقد أبدع في ثلاثة طبع منها اثنان، يقول الباحث **فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي**: "وفي العصر الحديث لا تجد إلا ثلاثة تفاسير، وتعجب إذا عرفت أنها كلها لمؤلف واحد، وأن المطبوع من هذه الثلاثة اثنان، أما الثالث فلم يتمه، ولم يُطبع"⁷. وأذكرها بالترتيب:

¹ - المصنفات اللغوية ص 104 ، وآراء الشيخ أطفيش العقديّة ص 492
² - شرح لامية الأفعال، لأحمد بن يوسف أطفيش. سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة. ط 1986م.
³ - المصنفات اللغوية للأعلام الجزائرية : 51، وآراء الشيخ أطفيش العقديّة: 480.
⁴ - آراء الشيخ أطفيش العقديّة: 480.
⁵ - المصنفات اللغوية: 78 ، وآراء الشيخ أطفيش العقديّة: 481.
⁶ - آراء الشيخ أطفيش العقديّة: 484.
⁷ - اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر الهجري، إشراف: الدكتور مصطفى مسلم محمد، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين - قسم القرآن وعلومه. (1404 هـ - 1405 هـ): 314/1.



• هَمِيَان الزَّادِ إِلَى دَارِ الْمَعَادِ: وَهُوَ أَوَّلُ

وقد طُبِعَ مرتين، واحدة في زنجبار، والأخرى في سلطنة عمان في دله عسر مجلداً¹.

• **داعي العمل ليوم الأمل:** ما يزال مخطوطاً، واختلف الدارسون في منهج الشيخ أطفيش فيه، فذهب البعض إلى أنه بدأه من الخاتمة وانتهى إلى سورة الرحمن فلم يتمّه².

• **تيسير التفسير:** لم يلق التفسيران السابقان اهتماماً كبيراً واعتماداً بالغاً في أوساط المتعلمين والمهتمين؛ هذا ما شجع الشيخ على تأليف تفسير آخر متوسط، جامع لكل السور القرآنية، مهذب ومنقح، جاء في مقدمته: "أما بعد، فإنه لما تقاصرت الهمم عن أن تهيم بـ (هميان الزاد إلى دار المعاد) الذي ألفته في صغر السن، وتكاسلوا عن تفسيره (داعي العمل ليوم الأمل)، أنشطت هممتي إلى تفسير يغتبط ولا يمل"³.

- طبعاته:

لكتاب (تيسير التفسير) ثلاث طبعات، الأولى كانت طبعة حجرية بالجزائر، من سنة 1325 هـ إلى سنة 1326 هـ، في سبعة أجزاء⁴. والثانية على نفقة وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان سنة 1986م، في خمسة عشر مجلداً بدون تحقيق⁵.

أما الثالثة والأخيرة - وهي الطبعة المعتمدة في هذا البحث - كانت بالجزائر، حيث قام بتحقيق الكتاب وإخراجه الشيخ إبراهيم بن محمد طلاي، بمساعدة لجنة من الأساتذة. وقد تكلف بنشره المطبعة العربية في غرداية؛ ولم يعرض هذا التفسير دفعة

¹ - انظر تيسير التفسير لأطفيش، تحقيق وإخراج الشيخ إبراهيم بن محمد طلاي، بمساعدة لجنة من الأساتذة. 1/ ض . والمصنفات اللغوية ص 133، ورحلة القطب ص 32.

² - انظر تيسير التفسير : 1/ غ ، ومعجم أعلام الجزائر ص 20.

³ - تيسير التفسير: 1/1.

⁴ - المصنفات اللغوية للأعلام الجزائرية ص 64، وتاريخ بني مزاب ص 181.

⁵ - المصنفات اللغوية، ص 64.



واحدة، فقد تمّ إخراج أجزائه المحقّقة ابتداءً من
م¹.

- عدد أجزائه:

حوى كتاب (تيسير التفسير) في طبعته الأخيرة كلّ السور القرآنيّة موزّعة
على ستّة عشر جزءاً، يليها جزء خاصّ بالفهارس الفنيّة، ليكتمل عدد أجزاء الكتاب
سبعة عشر جزءاً.

- مكانته العلميّة:

إنّ ما تميّز به هذا الكتاب من غزارة في مادّته وبساطة في أسلوبه، وتنوّع في
مباحثه، جعله يحظى بمكانة علميّة لم يكتسبها تفسيراه السابّقان، وهذا بشهادة من اطلع
عليه وبحث فيه؛ حتّى إنّ المؤلّف ذاته أعرب عن أهميّة هذا الكتاب في رسالة وجهها
إلى بعض أصدقائه، قال فيها: "و لكما الآن- و الحمد لله الرّحمن الرّحيم-من تفسير
المذهب ما يغنيكم إن شاء الله عن تفسير غيره، فإن ذكرتُ مذهبهم فإمّا لأردّه، وإمّا
لأثّه حقّ، وقد اعتقدناه قبل أن نراه لهم، ولست مقلّداً لأحد، ولا سيما التيسير الذي قرب
إن شاء الله الرّحمن الرّحيم كماله، وما ذكرته إلا لترغبوا فيه لأثّه غير طويل بل
متوسّط مع جمعه ما ليس في المطوّلات، والحمد لله"².

ويقول تلميذه الشّيخ أبو إسحاق إبراهيم أطفيش: "ومن وقف على تفسيره
(تيسير التفسير) شاهد تبجّره في علوم القرآن وغزارة مادّته ومقدرته على إظهار
حقائق التفسير."³

لقد اعتمده الشّيخ إبراهيم بيّوض - رحمه الله - مرجعاً رئيساً، خاصّة فيما
يتعلّق بالإباضيّة، فعنه قال: "إذا أردت أن أعرف أحياناً قول الإباضيّة في بعض

¹ - المصنّفات النّفويّة، ص 63.

² - تيسير التفسير: 1/أ.

³ - المصدر نفسه: 1/ظ.

الأحكام الشرعية الواردة في الآية، فإنني أرجع
أطفيش.¹

يقول الباحث عكي علواني في رسالته (محمد بن يوسف أطفيش ومذهبه في
تفسير القرآن)²: "إن تفسيره (التيسير) يعتبر دائرة معارف لآراء أشهر المفسرين
السابقين، الذي جمع فيه وجهات نظر معظم المدارس الإسلامية، وكذا بعض الفرق،
مع إبراز وجهة نظر الإباضية، من هذا تظهر أهميته بين كتب التفسير في العالم
الإسلامي"³.

ثانياً : منهجية أطفيش في التوظيف التحويلي في (تيسير التفسير).

1- نقله عن بعض العلماء :

جاءت نصوص أطفيش التحويلية زاخرة بآراء غيره ممن اشتهروا بعلوم اللغة
المختلفة، من دون أن يحيل على مصادر هذه الأقوال والآراء؛ فقد نقل عن: أبي
الأسود الدؤلي (ت 69هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170 هـ)، وسيبويه (ت
180 هـ)، والكسائي (ت 189هـ)، والفراء (ت 207هـ)، والزجاج (ت 311هـ)،
والفارسي (ت 377هـ)، والزمخشري (ت 538 هـ)؛ وغيرهم من علماء اللغة
المشهورين.

ونظراً لكثرة هذه الأسماء وتكرّر بعضها في مختلف أجزاء كتاب (تيسير
التفسير)، اخترت أن أجمعها في جدول إحصائي⁴ يسهل على الباحث والمهتم
الوصول إليها والوقوف عندها.

كما أخذ أيضاً من آراء المدرستين التحويتين، الكوفية والبصرية، كلما دعت
المسألة إلى ذلك؛ فكان كثير الاستشهاد بالمذهب الكوفي، ويليهِ البصري، فالبغدادي،
ثم الأندلسي.¹

¹ - تيسير التفسير: 1/أ.أ.

² - وهي رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية. جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة سنة
1991م، ص 282.

³ - تيسير التفسير: 1/أ.أ.

⁴ - تجده في ص من هذه الرسالة.

وكان يحيل من حين إلى آخر على بعض

تفسيره، كتاب سيبويه²، وكتاب تسهيل الفوائد وحسين المعاصد لابن مالك،

والخصائص لابن جني⁴، وشرح ألفية ابن معطي⁵، والمغني لابن هشام.⁶

فقد أحال أطفيش مثلاً على كتاب شرح ألفية ابن معطي في تفسير قوله عزّ

وجلّ:)

"

[illegible]

2

7؛ حين أجاز أن يكون (عنه) نائب فاعل (مسؤولاً) مقدماً عليه،

ولو كان نائب الفاعل – كما ذكر – لا يقدّم لشبهه بالفضلة، مستشهداً بقوله: " و في

شرح ألفية ابن معطي جواز تقديم النائب إذا كان جاراً و مجروراً.⁸

2- اجتهاده في بعض القضايا النحوية :

لم يكن أطفيش في توظيفه التّحويّ يستشهد بآراء وأقوال علماء التّحودون أن

يُتَّبَعُهَا رَأْيُهُ وَنَقْدُهُ إِمَّا بِالرَّدِّ أَوْ الْمَوَاقِفَةِ، أَوْ شَرْحِ مَا غَمَضَ مِنْهَا؛ وَكَثِيرًا مَا كَانَ

يُنصَف في مسائل اختلف فيها أهل التفسير وبعض علماء التحو؛ فاعتمد جملة من

الألفاظ والعبارات الجريئة التي لا تختلف عما يوظفه علماء الدين والإفتاء، من ذلك

قوله : لا يقال، والصّحيح، ويجوز، ولا يجوز، فعندي، ومن العجيب، وأخطأ من قال،

وهو ضعيف، والتَّحْقِيقُ، إِلَّا أَنْ مَذْهَبِي، والصَّوَابُ، وَلَا أَعِيبُ، وَأَغْرَبُ مِنْ ذَلِكَ

قبوله، ويبعد ما قيل؛ وكان إذا رجَّح رأيًا عن آخر يوظف عبارة "وذلك أولى من أن

يقال "، وإذا عرض قاعدةً دقيقةً نادرةً يقول: فاحفظ ذلك ولا تضيّعه، واعمل به في

¹ - انظر الجدول ص من هذه الرسالة.

2- انظر تيسير التفسير: 25/5.

3- م. ن 60/13.

$^{-4}$ م. ن 11/15.

5- م. ن 8/177.

6- م.ن 65/6

7- الاسراء: 36.

8- تيسير التفسير: 177/8.

القرآن الكريم وغيره؛ مع التنبيه منه أن مثل هذا أخرى. وكان إذا فاتته شيء ما ثم أدركه يقول: ث

فمن الأمثلة التي اعترض فيها على آراء غيره، ما ذهب إليه الزمخشريّ،
الذي يرى جواز نصب المصدر على الظرفيّة دون أن يكون صريحاً؛ فجاء ردّ
أطفيش بطريقة راعى فيها شخصيّة الزمخشريّ وكشف فيها عن مكانته العلميّة، قال:
"وكونه إماماً في العربيّة لا يُدفع ذلك عنه؛ ولو سُمع: جئتُ أن طلعت الشمس، لَقَدّر
المضاف، أو لام التّوقيت، أي: وقت أن طلعت؛ أو سُمع: أجيء أن تطلع، لَقَدّر وقت أن
تطلع، أو لأن تطلع"¹.

ولا يكفي أطفئش بالردّ على رأي الواحد فقط، مثلما فعل مع الزمخشري، بل يتعدّى ذلك، ليكون ردّه شاملاً إذا لم يقتنع بما ذهب إليه النّحاة وأجمعوا عليه، وكان له رأي آخر في تلك المسألة، فيعترض بقوله: وهذا وهمّ من النّحاة وغيرهم. ونادراً ما يلتزم الصّمت.

3- اعتماده على الشّاهد النّحويّ:

يعتمد أطفَيْش في نصوصه التَّحْوِيَّة الشَّاهِدَ التَّحْوِيَّ، فكان يرجع إلى القرآن، والشَّعْر، والحديث؛ كما كان كثيرَ الاستحضارِ لأمثلة سيبويه.

أ- اعتماده على القرآن:

كان لآيات كتاب الله العزيز نصيبٌ أوفر في الاستشهاد، مقارنةً بالشعر والحديث؛ فقد أحصيت له تسعين آية وآية² موزعة بحسب المسائل التي تناولها أطفيش في توظيفه النحوي، وكثيراً ما كان يستشهد لمسألة واحدة بأكثر من آية، كما فعل في تفسير قوله تعالى :

[illegible]

¹ - تيسير التفسير: 326/11 - 327.

2- انظر الجدول ص من هذه الرسالة.

4- العنكبوت: 34.



قلت: وفي تأويل المصدر منها فائدة فاتت

على الحكم على الفعل، وذلك أبلغ، فاحفظ ذلك ولا تصيغه، واعمل به في القرآن الكريم وغيره¹.

ج - اعتماده على الحديث:

انقسم التحويرون في مسألة الاحتجاج بالحديث، فردّه بعضهم مرجعاً ذلك إلى كثرة روايته بالمعنى، وعن هذا يقول الشيخ **أطفيش**: "ومما يقوي القول بعدم الاحتجاج بالحديث في علوم العربيّة، أنّ الرواة يحرفون اللفظ؛ ويحتجّ به في المعنى لأنّهم لا يحرفون المعنى، فكما لا يقول صلى الله عليه وسلم (المكّة) لا يقول (الصين) بـ (ال)²".

فنراه في قوله يعمد إلى توظيف مصطلح "التحريف" الذي يحمل أكثر من دلالة، وكأنّ الحديث الشريف بشرف صاحبه صلى الله عليه وسلم كلّ متواتر بالمعنى، وهذا ما لا يتقبله العقل، ولا يأخذ به القارئ الباحث، فما قوله عن الحديث المتواتر باللفظ؟

وقد عثرت له أيضاً في كتابه **(تيسير التفسير)** على رأي أشار فيه إلى بعض الأخطاء المتكرّرة عند رواة الحديث، حين قال: "التحقيق أنّ رواة الحديث قد لا يحسنون العربيّة، فلا يحتجّ بهم، ولو كانوا ثقة في المعنى، فتقول: روه بالمعنى، ولو رجّح الاحتجاج بهم الجمهور. ألا ترى أنّهم يقولون: مثني مثني، ويقرنون خبر كاذب ولا يكادون يتركون ذلك، إلى غير ذلك ممّا لا يُقبل في العربيّة، وليس ذلك منهم شذوذاً، بل يكثره ويلتزمونه، فعلمنا أنّ ذلك خللٌ منهم"³.

¹ - تيسير التفسير: 64/11.

² - تيسير التفسير: 284/7. يشير إلى حديثه صلى الله عليه وسلم: "اطلبوا العلم ولو بصين". فيتبين أنّ أطفيش لا يلتزم بالصحيح، وإنّما يستدلّ بالموضوع كما هو حاصل في هذا الحديث. يراجع: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعّة، تأليف شيخ الإسلام الإمام محمد بن عليّ الشوكاني (ت 1250هـ). تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلميّ اليماني. أشرف على تصحيحه عبد الوهاب عبد اللطيف. دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان. ط (1995م) ص 272.

³ - تيسير التفسير: 75/13 - 76.

فَالْمُتَّبِعُ لِهَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ يَدْرِكُ أَنَّ أَطْفِيشَ

كما يخلص إلى أنّ نصوصه التَّحوِيّةَ الموظَّفةَ في تفسيره تلايات القرآنية حالية من شواهد الحديث؛ وعلى عكس هذا كلّهُ وجدته يستأنس ببعض من الحديث أثناء الدِّراسة التَّحوِيّةَ في كتابه **(تيسير التفسير)**، فأحصيت له اثني عشر شاهداً¹ دار أكثره حول مسألة البناء والإعراب في اسم (لا) النَّافية للجنس، المشبَّه بالمضاف، الوارد من غير تنوين؛ واخترت أن أمثل للفاعل في أحد الأحكام المتعلقة به، وذلك في تفسير قوله

تعالیٰ: "□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□"

2، حين وظف في تحليله قوله صلى الله عليه وسلم: □□□□□□□□□□

"يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً"³؛ فالأصل في الفاعل أن يوحد فعله سواء كان هذا الفاعل مثني أو جمعاً، وفي الآية الكريمة والحديث شارك الفعل فاعله في علامة الجمع. ورأي النحويين في ذلك أنها لغة شهيرة لا شاذة.

توظيف أمثلة سيويه:

على عكس بعض كتب التفسير، بالغ أطفيش في استعمال الأمثلة البسيطة الواضحة، الواردة على نحو: قَامَ زَيْدٌ، داخل نصوصه التَّحْوِيَّة، فقد بلغت ثمانية وتسعين ومائة⁴، موظَّفة في مختلف الأجزاء، وقد تعدّدت بتعدّد القضايا التَّحْوِيَّة التي استدعت الوقوف عندها بالتحليل والتيسير لها؛ من ذلك مثلاً توظيفه لمثال: "إِنَّ زَيْدًا إِنَّ أَبَاهُ قَائِمٌ"⁵، لبيان جواز أن تكون جملة (إِنَّ) واسمها وخبرها خبراً لـ (إِنَّ) الأولى في تفسير قوله تعالى: "□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□"

¹- يراجع الجدول ص من هذه الرسالة.

2- الأنبياء: 3.

3- تيسير التفسير: 253/9-254. وتتمّة الحديث : "بِاللَّيْلِ وَ مَلَائِكَةُ النَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَرْجِعُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يَصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يَصَلُّونَ". رواه البخاري ومسلم في باب فضل صلاة العصر. انظر صحيح البخاري، تأليف: الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد

ابن إسماعيل البخاري (ت 256 هـ). مراجعة وضبط و فهرسة الشيخ محمد علي القطب
والشيخ هشام البخاري. المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط1 (2001 م)، مجلد 1 ص 385. وصحيح مسلم،
للإمام الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261 هـ). دار ابن حزم بيروت، مكتبة المعارف
بيروت. ط1 (1995 م)، 1/367.

4- انظر الجدول ص من هذه الرسالة.

5- تيسير التفسير: 379/9.

[illegible]

المصطلح النّحويّ في (تيسير التّفسير) :

لقد خُصَّ للنَّحو في كتاب **(تيسير التفسير)** حيِّزٌ أكبر، فكان لذلك وقع وأثر في تنوُّع المصطلح التَّحويّ، وتعدّده، وتكرّره؛ والملفت أنّ هذا المصطلح التَّحوي لم يكن أطفِيشَ ملزماً ومقيّداً بتوظيفه داخل نصوصه التَّحويّة التي أشار إليها، فقد وقفتُ عند مصطلحات بل نصوص وجدت من خلالها أنّ قسم النَّحو في هذا التفسير يحتاج إلى كثير من المراجعة والتدقيق.

وعلى كلّ، كان أطفيش يُتبع عرضه للمصطلح التّحويّ بتعريف موجز له،
أوبحكم من الأحكام التي تخصّه؛ كما كان يقف من خلاله عند مسألة اختلاف التّحويّون
في توجيهها. ومن المصطلحات التي حظيت بتعريف أذكر: واو الثّمانيّة²،
والاختصاص³ والغيبة⁴ والاشتغال⁵ وضمير الفصل الذي عرّفه أطفيش
بقوله: "وضمير الفصل حرف لا محلّ له من الإعراب، وسُمّي ضميرًا باعتبار
أصله"⁶.

1- الحجّ: 17.

2- تيسير التفسير: 153/6.

3- م، ن: 443/6.

4- م، ن: 7/103.

⁵ م، ن: 140/8.

$^{-6}$ م، ن 8/352.

جدول يمثل للأعلام التي استعان الشيخ أطفيش بآرائها النحوية في (تيسير التفسير)

جدول يمثل المدارس النحوية التي اعتمد أطفيش آراءها في
توظيفه النحوي في (تيسير التفسير)



PDF
Complete

*Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.*

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

جدول يمثل عدد الشواهد اللغوية التي اعتمدها أطفيش في توظيفه
النحويّ في (تيسير التفسير)



PDF
Complete

*Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.*

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الفصل الأول

المرفوعات:

- (1) الفاعل.
- (2) نائب الفاعل.
- (3) المبتدأ.
- (4) خبر المبتدأ.
- (5) اسم كان وأخواتها.
- (6) خبر إن وأخواتها.
- (7) التوابع في حالة الرفع.

وقد أولى أطفيش اهتماماً كبيراً بالمرفوعات، إذ ورد توظيفه لها في ثلاثمئة وسبع وسبعين آية (377)، وفي مختلف أجزاء كتابه (تيسير التفسير)¹.

أغلب هذه المرفوعات اكتفى فيها أطفيش بالإعراب فقط، دون التفصيل فيها، واقعاً، في حالات نادرة، على بعض المسائل التي لها صلة بالمرفوعات التي تناولها النحاة؛ أتى فيها بأرائهم واختلافاتهم، مبدئياً في بعض المسائل رأيه الشخصي فيها، هذه المرفوعات أعرضها على النحو الآتي:

أولاً: الفاعل²:

عرض أطفيش دراسة الفاعل في كتابه (تيسير التفسير) في مائة آية وعشر (110)³، وضّح من خلالها بعض الأحكام المتعلقة به، معرّجاً على بعض المسائل الخاصة به، تناولها النحاة فيما بينهم، وقد ورد عن الفاعل ما يلي:

¹ - يراجع الجدول ص : من هذه الرسالة.
² - به أفتتح دراستي للمرفوعات، كونه الأصل فيها، وبه ذهب الزمخشري، إذ عرّف الرفع بقوله: " الرفع علم الفاعلية، والفاعل ليس إلا، وأما المبتدأ، وخبره، وخبر إن وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، واسم كان وأخواتها، واسم "ما" و"لا" المشبهتين بليس، فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب". المفصل في علم العربية، تحقيق، سعيد محمود عقيل، دار الجيل بيروت، لبنان، ط1 (2003)، ص: 24. وهذا ما نجده عند السكاكي في قوله: " الوجه الثاني من وجهي المعرب من النوع الاسمي تسعة عشر ضرباً: ستة في الرفع، واحد منها أصل في ذلك، وهو أن يكون فاعلاً، والبقية ملحقة به". مفتاح العلوم، تحقيق: د. عبد الرحمن هنداي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (2000م)، ص: 140.
ومن النحويين من جعل العمد ثلاثة: الفاعل والمبتدأ ، والخبر، يراجع معاني النحو، الدكتور فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة، النشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1 (2000م)، ج1، ص: 25.
³ - يراجع الجدول ص : من هذه الرسالة.

[illegible]

وقد وضّح أطفيش فاعلية الموصول (الذين) بتحديدده لمفعوليّ (جعل) في حاله
تعدّيه إلى اثنين، الأول منهما (الحميّة) وهو مؤخّر، والثاني: (في قلوبهم) وهو مقدّم.
أما في حال تعدّيه لواحد فهو بمعنى (ألقي) عند أطفيش، ومفعوله (الحميّة).

وبهذا يكون أطفيش قد سلك نهج الرَّازِي³، في تفسيره لهذه الآية الكريمة التي
أبانت غاية البون بين الكافر والمؤمن، باينت بين الفاعلين، إذ فاعل (جعل) هو
الكَفَّار، وفاعل (أنزل) هو الله تعالى؛ وخالف من أجاز جَعَلَ فاعل (جعل) ضميرًا
لله، كما فعل النيسابوريّ في قوله: " يجوز أن يكون فاعل " جعل " ضمير الله تعالى،

2 - تيسير التفسير: 374/13.

3 - يرى الإمام الرازي أن العطف في "فأنزل" بالفاء لا بالواو يدل على المقابلة، ومنه فإن فاعل "جعل" هو الكفار، وفاعل "أنزل" هو الله تعالى، يراجع: التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب:، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت 604هـ)، قدم له هاني الحاج، حققه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه: عماد زكي البارودي، المكتبة التوفيقية، القاهرة مصر، 92/28-93، والبحر المحيط في التفسير لأبي حيان الاندلسي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (2005م): 9/498.

و"في قلوبهم" بيان لمكان الجعل، ومآل المعنى الحميّة¹، وبه ذهب الشيخ ابن عاشور² في تفسيره لحدايه تعالى.

هذا ما رأى فيه أطفيش خلطاً وفساداً في الإعراب، كما هو مبين في نصه أعلاه. فوقوفه في تفسير الآية الكريمة عند الموصول (الذين) دون غيره كان مناسباً وهادفاً، فقد تبين في هذا التوظيف النحوي الذي جاء به معنى الآية وتفسيرها، هذا التفسير أرى فيه أن شيخنا اعتمد فيه على تفسير الإعراب³ أكثر من اعتماده على تفسير المعنى.

ومما جاء أيضاً في (تيسير التفسير) من أمثلة توظيف أطفيش للفاعل اسماً

ظاهراً، وقوفه عند تفسيره لقوله تعالى: ()

، ساعياً إلى إبراز دلالة لفظة (الوالدين) في الآية القرآنية،

فرشح بذلك إعرابين اثنين لها، أحد هذين الإعرابين: خبراً لمحذوف، وبه يكون الوالدان والأقربون وارثين، وثانيهما - وهو ما يهمني في الدراسة-: فاعلاً، إذ يقول فيه أطفيش: "جملة (جعلنا موالٍ) نعت (كل)، أو نعت ما أضيف إليه (كل)، والرابط بين الصفة والموصوف محذوف، أي نصيب مما ترك، و(الوالدان) فاعل (ترك)، فالوالدان والأقربون موروثن؛ ويجوز أن يكون المعنى: ولكل تركة جعلنا ورثة،

¹ - تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تأليف العلامة نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين المكي النيسابوري (ت728هـ) طبعه وخرّج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عمران، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1 (1996م): مجلد 6/151. وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، تحقيق وتخرج: د. السيد محمد السيد، سيد إبراهيم عمران، دار الحديث، لاقاهرة، ط (2005م): مجلد 13/ج26/367.

² - أجاز الشيخ ابن عاشور اسم الجلالة فاعلاً، أنظر تفسيره: التحرير والتنوير، سماحة الأستاذ العلامة الإمام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، تونس 1984م: 26/194.

³ - فرق النحويين بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب، فتفسير المعنى لا يعتد بالصناعة النحوية، وأما تفسير الإعراب فلا بد فيه من الصناعة النحوية. يراجع: البرهان في علوم القرآن، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط2 (1972م): 1/304.

⁴ - النساء: 33. وتتمة الآية: 4.
 ٤ ٣ ٢ ١ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

فقوله: (مما ترك) بيان لـ (كل)، لأن كل تركة ه
أيضاً¹.

يلاحظ أن تفسير الشيخ أطفيش لمعنى الآية اعتمد فيه أساساً على تفسير معنى كلمة (الوالدين)، لأن ارتفاعها على معنيين من الإعراب، إذ يمكن أن يكون تمام الكلام قوله تعالى (مما ترك)، فيكون (الوالدان) جواباً لسؤال: من هؤلاء الورثة؟ على حذف مبتدأ؛ كما يمكن أن يكون (الوالدان) فاعلاً لـ (ترك)².

وقد اكتفى أطفيش في تفسيره هذا بعرضه لهذين المعنيين دون ترجيح معنى على آخر، كونهما يصلحان في تحديد معنى الآية الكريمة التي تخبرنا عن شيء من أحوال الميراث وأحكامه. ومن ثمَّ يصلح أن يكون الوالدان والأقربون وارثين وموروثين.

وبهذا، يكون لهذا التوظيف النحوي الذي اعتمده أطفيش في تفسيره فضل كبير، وأثر بليغ في تقريب معنيي الآية القرآنية التي سلك في تفسيره لها طريق التأويل، لما فيها من تقديم وتأخير، وإضمار كثير³.

الفاعل مصدرًا مؤوَلًا:

المؤوَل هو كلّ مصدر غير صريح، أي: المصدر الذي يقع له التأويل، ويتمّ ذلك بسبك الفعل بالحرف المصدرى⁴، ومن أجل ذلك يسمى بالمصدر المؤوَل أو المنسبك¹.

1 - تفسير التفسير: 209/3.

2 - فيكون "مما ترك" متعلقاً بفعل محذوف دلّ عليه الموالى، تقديره: يرثون مما ترك. يراجع: تفسير النسفي المسمى بمدارك التنزيل في حقائق التأويل، قدم له الشيخ قاسم الشعاعي الرفاعي، دار القلم، بيروت، ط1، ص: 309.

3 - فتقدير التقديم والتأخير في الآية: ولكل شيء مما ترك الوالدان والأقربون جعلنا موالى، أي ورثة، وجعلنا في هذا الوجه لا يتعدى إلى مفعولين، لأن معنى "جعلنا" خلقنا. وتقدير الإضمار: ولكل قوم جعلناهم موالى، نصيب مما ترك الوالدان والأقربون، فقوله: (موالى) على هذا القول يكون صفة، والموصوف يكون محذوفاً، والراجع إلى قوله (ولكل) محذوفاً، والخبر هو (نصيب) محذوفاً أيضاً، وعلى هذا التقدير يكون (جعلنا) متعدياً إلى مفعولين. وقد رجّح الإمام الرازي الوجه الأول (التقديم والتأخير) لكثرة الإضمار في الوجه الثاني. يراجع التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، مجلد 5، 77/10.

4 - ويتأول الفعل بالمصدر بعد خمسة أحرف، وهي: "أن، وأن، وكى، وما، ولو". يراجع: جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ط1 (200م): 245/2.

وقد جاء توظيف أطفيش لهذا النوع من الفاعل في عشرة مواضع من تفسيره

(تيسير التفسير)³؛ من ذلك ما وقف عنده في تفسيره لقوله تعالى: ﴿...﴾⁴ (

قائلاً: ".... و(جرم) فعل ماض بمعنى (حق)، و(أنهم) .. في تأويل مصدر فاعله، أي: ليس الأمر كما تقولون، وحق أخسريتهم في الآخرة، وهذا مذهب سيبويه"⁵.

فنراه قد ركّز في توظيفه النحوي لتفسير هذه الآية على كلمة (لا جرم)،
والمؤول الذي بعدها، لما تحمله من معان كثيرة.

فالجَرَمُ في اللغة: القطع. وَجَرَمَهُ يَجْرِمُهُ جَرَمًا: قطعهُ، ... ولا جَرَم، أي: لا بد ولا محالة، وقيل: معناه حقًا⁶. وقيل غير ذلك.

كما يرجع كذلك وقوف أطفيش عند كلمة (لاجرم) لما فيها من الأثر في تحديد معنى الآية، إذ للعلماء فيها أقوال؛ بحيث يرى الخليل وسيبويه أن جرم بمعنى حق، فـ"أن" عندهما في موضع رفع⁷. كما يرى الفراء أنها بمعنى لا بدّ ولا محالة؛ أما

[illegible]

3 - يراجع الجدول: ص: من هذه الدراسة.

4 - هود: 22.

5 - تيسير التفسير: 368/6.

6 - لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان: ط1: 412/1.

7- يراجع: الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلا هارون، مكتبة الخانجي، لاقاهرة، مصر ط2 (1988م): 3/138. ويراجع: إعراب القرآن، تأليف ابن النحاس (ت833هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم



الزجاج، فهي عنده بمعنى كسب، وما بعدها مفع
اسم مبني لـ "لا" ²، فتكون (لا) نافية لما بعدها.

هذه اللام تختلف النحويون في حقيقتها، فرأى البعض أنها زائدة، وجرم وما
بعدها فعل وفاعل؛ وردّه الفراء بأن "لا" لا تزداد في أول الكلام ³.

لقد راعى أطفيش في هذا التحليل النحوي الذي وظّفه في تفسيره لهذه الآية
الكريمة هذه الأقوال والاختلافات، مستهلاً إيّاها بما ذهب إليه الخليل وسيبويه، دون
أن يكشف تأثره بهذا المذهب، فقد ورد في تحليله ما نصّه: "... وثقل عن سيبويه
والخليل أن (لا جرم) كلمتان ركبتا وجعلتا بمعنى فعل ماض بمعنى (حق) ⁴".

والملاحظ أن الشيخ أطفيش لم يعقب على هذه الأقوال، إنما اكتفى بعرضها
دون إبداء رأيه الشخصي في تفسيره لمعنى الآية التي كان يرمي بتحليله لها إلى
الكشف عن معانيها، وعن دقة لفظة (لا جرم) في مدلولاتها.

خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. ط2 (2004م)، 165/2،
وتيسير التفسير: 368/6.

¹ - يراجع: التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، الإمام الرازي: 173/17.

² - ومهناها عنده: لا ضد ولا منع، فتكون مبنية على الفتح، يراجع: البحر المحيط في التفسير: 137/6.
وقد جاء في الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تقديم هاني الحاج، حققه وخرج أحاديثه، عماد زكي البارودي،
خبري سعيد، المكتبة التوفيقية القاهرة: 1557/1: لا ضد ولا منع.

³ - يراجع: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد،
المكتبة العصرية، صيدا، بيروت. ط(1995)، 265/1.

⁴ - تيسير التفسير: 368/6. وقد سار على هذا المذهب، القاضي عبد الرحيم بن علي بن شيث القرشي
(ت625هـ) في كتاب: معالم الكتابة ومغانم الإصابة، بقوله: "وقولهم: لا جرم ولا غرو أنك تفعل كذا وكذا
بمنزلة قولهم: حقاً. تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1988م)
ص: 207.

[illegible]

6 - تيسير التفسير : 244/15.



لقد أرجع أطفيش استبعاد تاء التأنيث¹ إل

ظاهراً، مع أنه مجازي التأنيث؛ وكونه مفصلاً بصمير. والحمد على هذا النوع من
تذكير الفعل أنه جائز²، لأنه لم يفصل بينه وبين فاعله بـ"إلا".

كما نفهم من لفظة (لا سيما) المعبر بها في النص أن أطفيش يستحسن التذكير
على التأنيث في هذه الآية، على غرار كتب التفسير³ الأخرى التي أجمع أصحابها
على استحسان تذكير الفعل، لفصل الضمير في (تداركه).

فالواضح من هذا النص، أن استعانة الشيخ أطفيش بعلم النحو في تفسيره
لمعنى الآية الكريمة أبانت لنا الأثر الكبير الذي يحمله موضوعا التذكير والتأنيث في
فهم النصوص القرآنية، لا سيما أن لا شيء يخلو منهما في الوجود.

¹ - تاء التأنيث الساكنة مختصة من الأفعال بالماضي وضعاً، لأن الأمر مستغن بالياء، والمضارع مستغن بها
إن أسند إلى مخاطبة، وبتاء المضارعة إن أسند إلى غائبة أو غائبتين. يراجع: شرح التسهيل: 110/2.

² - يجوز للفعل في مثل هذه الحالات الأمران: التذكير والتأنيث، لأن الفعل متقدم والفاعل مجازي التأنيث
ظاهر مفصول عن الفعل بغير "إلا". يراجع: شرح ملحة الإعراب، لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد
الحريري البصري (ت516هـ)، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبّود، الوكالة العصرية، صيدا، بيروت،
ط1 (1997م): 156، وشرح ابن عقيل: 377/1، وجامع الدروس العربية: 241/2.

³ - ذكر أبو حيان في تفسيره أن الفعل "تداركه" قرأه الجمهور ماضياً، ولم تلحقه علامة التأنيث لتحسين
الفصل. يراجع: البحر المحيط في التفسير: 249/10، وأجاب الرازي عن سؤال: لم لم يقل: لولا أن تداركته
نعمة من ربه: إنه حسن تذكير الفعل لفصل الضمير في تداركه. يراجع: التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب:
مجلد: 90/30:15.

7 - يراجع ص: من هذه الرسالة.

تحليله الآتي: "مصدر (تخشوه) بدل اشتمال من لفظ الجارحة، أو مبداً ثان، و(أحق) خبره، والجملة خبر الأول، أو فاعل لـ "أحق" بناء على جواز رفع اسم التفضيل الظاهر، ولو في غير مسألة الكحل، إذا خرج عن التفضيل، وعلى لغة جوازه بلا شرط"².

ف نجد أطفيش قد ركز في توظيفه للنحو، عند تفسيره لهذه الآية على صيغة اسم التفضيل الواردة فيها، والتي كانت عند كلمة (أحق)؛ والمؤول بعدها؛ وقد أورد لهما ثلاثة أوجه في إعرابهما - كما هو مبين في النصّ أعلاه -، مقرأً بجواز رفع ما بعد اسم التفضيل، ولو في غير مسألة الكحل³؛ وهو بهذا يسلك مذهب سيبويه، إذ حكى عن قوم من العرب أنهم يرفعون به الظاهر، فيقولون: رأيت رجلاً أفضل منه أبوه⁴. غير أن أكثر ما يرفع فيه اسم التفضيل الفاعل عند النحويين الضمير المستتر⁵.

وقد ختم أطفيش تحليله النحوي بترجيح وجه رابع يكمن في تقدير "الباء"، فيرى فيها الأولوية لظهور المعنى⁶.

1 - التوبة: 13، ونص الآية "وَأَقْرَبُ إِلَهُهُمَا" - تفسير التفسير: 408/5.

2 - الكحل: مسألة مشهورة يراد بها اختلاف النحاة في جواز رفع اسم التفضيل للاسم الظاهر إذا سبقه نفي، وكان مرفوعاً اجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين: ويمثلون لذلك بقولهم: "ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد". يراجع: تفسير التفسير: 408/5.

3 - الكحل: مسألة مشهورة يراد بها اختلاف النحاة في جواز رفع اسم التفضيل للاسم الظاهر إذا سبقه نفي، وكان مرفوعاً اجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين: ويمثلون لذلك بقولهم: "ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد". يراجع: تفسير التفسير: 408/5.

4 - الكحل: مسألة مشهورة يراد بها اختلاف النحاة في جواز رفع اسم التفضيل للاسم الظاهر إذا سبقه نفي، وكان مرفوعاً اجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين: ويمثلون لذلك بقولهم: "ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد". يراجع: تفسير التفسير: 408/5.

5 - الكحل: مسألة مشهورة يراد بها اختلاف النحاة في جواز رفع اسم التفضيل للاسم الظاهر إذا سبقه نفي، وكان مرفوعاً اجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين: ويمثلون لذلك بقولهم: "ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد". يراجع: تفسير التفسير: 408/5.

6 - الكحل: مسألة مشهورة يراد بها اختلاف النحاة في جواز رفع اسم التفضيل للاسم الظاهر إذا سبقه نفي، وكان مرفوعاً اجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين: ويمثلون لذلك بقولهم: "ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد". يراجع: تفسير التفسير: 408/5.



PDF
Complete

*Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.*

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

وعلى كلّ، نقول إن توظيفه للنحو في هذا التفضيل، وتوضيح حكم إعمالها، ذلك بتحليلها؛ كما فيما نرى يرمي به إلى تحليل قضية نحوية خاصة بالفاعل والعامل فيه، منفردًا في ذلك بعرضه للأوجه التي يمكن أن يأتي عليها من حيث إعرابه وإعراب ما بعده؛ مما يؤكد لنا أن ميزة شيخنا أطفيش في التعامل مع النصوص القرآنية تكمن في اعتماده على تفسير الإعراب، على خلاف كتب التفسير الأخرى التي اكتفى فيها أصحابها في تفسيرهم لهذه الآية بتفسير المعنى فقط.



الأحكام المتعلقة بالفاعل

جدول رقم 04:

الحالة التي جاء عليها الفاعل.	الأجزاء والصفحات من كتاب تيسير التفسير.
1-الفاعل اسماً ظاهراً.	ج3ص209. ج4ص336، 99. ج5ص346. ج7ص45. ج8ص142. ج10ص367، 228. ج11ص82، 384. ج12ص52، 290. ج13ص05، 40، 374. ج15ص110.
2-الفاعل ضميراً منفصلاً.	ج6ص318. ج14ص336. ج15ص452.
3-الفاعل ضميراً متصلاً.	ج4ص99. ج9ص44، 297. ج11ص350، 375، 383. ج13ص258.
4-الفاعل ضميراً مستتراً.	ج3ص316. ج5ص346. ج6ص368. ج7ص121. ج9ص32، 44، 237. ج11ص82، 368. ج12ص358، 359. ج13ص100، 140.
5-الفاعل لمحدوف.	ج8ص350. ج9ص379، 380. ج11ص433. ج14ص292. ج15ص110. ج16ص256، 351.
6-الفاعل مضاف إليه.	ج1ص238. ج7ص329. ج10ص385. ج11ص308. ج12ص328. ج13ص368.
7-الفاعل مبنيّ (بين).	ج4ص387.
8-فاعل (كان) التامة.	ج8ص261. ج9ص297. ج11ص261. ج15ص15.
9-فاعل (عسى).	ج13ص430.
10-فاعل (بئس) و(نعم).	ج5ص187. ج9ص213. ج15ص66.
11-فاعل صيغ التعجب القياسية.	ج8ص326، 327.
12-الفاعل مجرور بحرف الجرّ.	ج9ص114. ج12ص52.
13-(من) في موضع الفاعل.	ج12ص447.
14-الفاعل في المعنى.	ج9ص130.
15- توحيد الفعل مع تثنية الفاعل وجمعه.	ج4ص99. ج9ص253.



ج15ص244.	16- الفاعل مجازي التأنيث.
ج1ص207. ج2ص291. ج6ص368. ج11ص41، 184، 260. ج12ص358-259. ج13ص100. ج14ص60. ج16ص58.	17- الفاعل مصدرًا مؤولاً.
18- العامل في الفاعل.	
ج1ص429. ج2ص222، 223. ج6ص455. ج9ص50، 51، 347. ج11ص440. ج12ص104. ج14ص426.	أ- اسم الفاعل.
ج4ص294، 453. ج11ص130. ج12ص104، 339. ج16ص323.	ب- الجار والمجرور.
ج4ص336.	ج- الفاعل المدلول عليه بالمبني للمفعول.
ج5ص408.	د- اسم التفضيل.
ج14ص183.	هـ- صيغة المبالغة.
ج4ص387.	19- التنازع في الفاعل.
ج1ص217. ج9ص50، 51، 347. ج11ص440. ج12ص104.	20- فاعل سدّ مسدّ الخبر.
ج4ص387. ج9ص308. ج12ص353. ج15ص195.	21- حذف الفاعل.
22- توابع الفاعل.	
ج1ص118. ج3ص69، 520. ج4ص387. ج7ص122، 252. ج8ص261. ج9ص379، 380. ج10ص228. ج11ص194. ج12ص52، 179. ج14ص28، 357. ج15ص440. ج16ص256، 323.	أ- نعت الفاعل.
ج4ص95. ج7ص255. ج8ص156. ج9ص379، 380. ج11ص194. ج14ص128. ج16ص314.	ب- عطف على الفاعل.
ج3ص69. ج4ص99، 111، 171. ج9ص117، 253. ج10ص367. ج12ص361. ج14ص183. ج16ص49، 322.	ج- بدل من الفاعل.
ج7ص365.	د- توكيد للفاعل.

ثانيًا: نائب الفاعل¹:

للفاعل دواع تقتضي تركه دون فعله²، فيقوم مقامه ما ينوب عنه، يشاركه في كثير من أحكامه، مع تغيير يطرأ على فعله، وأوّل ما ينوب عنه ويحل محله المفعول به، فإذا كان الفعل متعديًا إلى واحد، أقيم هذا المفعول مقام الفاعل المحذوف، أمّا إذا كان متعديًا إلى أكثر من واحد، فيُرفع الأول نائبًا ويبقى ما يليه على نصبه؛ مع جواز رفع الثاني نائبًا ونصب الأول في باب أعطى وكسا المتعدّي إلى اثنين³.

لم يكن للشيخ أطفيش اهتمام كبير بهذا النوع من المرفوعات إذا ما قارناه بالفاعل على الرغم من مشاركته له في أحكامه، ربّما هذا راجع إلى نقص النصوص القرآنية التي تحمل غموضًا فيما يخصّ تفسيرها من الجانب النحويّ.

فقد بلغت الآيات التي وقف أطفيش عندها، واستعان بعلم النحو في تفسيرها عند خمس وعشرين آية (25)⁴ من تفسيره (تيسير التفسير)؛ أهمّها ما فسره لقوله

تعالى: ()

¹ - يعبر عنه كذلك بالمفعول الذي لم يسمّ فاعله. يراجع: الأصول في النحو: 77/1، وشرح المكودي، ضبطه وخرّج آياته وشواهده: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان: ط1 (1966): 88، وشرح شذور الذهب: 159، وشرح كافية ابن الحاجب: 95. غير أن عبارة النائب عن الفاعل أولى وأخصر لأنه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف، إذ المفعول به هو المراد عنه الإطلاق، ولأنه يشمل المفعول الثاني، في نحو: "أعطى زيد دينارًا وليس مرادًا. يراجع: حاشية الخضري ط(1306هـ): 165/1، وحاشية الصبان: 87/2، وكافية ابن الحاجب: 95، والكواكب الدرية، دار الكتاب العربي، ط2 (1996): 109/1.

² - يحذف الفاعل لغرض إما لفظي كالإيجاز، وتصحيح النظم؛ أو معنوي كالعلم به، والجهل، والإيهام، والتعظيم، والتحقير، والخوف منه أو عليه. يراجع: شرح الأشموني، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد. إشراف الدكتور: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1 (1998): 414/1، والمقرّب، لابن عصفور (ت669هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1 (1998): 118-119، وشرح جمل الزجاجي: 561-568، وحاشية الصبان: 370/1، وشرح التسهيل: 124-125-126. وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ط(1995): 120/2-123، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: 231، وشرح قطر الندى، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه، الدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1996): 174-175. وشرح ملحّة الإعراب: 157، وجامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط1 (2000): 247/2.

³ - يراجع الكتاب: 42/1-43، والمفصل في علم العربية: 258-259. وشرح ملحّة الإعراب: 158-159، والمقرّب: 121. وشرح الأشموني: 422/1-423. وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: 236، وشرح جمل الزجاجي: 573/1-574-575-576، والأصول في النحو: 77/1، وشرح المكودي: 89-92، ومعاني النحو: 79/2-80-81-82-83.

⁴ - يراجع الجدول: ص من هذه الرسالة.

الآتي":...و(إبراهيم) نائب فاعل مفرد، ولو كان القول أصله نصب الجمل، لانه قد ينصب المفرد ولو لم يتضمن معنى الجملة؛ أو منادى، أي: يقال له: "يا إبراهيم"؛ أو خبر لمحذوف، أي: "هو إبراهيم"، أو "هذا إبراهيم". والأولى أنّ "إبراهيم" نائب فاعل².

إن تركيز أطفيش في تفسير للآية على كلمة (إبراهيم) يرجع في أساسه إلى تعدد الأوجه وتساويها في تعليل رفعها، فكلّ من هذه الأوجه الثلاثة³ الواردة في النص يصلح لأن يعتدّ به في التحليل.

غير أن أطفيش جعل الأولى منها أن يكون (إبراهيم) نائب فاعل، دون أن يتبع ترجيحه بتعليل يؤكد به موقفه، عكس ما جاء في بعض كتب التفسير والتأويل التي أرجع أصحابها رفع (إبراهيم) نائبًا عن الفاعل إلى كون المراد به الاسم لا المسمى، ومن ثمّ لا يحتاج إلى تقدير لفظ قبله؛ وهذا ما اختاره الزمخشري⁴.

إن هذا التوظيف النحويّ الذي جاء به أطفيش في كتابه **(تيسير التفسير)** أفاد منه بشكل ملحوظ، إذ استطاع أن يصل به إلى الكشف عن معنى لفظة (إبراهيم) في الآية الكريمة؛ كما توصّل به إلى إبراز أثره الذي يكمن في القضية التي عرّج عليها أثناء تحليله، التي تُعنى بجواز نصب القول للمفرد، وإن كان شأن فعل القول أن لا يتعدى إلا إلى جملة⁵.

1 - الأنبياء: 60.

2 - تيسير التفسير: 306/9.

3 - ينضاف إليها وجه رابع، هو: مبتدأ محذوف الخبر، أي: إبراهيم فاعل ذلك. يراجع: إعراب القرآن وبيانه، تأليف الأستاذ: محي الدين الدرويش، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت، دار ابن كثير للطباعة، والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت، ط6(1999): 48/5.

4 - يراجع الكشاف، للزمخشري: 576/2-577، والبحر المحيط في التفسير: 447/7، وتفسير التحرير والتنوير: 100-99/17.

5 - فيطلق عليها جملة القول، أو مقول القول. وأجيز غير ذلك، بإنزال الجملة التي يراد بها لفظها منزلة الأسماء المفردة. يراجع معني اللبيب تحقيق: ح. الفاخوري، دار الجبل، بيروت. ط2 (1997): 57/2. وقد ذكر أبو حيان في تفسيره ما ذهب إليه الزجاجي والزمخشري، وابن خروف، وابن مالك إلى تجويز نصب =القول للمفرد مما لا يكون مقتطعا من جملة، وعقب على هذا أن الصحيح من منع ذلك، إذ لا يحفظ من لسانهم، قال فلان: زيذا. يراجع البحر المحیط: 447/7.



وتظهر إجازة أطفيش نصب القول للمفرد

المفرد، بمعنى: يذكر لفظ إبراهيم في شأنه فشمّل هذا. يا إبراهيم و هو إبراهيم ،
و " أنت إبراهيم"، و " جاء إبراهيم"، وغير ذلك من كلّ كلام يذكر فيه"¹.

لقد أقرّ في هذا النصّ جواز نصب المفرد بفعل القول، شريطة أن يحمل معنى
الجملة²؛ فالحكم على اختياره، أنه قد أزال به الكثير من الغموض في فهم الآية، لما
فيها من كلام كثير، واختلاف وتعدد في التقدير.

للإشارة، عبّر أطفيش عن هذا النوع من المرفوعات بتسمية واحدة، هي: نائب
الفاعل؛ على عكس فعله، فقد عبّر عنه بتسميتين اثنتين، إحداهما الفعل المبني
للمجهول، وهي التسمية الغالبة في تفسيره (تيسير التفسير)، وثانيهما: الفعل المبني
للمفعول، واستعمالها قليل.

جدول رقم 05: الأحكام المتعلقة بنائب الفاعل في (تيسير التفسير).

الحالة التي جاء عليها نائب الفاعل.	الأجزاء والصفحات من كتاب (تيسير التفسير)
1- نائب الفاعل ضميراً متصلاً.	ج3 ص86. ج12 ص447.
2- نائب الفاعل ضميراً مستتراً.	ج3 ص405. ج5 ص11. ج14 ص189.

¹ - تيسير التفسير: 306/9.

² - وهو بهذا يتناقض مع نصّه السابق الذي جاء فيه: " .. ولو كان القول أصله نصب الجمل، لآته قد ينصب
المفرد ولو لم يتضمن معنى الجملة". يراجع: ص من هذه الرسالة.



ج 4 ص 297. ج 12 ص 339.	3- نائب الفاعل جاراً ومجروراً.
ج 4 ص 171، 329، 337.	4- نائب الفاعل مقدراً.
ج 8 ص 142. ج 12 ص 117، 329. ج 13 ص 266. ج 14 ص 28، 33، 40، 58.	5- نائب الفاعل لقول مقدّر.
ج 8 ص 177. ج 12 ص 210.	6- اسم المفعول عاملاً لنائب الفاعل
ج 8 ص 177.	7- تقدّم نائب الفاعل على عامله.
ج 9 ص 306.	8- نائب الفاعل اسماً ظاهراً.
ج 12 ص 100، 297.	9- نائب الفاعل جملة.
ج 12 ص 221.	10- نائب الفاعل مصدرًا مؤوّلاً.
ج 15 ص 14.	11- نائب الفاعل ظرفاً.

ثالثاً: المبتدأ:

قدّم النحويون للجملة الاسمية على أنها تلك الجملة التي تبتدىء أصلاً باسم¹؛ ورأوا أنها تتكون- هي الأخرى- من ركنين رئيسيين هما: المسند والمسند إليه؛ يقول عنهما سيبويه: "المسند والمسند إليه هما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد

¹ - الجملة الاسمية هي التي صدرها اسم، يراجع: نحو الجمل، تحقيق ودراسة: د. مختار بوعناني، الفجر للكتابة والنشر، وهران، طينانير (1995م)، ص: 30.



المتكلم منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني
الإسناد.

والمسند هو الحكم المراد إسناده إلى المحكوم عليه، والمسند إليه هو الجزء
المحكوم عليه²؛ ومن ثمّ المسند في الجملة الاسمية هو الخبر، والمسند إليه هو المبتدأ،
وقد توحد تعريفه في عرف النحاة على أنه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد،
وحكمه الرفع³.

لقد أعطى أطفيش الجملة الاسمية حقها في التوظيف في تفسيره (تيسير
التفسير)، فقد فاق توظيف المبتدأ عنده توظيفه للفاعل؛ هذا إن دلّ على شيء فإنما
يدلّ على وزن الجملة الاسمية وطابعها الخاص في التفسير، سواء عند أطفيش أم
غيره من المفسرين؛ إذ لا يكاد أطفيش يلحظ جملة اسمية في آية إلا ووقف عندها
موردًا لها تحليلًا نحوياً.

ورأيي في هذا أنه يرجع بالأساس إلى ميزته في التأويل؛ فعلى الرغم من
توظيفه الكثير لهذا النوع من المرفوعات، وجدت صعوبة في انتقاء بعض النصوص
لما فيها من تأويل كثير.

وقد جاء توظيف أطفيش للمبتدأ في مختلف أجزاء كتابه (تيسير التفسير)، في
مائة آية وستين⁴؛ وقف فيها عند أنواعه، وأصله في التعريف والتقديم، وغير ذلك مما
يتعلق به من الأحكام.

من أمثلة ما ورد عنه في كتابه مايلي:

1- المبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر:

¹ - الكتاب: 23/1. فالمسند والمسند إليه هما ما لا يستغني كل واحد عن صاحبه، لأن الإسناد لا يتحقق إلا
بوجودهما معاً، يراجع: المقتضب: 126/4، والمفصل: 24.

² - معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 107-108.

³ - يراجع: شرح قطر الندى، ط1، 114، وشرح شذور الذهب: ط2، 170، وشرح الأشموني: 177/1،
وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: 105، وشرح جمل الزجاجي: 322/1، وحاشية الصبان: 275/1-276،
والكواكب الدرية: 116/1، وشرح المكودي: 43، وشرح ملحّة الإعراب: 142، والمقرب: 122، وشرح
المفصل: 221/1.

⁴ - يراجع الجدول: ص من هذه الرسالة.



المبتدأ نوعان، مبتدأ له خبر، ومبتدأ له

ومن شواهد التوظيف النحوي لدى أطفيش، التي يمثل فيها لهذا النوع من

المبتدأ؛ تفسيره لقوله تعالى: ()

، مستثمرًا النصّ

الآتي: "(راغبٌ) مبتدأ، و(أنت) فاعله أغنى عن خبره لتقدم الاستفهام، وهو هنا

توبيخي تعجبي؛ و(عن آلهتي) متعلق ب(راغب) ولا يضرّ الفصل ب "أنت"، لأنه

فاعل، كما يفصل الفاعل والفعل عن المفعول وهو الأصل، ولو أغنى عن الخبر"3.

خصّ أطفيش في تحليله النحوي كلمة (راغب)، وضمير المخاطب المنفصل

(أنت) فرأى للمبتدأ فاعلاً سدّ مسدّ الخبر، معللاً رأيه بتقدم الاستفهام، إذ اشترط

النحويون في المبتدأ الذي يستغني عن خبره أن يعتمد على نفي أو استفهام4.

فيكون أطفيش بهذا قد سلك مسار قاعدة التركيب النحوي في تفسيره لهذه

الآية، على أن (راغباً) مبتدأ مسبق باستفهام، رافع بالوصف لمكتفى به.

غير أنه لم يقف عند هذا الوجه من الإعراب، بل زاد وجهاً ثانياً، اختاره

الزمخشري في كون (راغب) خبراً مقدّماً، و(أنت) مبتدأ5؛ وتبين هذا في نص أطفيش

كالآتي: "... أو (راغب) خبر، و(أنت) مبتدأ"6.

1 - يراجع شرح المكودي: 43، وشرح الأشموني: 1/ 177، وحاشية الصبان: 1/ 277، وشرح شذور الذهب: 170، وشرح ألفيه ابن مالك لابن الناظم: 105، وحاشية الخصري: 1/ 88، والكواكب الدرية: 116-117، ومعاني النحو: 1/ 149.

2 - مريم: الآية 46. وتتمّة الآية:

3 - تفسير التفسير: 50/9.

5 - يراجع: شرح شذور الذهب: 171، ومعاني النحو: 1/ 149. غير أن أطفيش لم يشترط النفي أو الاستفهام في تفسيره لقوله تعالى: "وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون" [الأنبياء95]، حين جعل (حراماً) مبتدأ، معلقاً كالآتي: "ولو لم يتقدم نفي واستفهام [وهو قول]، وقال ابن مالك: "يجوز بلا خلاف، وإنما الخلف في حسنه". تفسير التفسير: 345/9.

5 - قدّم الزمخشري الخبر على المبتدأ لأنه كان أهمّ عنده، والمبتدأ عنده ليس أجنبياً والتقديم في نيّة التأخير. يراجع: الكشف: 2/ 511. فهو يشير إلى قضية جواز الفصل بـ (أنت) بالرجوع إلى الأصل.

6 - تفسير التفسير: 50/9. وقد ذكر هذا النصّ كذلك، " أبو زكريا يحيى الشاوي الجزائري" (ت1096هـ) في كتابه (المحاكمات)، عند دراسته لهذا الشاهد، فيكون قد اختار رأي الزمخشري. يراجع: الدراسة النحوية في كتاب المحاكمات لأبي زكريا يحيى الشاوي الجزائري (ت1096هـ)، قدور قطاوي لخضر، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها. جامعة السانبا- وهران، 2003-2004، ص: 37.



ويبقى ترجيح أحد هذين الإعرابين صعباً

كل وجه خلافاً للأصل؛ الرفع بالوصف لما يغني عن الحبر حرف الأصل، ووجه خبراً مقدّماً خلاف الأصل، وبالتالي جوّز الإعرابين انطلاقاً من الاختلاف الحاصل فيهما.

وهنا تكمن فائدة التوظيف النحوي الذي جيء به في الآية الكريمة التي يقبل سياقها كلا الإعرابين، خاصّة وإن أطفيش قد التفت إلى مسألة الفصل بـ (أنت) في كلا الوجهين، فأجازه في الوجه الأول لأنه فاعل، كما يفصل الفاعل الفعل عن المفعول وهو الأصل، وأجازه في الثاني لأنه مبتدأ و(راغب) في رتبة التأخير عنه رجوعاً إلى الأصل.

وعلى خلاف بعض المفسرين¹، يكون أطفيش من القلائل الذين رجّحوا الاثنين معاً، لكن يظهر لنا أن الوجه الأول الأنسب في الأخذ به لاستيفائه الشروط سالفة الذكر.

2- المبتدأ نكرة:

الأصل في المحكوم عليه أن يكون معرفة، لأن النكرة مجهولة غالباً، والحكم على المجهول لا يفيد²، غير أن النحويين أجازوا الابتداء بالنكرة شريطة حصول الفائدة، فأوجدوا له مسوغات كثيرة¹ تسمح له بذلك، وبالتالي تُغيّر حكمه.

¹ - رجّح أبو حيان الإعراب الأول بوجهين: أ- إنه لا يكون فيه تقديم ولا تأخير، إذ رتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ. ب- ألا يكون فصل بين العامل الذي هو (أراغب) وبين معموله الذي هو (عن آلهتي) بما ليس بمعمول للعامل، لأن الخبر ليس هو عاملاً في المبتدأ، بخلاف كون (أنت) فاعلاً. فلم يفصل بين (أراغب) وبين (آلهتي) بمبني، إنما فصل بمعموله له. يراجع: البحر المحيط في التفسير: 270/7.

² - يراجع: شرح قطر الندى وبلّ الصدى: 114-115، وشرح المكودي: 48، والأصول في النحو: 59/1، والمفصل في علم العربية: 24، وشرح ملحة الإعراب: 142-143، وشرح شذور الذهب: 173، والمقرب: 122-123، وشرح المفصل: 225/1-226، وشرح جمل الزجاجي: 322/1-325، والأشباه والنظائر في

لم يخل توظيف أطفيش لعلم النحو من م

التفسير، فقد تناولها حين فسّر قوله تعالى: " .

2" مرکزاً على لفظة (سلام)، فكان له

النص الآتي: "ولا بدّ من مسوِّغٍ للابتداء بالنكرة يسبق إرادة اللفظ إن أريد اللفظ، فإذا

كان مِنَّا فالدعاء، وإن كان من الله فإِنْشاء الله السلامة. أو نعت محذوف، أي: سلام عظيم"3.

يلاحظ أن أطفيش قدّر في نصّه مسوغين للابتداء بالنكرة عند تفسيره لهذه

الآية الكريمة؛ أولهما: الدعاء، وثانيهما: الصفة.

هذان المسوّغان، وإن أورد النحاة كلا منهما مستقلاً عن الآخر، عند إحصائهم

للمسوغات، فإنهما في هذه الآية يشتركان في الكشف عن معناها، الذي يكمن في

الدعاء لنوح والسلام عليه في المعمورة كلها بجميع طوائفها وأممها؛ كيف لا يكون

هذا، وقد استجاب لأمر ربّه ، وأبقى لنا من الذكر الجميل الحسن⁴، عليه السلام.

النحو: 47/2، وحاشية الصبان: 300/1-301، وحاشية الخصري: 97/1، والكواكب الدرية: 118-119، وشرح ابن عقيل: 172-173، وشرح كافية ابن الحاجب: 101-102، وجامع الدروس العربية: 254/2-255، والإرشاد إلى علم الإعراب: 112.

1 - المسوَّغ هو الذي يسمح للمبتدأ بأن يكون نكرة، وبالتالي يغيّر حكمه، وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة مسوّغات كثيرة أهمها:

- أن يخبر عن النكرة بمختص مقدّم ظرف أو مجرور، نحو: "ولدينا مزيد" [ق:35]، و "على أبصارهم غشاوة" [البقرة:7].

- أن تكون مسبقة بنفى أو استفهام، نحو: ما أحد في الدار، وهل رجل عندك؟.

- أن تكون موصوفة، نحو: "ولعبد مومن" [البقرة 221].

- أن تكون دعاءً، نحو: ويل لك، وخير لك.

- أن تكون دالة على التنوع والتقسيم، نحو: فيومٌ علينا، ويوم لنا.

- أن تقع بعد إذا الفجائية، أو في صدر جملة حالية. يراجع: ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق: الدكتور مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني - القاهرة، ط1 (1987م): 39/2-40، والأصول في

النحو: 59/1، والمفصل: 24، وشرح المفصل: 225/1-226، والمقرب: 122-123، وشرح جمل

الزجاجي: 322/1-325، وشرح شذور الذهب: 173، والأشباه والنظائر في النحو: 47/2، والإرشاد إلى

علم الاعراب: 112، وشرح ملحّة الاعراب: 142-143، وحاشية الصبان: 300/1-305، وشرح كافية

ابن الحاحب: 101-102، و التذيل و التكميل، في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، حققه الأستاذ

الدكتور: حسن هنداي، دار القلم، دمشق: 325/3.

2 - الصافات: 79.

3 - تفسير التفسير: 117/12.

4. - جاء في [سورة نوح] ما قوله تعالى: ﴿

³ - يراجع: الأصول في النحو: 1/58-62، وشرح المكودي: 46، وشرح قطر الندى: 114، والمقرَّب: 122، وشرح المفصل: 227، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: 108، وأوضخ المسالك إلى ألفية ابن مالك: 1/176، والفوائد والقواعد: 160، وجامع الدروس العربية: 2/254، وشرح ملحّة الإعراب: 142، والحاشية العصرية على شرح شذور الذهب: 1/478.

واعتمادًا على هذا التعريف، وما أحصين

أولى للخبر عناية خاصة عند توظيفه للنحو، في مختلف اجراء تفسيره (تفسير التفسير)، فبرز في أربع وتسعين آية ومائة (194)¹. وأكثر ما وقف عندها تلك التي يميّزها تعدد² الخبر؛ ويرجع هذا إلى الفائدة التي تتميز بها هذه المسألة في تفسير معاني الآيات وفهمها.

اخترت من هذه الآيات تفسيره لقوله تعالى: (□□□□)

التحليل الآتي: "وتلك الأسماء المرفوعات كلها أخبار متعدّدة، ولا دليل على تقدير المبتدآت، وأجيز أن يكون (الودود) نعتًا واللام تقوية"⁴.

يشير أطفيش في النص الذي وظفه عند تفسيره للآيات الكريمة إلى واحد من الأضرب الثلاثة⁵ الخاصة بتعدد الخبر؛ إذ يرى أنّ تعدد الخبر جاء لفظاً ومعنى دون تعدد المخبر عنه، ويتّضح هذا في قوله: "ولا دليل على تقدير المبتدآت"؛ فاشتركت الأسماء المرفوعة في مبتدأ مضمّر واحد فقط، ضميره (هو).

فيكون هذا التوظيف النحويّ الذي اختاره أطفيش واستعان به عند تفسيره
للأسماء المرفوعة: (الغفور) و (الودود) و(ذو العرش) و(المجيد) و(فعّال) قد أفاد
بشكل كبير وواضح معنى الآيات؛ إذ بيّنت ببساطة أنّ هذه الأخبار الخمسة تخصّ الله
وحده سبحانه لا شريك له.

¹ - يراجع الجدول: ص: من هذه الرسالة.

2 - الأصل أن يخبر عن المبتدأ بخبر واحد، وقد يتعدد الخبر، فيكون للمبتدأ الواحد خبران أو أكثر، راجع شرح قطر الندى: 119، وشرح المفصل: 249، وشرح التسهيل: 326/1، وشرح كافية ابن الحاجب: 108، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 206/1-208.

3 - البروج: 14-16.

4 - تيسير التفسير: 155/16-156.

5 - يتعدد الخبر على ثلاثة أضرب: أحدها: أن يتعدد لفظاً ومعنى لا لتعدد المخبر عنه، كما هو في سورة [البروج: 14-16]، والثاني: أن يتعدد لفظاً ومعنى لتعدد المخبر عنه حقيقة كقولك: بنو زيد فقيه ونحوي وكاتب، أو لتعدد المخبر عنه حكماً، كقوله تعالى: "اعلموا أنَّ الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد" [الحديد: 20]. والثالث: أن يتعدد لفظاً دون معنى: كقولك: هذا حامض حلو، بمعنى مز. يراجع: شرح التسهيل: 326/1-327.

وبالتالي يكون أطفيش بتفسيره هذا قد قدّ
يجوز تعدّده، وقدّر للمرفوعات مبتدآت.

ومن جملة ما ورد أيضاً عن الشيخ أطفيش فيما يخصّ مسألة تعدد الخبر، ما جاء به عند تفسيره لقوله تعالى: ()
 بيان، أو نعت على التأويل بالمعبود، (ربكم) خبر ثان أو خبر أو بدل أو نعت، بمعنى المربّي لكم في تلك الأطوار وبعدها. (له الملك) خبر ثان أو ثالث أو خبر. (لا إله إلا هو) خبر آخر أو خبر والأولى أنه مستأنف².

والملاحظ في هذه الآية أن أطفيش قدّم في تحليله النحويّ ثلاث حالات إعرابية؛ أولها: جعل ما بعد (ذلكم) أخباراً لها، فيكون للمبتدأ الواحد أكثر من خبر واحد، وإن كانت هذه الأخبار تتراوح بين المفرد والخبر جملة. والثانية: جعل ما بعد (ذلكم) توابع³ لها، على أن يكون هذا التابع بدلاً أو نعتاً؛ وبالتالي يصبح للمبتدأ خبر واحد، وهذه هي الحالة الثالثة: أن ينفرد (ذلكم) بخبر واحد، فتصبح الأخرى توابع، إما للمبتدأ وإما للخبر.

ويتبيّن من خلال التحليل النحوي الذي وظّفه أطفيش أنّه كان يقدّم الخبر المتعدد على الخبر الواحد، وكأنه الأولى في ذلك؛ كما يتبيّن لنا أن مسألة تعدّد الخبر لا تخلو من أن تصحبها قضية التوابع بأنواعها، فلا نكاد نلمح آية تُعنى بتعدد الخبر إلا

1 - الزمر: 06، ونصّ الآية: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾
 "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ" (الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) خبر ثان أو خبر أو بدل أو نعت، بمعنى المربّي لكم في تلك الأطوار وبعدها. (لَهُمُ الْمَلِكُ) خبر ثان أو ثالث أو خبر. (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) خبر آخر أو خبر والأولى أنه مستأنف².

2 - تيسير التفسير: 241/12.

3 - ستكون لنا وقفة مع التوابع في حال الرفع في آخر هذا الفصل.

وكان فيها رأي آخر يخصّ التوابع، ولو في خبر على أن يكون (الودود) نعتاً.

إنّ ترشيح الشيخ أطفيش لهذه الحالات الإعرابية دون الوقوف عند حالة واحدة وترجيحها، دليل على أنها – وإن اختلفت- تخدم تفسير الآية، بحيث إنّ معاني الإخبار، أو الوصف، أو البديل مقصودة في الآية؛ وبالتالي تيسر فهمها.

للإشارة، ميزة أطفيش في التأويل تجسّدت حين خالف سيبويه في تعيين

المبتدأ والخبر عند تفسيره لقوله تعالى: ()

()²؛ فكان له التحليل الآتي: "مبتدأ و(ما) خبره، كذا أقول في مثل هذا، لأن المراد: سقر ماهي؟ لا أي شيء هو سقر؟ وسيبويه يعكس. والمراد ما حالها؟"³.

فيُتضح من خلال هذا النصّ الذي وظّفه أطفيش كيف قدّم الخبر على المبتدأ؛ إذ يرى أن (ما) في الآية تحمل معنى الإخبار عن سقر، لا الاستفسار عن أيّ شيء هو سقر.

وقد بيّن أطفيش هذا عندما أضاف: "بدليل قوله عزّ وجل: ()"^{4,5}.

وبالتالي، يكون توظيف أطفيش لعلم النحو في تفسيره قد ساعد بشكل واضح على الكشف عن معنى (ما) في الآية؛ إذ أفادت أنّ سقر هي ما لا تبقى شيئاً أُلقي فيها إلا وأهلكته، ولا تذر أحداً ممّن دخلها بلا تعذيب، صرف الله عنا عذابها.

وتتأكّد عبارة أطفيش (كذا أقول في مثل هذا)، عندما أورد التحليل نفسه في

تفسيره لقوله تعالى: ()⁶؛ ما

نصّه: "تقدّم إعراب مثله، ولا بأس بذكر بعض، فنقول: (ما) الأولى مبتدأ، والثانية

¹ - البروج: 14-16. يراجع: من هذه الرسالة.

² - المدثر: 27.

³ - تيسير التفسير: 395/15.

⁴ - المدثر: 28.

⁵ - تيسير التفسير: 395/15.

⁶ - الطارق: 02.



مبتدأ عند سيبويه، والصحيح أنها خبر، (الطارق

الطارق ما هو؟ لا أي شيء يقال هو الطارق؟ وكلاهما استفهاميه لتفحيم سأل
الطارق"1.

غير أن ما يميّز هذا النصّ عن سابقه، موقف أطفيش الجريء في ترجيح رأيه
على رأي سيبويه²؛ بالاعتماد على أنّ يكون المبتدأ في أصله معرفة، و(الطارق) هنا
معرفة.

فيتبيّن لنا في التحليل النحوي الذي ذكره الشيخ أطفيش، كيف سعى به إلى
الكشف عن معنى الآية الذي يحمل في دلالاته الإخبار عن الطارق، وتفخيم شأنه.

كما كان أطفيش في تفسيره لبعض النصوص القرآنية يشير إلى إعراب اللفظة
على أنها خبر، دون أن يذكر لها المصطلح النحويّ، بل يكتفي فقط بتقدير المبتدأ؛

أذكر مثلاً قوله تعالى: ()

()³؛ فقد جاء تحليله كالاتي: " (كتاب) أي: القرآن كتاب، أو

هذا كتاب، أو هو، أي: أي القرآن كتاب، أو هذه السورة كتاب، أو هي، أي: السورة
كتاب"4.

فيلاحظ هنا كيف وظّف أطفيش تحليلاً بسيطاً، خدم معنى الآية ويسرّ فهمها،
دون أي تعقيد، كأن يذكر إن (كتاباً) خبر لمبتدأ محذوف. ومثل هذا التوظيف النحوي
يحتسب لأطفيش ميزة من ميزات تفسيره (تيسير التفسير).

1 - تيسير التفسير: 160/16.

2 - سار ابن خالويه (ت 370هـ) على مذهب سيبويه، فقد جاء إعرابه لهذه الآية كالاتي: (ما) تعجب في
معنى الاستفهام، وهو رفع بالابتداء، و(الطارق) خبره، والتقدير: وما أدراك يا محمد أي شيء الطارق.
يراجع: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، تأليف: إمام اللغة والأدب، أبو عبد الله الحسين بن أحمد
المعروف بابن خالويه. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ص: 41.

3 - ص: 29.

4 - تيسير التفسير: 12/189.

اسم كان وأخواتها¹:

لم يكن لأطفيش في كتابه (تيسير التفسير) كلام كثير عن هذا النوع من المرفوعات؛ فقد تعرّض إلى دراسته في عشرين آية (20) فقط، وفي أجزاء محدودة من كتابه².

من ذلك ما جاء به عند تفسيره لقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَءُوا الْحَدِيثَ الشَّعَرَةَ لِيُتَيَسَّرَ لَكُمْ تَعْلَمُوا أُمُورَ اللَّهِ وَأَشْيَاءَ رَسُولِهِ قُلْ أُخَذْتُ مِنَ الرَّحْمَنِ الْقَدِيرِ الْإِسْلَامَ وَبُذِلْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ الْعِلْمَ وَالْحِكْمَ وَالْقُرْآنَ الْمُبِينَ) (٣)، قائلاً: "إنما قلتُ(دعواهم) خبر مقدّم لأن المصدر الذي ينسبك من الفعل وحرف المصدر أعرف، إذا كان بعد التأويل به مضافاً إلى معرفة، وهو بمنزلة العلم وبمنزلة الضمير، والضمير لا يوصف، فكونه اسماً أولى من كونه خبراً، ويدلّ لذلك قوله: (فما كان)؛ ولو كان (دعوى) اسماً لكان الأصل أن يقال كانت بالتاء، ولو حيث جاز التذكير لعدم تحقق التأنيث وكالفصل، وقد ورد في غير موضع من القرآن نصب المتقدّم؛ وهو أليق بمقام الحصر كما هنا. وأجاز بعض كون (دعوى) اسماً، و(أن قالوا) خبراً⁴.

يلاحظ أن اهتمام أطفيش في الآية كان متمثلاً في توضيح معمولي (كان) فيها؛ فالذي يلفت الانتباه في هذه الآية، وبالنظر الأولى، صعوبة تمييز اسم كان من خبرها.

وقد اختار أطفيش أن يكون المصدر المنسبك من الفعل وحرف المصدر (أن قالوا) اسمًا لـ(كان)؛ فراعى فيما اختاره في نصّه من كون الاسم متأخرًا عن الخبر، ثلاثة أمور:

¹ - سمّاه ابن السراج: المشبّه بالفاعل في اللفظ، يراجع: الأصول في النحو: 1/81-82. وقد ذكر الثماني أيضاً هذه التسمية في الفوائد والقواعد: 204.

2- يراجع : ص من هذه الرسالة.

3 - الأعراف: 05.

4 - تيسير التفسير : 10/5.



أولها: كون المصدر الذي ينسبك من الفعل وحر

التفضيل (أعرف) التي وظفها أطفيش في تحليله الأولويه لأن يحون هذا المصدر المنسبك اسماً لـ (كان).

وما يظهر على أطفيش في هذا التحليل الذي جاء به، أنه لم يتناول مسألة اجتماع معرفتين في هذا الباب، كما تناولها النحاة؛ إذ جعلوا الأصل في أنه إذا حصل بعد كلمة (كان) معرفتان، كان لك أن تجعل أيهما شئت الاسم، وجعلت الآخر خبراً لها، فأجازوا القول: كان أخوك زيداً، كما أجازوا: كان زيد أخاك¹.

أمّا أطفيش، فقد ميّز بين المعرفتين بناءً على عدم جواز أن توصف (أن) وصلتها، فأشبهت المضمّر الذي لا يوصف، والمضمّر هو أعرف المعارف²؛ فينبغي أن يكون ما أشبهه بمنزلته، فوجب أن تكون (أن) وصلتها أعرف من الأول، وإذا كان أعرف منه وجب أن يُجعل الاسم، وما قبل (إلا) يكون خبراً³.

فيُفهم من هذا أنّ رأي أطفيش يقوم على الإتيان بالاسم الذي يعلمه المخاطب، فيجعل اسماً للفعل الناقص⁴، والإتيان بالذي يجهله فيجعل خبراً له.

ثانيها: لو كان (دعوى) اسماً لـ (كان)، الأصل أن يلحق بـ(كان) تاء تأنيث ساكنة؛ فاعتمد في رأيه على ما ذهب إليه الزجاج¹، باعتبار القول بـ(كان) دالاً على أنّ الدعوى في موضع نصب.

¹ - يراجع: الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي (ت377هـ)، حققه وقدم له الدكتور حسن شادلي فرهود، كلية الآداب جامعة الرياض، مطبعة دار التأليف، ط1 (1969م): 99/1، والأصول في النحو: 83/1، والفوائد والقواعد: 212.

² - ذكر النحويون في المعرفة ستة أقسام: المضمّر كـ (هم)، واسم الإشارة كـذي، والعلم كـهند، والمحلى بالآلف واللام كالغلام، والموصول كالذي، وما أضيف إلى واحد منها كابني. يراجع: شرح ابن عقيل: 76/1. واختلفوا في أعرفها، فجعل ابن السراج المبهّم (اسم الإشارة) أعرف المعارف؛ أما السيرافي فرجح أن يكون أعرفها الاسم العلم، وجمهور النحويين يقولون: أعرف المعارف المضمّر. يراجع: الفوائد والقواعد: 395. وقد خصّ ابن الحاجب أن يكون الأعرف المضمّر المتكلم ثمّ المخاطب. يراجع: شرح كافية ابن الحاجب: 234.

³ - يراجع: الفوائد والقواعد: 213.

⁴ - سميت هذه الأفعال ناقصة، لأنها لا يتم بها مع مرفوعها كلام تام، بل لا بدّ من ذكر المنصوب ليتمّ الكلام، فمنصوبها ليس فضلة، بل هو عمدة لأنه في الأصل خبر للمبتدأ؛ وإنما نصب تشبيهاً له بالفضلة؛ بخلاف غيرها من الأفعال التامة، فإن الكلام ينعقد معها بذكر المرفوع، ومنصوبها فضلة خارجة عن التركيب. يراجع: شرح التسهيل: 338/1، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي. 75/2، والأشباه والنظائر في النحو: 196/2، وجامع الدروس العربية: 271/2.

وقد ردّ الإمام الرّازي في تفسيره على م

يجاب عنه بأنه يجوز تذكير الدعوى، وإن كانت رفعا؛ ففعل. حال دعواه باطل وباطلة²، على اعتبار أن (الدعوى) مجازي التأنيث.

ثالثها: استحضر الحصر في نصّه؛ إشارة منه إلى القسم الذي يلزم فيه أن يتأخر الاسم عن الخبر، باعتباره مقروناً بـ(إلا)، فيفسّر الخبر على أنه محصور في الاسم. وقد نبّه أطفيش أن هذه الحالة وردت في مواضع كثيرة من القرآن الكريم؛ تعرّض إليها المفسّرون في تفاسيرهم، كما اعتمدها النحاة للاستشهاد بها في مسألة أقسام الخبر بالنسبة إلى تقديمه على الاسم. من جملة هذه المواضع، قوله تعالى:

()
 ()³، و ()
 ()⁴، على أن يكون اسم كان في الآيتين المصدر المنسبك من الفعل وحرف المصدر (أن قالوا).

غير أن أبا عليّ الفارسي⁵ تناول الآية الأولى على أساس أن لها قراءتين، واحدة برفع كلمة (جواب)، وأخرى بنصبها؛ فاشتغل عليها في مسألة اجتماع معرفتين. وبالتالي خالف من اعتمدها للاستشهاد بوجوب تقدّم الخبر عن الاسم للحصر كما مرّ.

إن التحليل النحوي الذي اختار فيه أطفيش اسم كان متأخراً عن خبرها، جعله لا يطرح مشكل اللبس الذي يميّز الآية، إذ الملاحظ في معمولي كان عدم ظهور الأعراب، فكلمة (دعوى) معربة تقديرًا، و(أن قالوا) مصدر منسبك.

¹ - يراجع: معاني القرآن وإعرابه: 258/2.

² - التفسير الكبير: 19/14.

³ ()
 ()

⁴ - الجاثية: 25. ونصّ الآية: ()
 ()
 ()
 ()

⁵ - يراجع: الإيضاح العضدي: 99/1، وهو ما ذكر في الكتاب: 155/3.



وقد تناول أبو حيان قضية اللبس حين فـ

(كان)، و(أن قالوا) خبرها؛ معتمداً في تفسيره على التحليل الآلي. إذا لم نحن قريبه
لفظية ولا معنوية تبين الفاعل من المفعول، وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول، نحو:
ضرب موسى عيسى؛ وكان وأخواتها مشبهة في عملها بالفعل الذي يتعدى إلى واحد،
فكما وجب ذلك فيه وجب ذلك في المشبه به وهو (كان)؛ و(دعواهم) و(إلا أن قالوا)
لا يظهر فيهما لفظ يبين الاسم من الخبر، ولا معنى؛ فوجب أن يكون السابق هو
الاسم، واللاحق الخبر¹.

كما اعتمد النحويون اللبس حالة من حالات وجوب² تقديم الاسم على الخبر،
وهو الأصل؛ وقصدوا باللبس غياب الإعراب، كقولهم: "كان أخي رفيقي"، إذ لا
يجوز تقديم (رفيقي) – على أنه خبر- لأنه لا يعلم ذلك، لعدم ظهور الإعراب، كما
مرّ.

وما نقوله، إنّ أطفيش ما كان ليصل إلى الكشف عن معنى الآية إلا بمعونة
علم النحو؛ فالتحليل النحوي الذي وظفه أزال الغموض عن الآية ويسر فهمها، حتّى
وإن كان ما يميّزها اجتماع رأيين مختلفين في تفسيرها، كما هو مبين في خاتمة تحليل
أطفيش عندما أورد رأي من يخالفه، ونقله على الجواز فقط.

وتجدر الإشارة إلى ما أفادنا به أطفيش في هذا الباب، عند تفسيره لقوله

تعالى: ()

)

)

¹ - البحر المحيط: 13/5.
² - استثنى النحويون في جواز توسط أخبار (كان) ما يلي: أ- أن يكون الخبر ضميراً متصلاً، والاسم كذلك،
نحو: كنتك، أي: كنتُ مثلك. ب- أن يكون الخبر مقروناً بـ (إلا)، نحو: ما كان زيدٌ إلا قائماً، أو في معنى
المقرون بـ (إلا)، نحو: إنما كان زيد قائماً، أي: ما كان زيد إلا قائماً. ج- خوف اللبس، نحو: كان أخي
رفيقي. فيجب في مثل هذه الحالات تأخير الخبر على الاسم. يراجع: شرح جمل الزجاجي: 376/1، وشرح
الأشمونى: 230-231، وشرح ابن عقيل: 214/1، وأوضح المسالك: 218/1.

(¹؛ حين ذكر في تحليله رأي الكوفيّين في إعراد

الكوفيون: (هذا) في مثل هذه العبارة تعمل عمل (حس).

غير أن أطفيش لم يعتمد في التحليل على هذا الرأي³، إنما كان إشارة منه فقط إلى ما ألحقه الكوفيون بأفعال هذا الباب في العمل.

وقد أرجعوا صحة ما قالوه إلى المعنى الذي تحمله الآية، باعتبار أنها لم تُرد أن تعلم المخاطبين أنّ المشار إليه بعلمها، وإنما أرادت أن تنبّههم على شيخوخته⁴.

وهذا الذي ذهبوا إليه يبقى فاسدًا برأي النحويين، لأن (هذا) اسم، فلا بدّ أن يكون له موضع من الإعراب، وعلى مذهبهم لا موضع له من الإعراب⁵.

اسم الحروف العاملة عمل ليس:

لقد تناول أطفيش دراسة اسم الحروف العاملة عمل ليس، ومنها (ما) في

قوله تعالى: ()

6؛ فكان نصّه كالآتي: " (ما) حجازية، لم تعمل لتقدّم

الخبر، ويجوز أن يكون اسمها اسم فاعل ناب عنه (لكم)، و(وليُّ) فاعل له أغنى عن خبرها، أي: ما ثابت لكم وليّ ولا نصير، كما تقول: ما قائم الزيدان"⁷.

فَنَرَاهُ فِي نَصِّهِ يَذْهَبُ إِلَى أَنْ (مَا) بِمَعْنَى (لَيْسَ)، غَيْرَ أَنْ لَهُ رَأْيَيْنِ فِيهَا؛

الأول: أن تكون غير عاملة، لتقدم خبرها على اسمها، فيفهم أن أطفيش قصد الإعراب الآتي: أن يكون الجار والمجرور (لكم) خبراً، والاسم ما جرّ لفظاً، وهو (من وليّ)،

1 - هود: 72.

2 - تفسير التفسير: 441/6.

3 - كان تحليله كالآتي: (هذا) مبتدأ، و(بعلي) خبر، و(شيخاً) حال. يراجع: المصدر نفسه، من الصفحة نفسها.

⁴ - يراجع: شرح جمل الزجاجة: 361/1.

5 - المصدر نفسه، من الصفحة نفسها.

6 - البقرة: 107. ونص الآية:

7 - تفسير التفسير: 217/1.

وبالتالي يبطل عملها، فتبقى (ما) على نفيها دوز
ومبتدأ على سبيل التقديم والتأخير.

أمّا الرأي الثاني، فاختار أطفيش أن تجري فيه (ما) مجرى (ليس) بإعمالها¹،
حين قدّر لها اسمًا محذوفًا ناب عنه الجار والمجرور (لكم)، على أن يكون هذا
المحذوف اسم فاعل له فاعل سدّ مسدّ الخبر.

فيلاحظ أنه يشير في توظيفه لهذا الرأي إلى النوع الذي يكون فيه المبتدأ رافعًا
لمكتفى به²، ومثّل له في تحليله بـ: " ما قائم الزيدان". فكان المعنى: ما ثابت لكم وليّ
ولا نصير.

وقد ذكر أبو حيان الوجهين كذلك في تفسيره لهذه الآية، حين أجاز أن تكون
(ما) تميمية³، كما أجازها حجازية⁴، وفي هذا الوجه قدّم تحليلًا مخالفًا لما أورده
أطفيش، فذكر أن جواز أن تكون (ما) حجازية قائم على مذهب من يجيز تقدّم خبرها
إذا كان ظرفًا أو مجرورًا⁵.

وعلى كلّ، يبقى هذا التحليل النحوي الذي وظّفه اطفيش في تعامله مع الآية
القرآنية المذكورة سلفًا مفيدًا لمعنى الآية وتفسيرها – سواء أعملت (ما) أم لم تعمل-
فقد أفاد النفي فيها أن الله سبحانه هو الوليّ النصير، لا يشاركه أحد في أمره.

اسم أفعال المقاربة:

¹ - ذكر السيوطي فائدة (ما) في القرآن، فأورد قول الشيخ تاج الدين بن مكنوم، ما نصّه: "لم تقع (ما) في القرآن إلا على لغة الحجاز، ما خلا حرفًا واحدًا وهو: ﴿وَمَا يَكْفُرُ﴾ [النمل: 81]،

على قراءة حمزة، فإنها هنا على لغة تميم. الأشباه والنظائر في النحو: 75/2.

² - كانت لنا وقفة عند هذا النوع من المرفوعات، في ص من هذه الرسالة.

³ - ذكر سيبويه أن بني تميم يجرونها مجرى (أما) و(هل)، أي لا يعملونها في شيء، لأنها ليست بفعل،
وليس تكلّيس، ولا يكون فيها إضمار. يراجع: الكتاب: 57/1.

⁴ - ألحق الحجازيون بليس في العمل (ما) النافية، بشرط تأخير الخبر، وعدم تقدّم غير ظرف أو شبهه من
معمول الخبر على اسمها، وبقاء نفيه، وفقد إن، واشتروطوا فيها هذه الأمور لأن عملها بحق الشبه لا بحق
الأصل. يراجع: شرح التسهيل: 368/1-369، والإيضاح العضدي: هامش ص 109، وشرح المكودي:
58، وشرح قطر الندى: 137، وشرح شذور الذهب: 181-182، والمقرّب: 157، وشرح الأشموني:
254/1، وشرح ابن عقيل: 235/1-237، وأوضح المسالك: 246-254، وجامع الدروس العربية:
292/2-293.

⁵ - يراجع البحر المحيط: 554/1.

ومن الأفعال الجارية مجرى كان وأخوان

أن تذكر في باب كان، لمساواتها لها في الدخول على مبدأ وحير، ورفع الاسم ونصب الخبر¹.

وقد أتى أطفيش عند هذا النوع من الأفعال في كتابه (تيسير التفسير)، في موضعين اثنين:

الأول مع الفعل (عسى)، حين فسّر قوله تعالى: ()

2؛ فاعتمد التحليل الآتي: "الكون تام اسم (عسى)، و(قريباً) خبر (عسى)؛ أو اسم (عسى) مستتر، و(قريباً) خبر (يكون)، و(أن يكون) خبر (عسى)، ونصب (قريباً) على الخبرية، أو على الخبرية الظرفية، أي في زمان قريب؛ ويجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً، أي: أن يكون كوناً قريباً، والكون تام"3.

نرى هنا كيف يُقدّم أطفيش احتمالين اثنين عن اسم (عسى)؛ فحمل الاحتمال

الأول كون المصدر المنسبك (أن يكون) اسمًا لـ (عسى)، وبالتالي يجعل (قريبًا) خبرها؛ وهذا قليل في ورود خبرها غير فعل مضارع، لأنه يتنافى مع القاعدة النحوية التي تشترط أن يكون خبر هذه الأفعال فعلاً مضارعاً، أمّا (عسى) فذكر النحويون عنها كثرة أن يقترن خبرها الذي هو فعل بـ (أن)، للدلالة على الاستقبال⁴.

إن التحليل النحوي الذي وظفه أطفيش في تفسيره حرص فيه على النظر إلى

صحة المعنى الذي كان يرمي إلى الكشف عنه في هذه الآية؛ إذ إن استعانت به علم النحو جاءت بإعمال (عسى) - التي تفيد المقاربة بالترجي⁵ - عمل (كان)؛ أما المعنى

¹ - يراجع: شرح التسهيل: 1/389، والمقرب: 152.

2 - الإسراء: 51. ونَصَّ الآية:                     

3 - تيسير التفسير: 192/8.

⁴ - يراجع المقرَّب: 154، وشرح شذور الذهب: 179، ومعاني النحو: 268/1 و- 274.

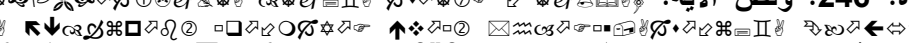
5 - معنى (عسى) مقارنة الأمر على سبيل الترجي. يراجع: شرح شذور الذهب: 178، شرح الأشموني: 273/1، وشرح ابن عقيل: 253/1، ومعاني النحو: 268/1، و274.

كما رجّح أيضاً أن يكون المعنى: إن الدنيا كلها قريبة الانتهاء، أو إنّ ما مضى هو الأكثر، وما بقي قليل¹.

وقد ذكر يحيى الشاوي في كتاب (المحاكمات) أن الترجي ينافي التحقيق، في دراسته لقوله تعالى: (.....).
.....
.....²؛ فأرجع سبب منع الترجي من خبر
(عسى) إلى معنى التحقيق الذي تفيدته الآية الكريمة³.

أما الموضع الثاني، فكان مع الفعل (كاد) حين وقف في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿...﴾ (الأنعام: ١١٠).⁴ موظفًا التحليل الآتي: "اسم (كاد) ضمير الشأن، أو (قلوب)، وعليه ففي (تزيغ) ضمير (قلوب)، وتوالي الأفعال دليل فلا لبس؛ أو اسمه ضمير القوم المدلول عليه بالمهاجرين والأنصار، والمشهور في خبر أفعال القلوب أن يكون فعليًا مضارعًا رافعًا لضمير اسمها"⁵.

¹ - يراجع: تيسير التفسير: 8/192.

2 - البقرة: 246. ونَصّ الآية: 

³ - يراجع الدراسة النحوية في كتاب المحاكمات، ص: 42.

[illegible]

5 - تيسير التفسير: 161/6.



فيتبين من هذا النص اهتمام أطفيش وتر

القرآنية، فاختار أن يكون اسمها ضمير شأن¹، وعلى هذا حالت الجملة في موضع نصب على الخبر؛ لكن يبقى الإشكال في هذا الوجه من الإعراب أنه لا يوجد ما يعود على اسم (كاد)، فالفعل (تزيغ) رفع اسماً ظاهراً بعده. وهذا ما أشار إليه أبو حيان في تفسيره، عند قوله: "إذا قدرنا فيها ضمير الشأن كانت الجملة في موضع نصب على الخبر، والمرفوع ليس ضميراً يعود على اسم (كاد)، بل ولا سبباً له"².

يتقدم بذلك الخبر على اسمها، **وعن الألوسي، أن سيبويه يرى في جملة خبر (كاد) أنها لا تحتاج إلى رابط إذا أخبرت عن ضمير الشأن**³.

كما اختار أيضاً أطفيش أن يكون اسمها ظاهراً، وهو (قلوب)، فيتقدم بذلك الخبر على اسمها؛ وقد اعتمد في هذا الوجه من الإعراب على رأي النحويين الذي ينص على جواز أن يتقدم خبر هذه الأفعال على اسمها⁴، باعتبار أن في الفعل الذي هو خبر لها ضمير الاسم، وقد زاد عليه، كما هو مبين في التحليل النحوي الذي جاء به في تفسيره، أن توالي الأفعال وارد، فلا لبس في ذلك.

وللألوسي البغدادي توضيح في هذه المسألة، فقد ذهب إلى أن قراءة الفعل (تزيغ) بـ (الياء) بدل (التاء)، تمنعه من أن يكون خبراً لـ (كاد) لتذكير ضمير (تزيغ)، وتأنيث ما يعود إليه⁵.

ويبدو أن ما ذكره عن هذه القراءة رجع فيه إلى الأصل، فالأصل: قلوب فريق منهم تزيغ، على أنهما مبتدأ وخبر قبل دخول (كاد) عليهما؛ فيلاحظ أن الفعل ورد متأخراً على الاسم المؤنث، وبالتالي وجب تأنيث ضميره.

¹ - هو ضمير غائب، يأتي صدر الجملة الخبرية دالاً على قصد المتكلم استعظام، السامع حديثه، والفرق بين الضمائر أنه لا يعطف عليه، ولا يؤكد، ولا يبدل منه، ولا يتقدم خبره عليه، ولا يفسر بمفرد. يراجع: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 271/2.

² - البحر المحيط: 518/5.

³ - روح المعاني: 56/11.

⁴ - ذكر ابن مالك أن جواز توسط أخبار أفعال المقاربة تفضيلاً لها على إن وأخواتها فيقال: كاد يطيرون الزيدون. يراجع: شرح التسهيل: 395/1.

⁵ - يراجع: روح المعاني: 56/11.



أما الاختيار الثالث، أن يكون اسمها ضم

والأنصار، والجملة في موضع الخبر؛ يبيّنه الضمير في (منهم).

هذا الوجه عدّه أبو حيان أضعف بكثير من سابقه، من حيث أضر في كاد

ضمير ليس له على من يعود إلا بتوهم؛ فرجّح في آخر تفسيره أن يدّعى في (كاد)
زيادتها، وهي ليست بعاملة ولا معمولة، مع بقاء معناها¹.

إنّ ما يلاحظ في النصّ الذي وظّفه الشيخ أطفيش عند تفسيره للآية الكريمة،

أنه لم يركّز فيه على تعيين الخبر، لكنه التفت إلى مسألة هامة تتعلق بخبر أفعال

المقاربة، هي ما اشترطه النحويّون من أن يكون هذا الخبر فعلاً مضارعاً، رافعاً
لضمير الاسم، مقروناً بـ " أن" إذا كان الفعل (حرى) أو (اخلوق)؛ أمّا (كاد) فالشائع
في خبرها وروده غير مقرون بـ(أن)²، مثلما جاء في هذه الآية.

كما نلاحظ في جملة هذه الأسماء التي خصّها أطفيش بـ (كاد)، أنه لم يركّح

واحدًا منها على الآخر؛ فكلّها من حيث المعنى مقصود في الآية، إذ تفيد الرجوع من
حالة محطوطة إلى غفران وتوبة على فريق من القوم الذين كادوا لا يثبتون على اتباع
الرسول صلى الله عليه وسلم، لشدة العسرة.

خبر الأحرف المشبهة بالفعل:

وهي عند النحويّين ستة³: إن، وأن، وكأنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ؛ تدخل على

الجملة الاسمية، فتتصب الأول ويسمّى اسمها، وترفع الثاني ويسمّى خبرها⁴، بعكس
(كان).

¹ - يراجع: البحر المحيط: 519/5.

² - يراجع: شرح التسهيل: 391-395/1، وأوضح المسالك: 278/1، شرح ابن عقيل: 259/1، وجامع
الدروس العربية: 286-288/2.

³ - عدّها سيبويه خمسة، فأسقط (أن) المفتوحة، لأن أصلها (إن) المكسورة. يراجع: شرح ابن عقيل:
274/1، وشرح التسهيل: 5/2.

⁴ - مذهب البصريين أنها عاملة في الجزئين، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنها لا عمل لها في الخبر، وإنما هو
باق على رفعه الذي كان له قبل دخول (إن)، وهو خبر المبتدأ. يراجع: شرح ابن عقيل: 276/1 وما يليها.

لقد شاع هذا النوع من النواسخ في كتاب (تيسير التفسير)، مقارنة بالنواسخ الأخرى التي سبق وأن وقفنا عندها بالتحليل؛ حيث جاء توظيف أطفيش للنصوص الخاصة به في ستّ وخمسين (56) آية من آيات الله البيّنات، وفي مختلف أجزاء الكتاب².

من جملة هذه المواضع، سنتناول منها ما جاء به عند قوله تعالى: (

¹ - يراجع: شرح ابن عقيل: 274/1، والأصول في النحو: 230/1، وجامع الدروس العربية: 298/2، والفوائد والقواعد: 229 وما يليها، وشرح السيوطي توضيحات للبهجة المرضية في شرح الألفية: السيد صادق الشيرازي، م 1386هـ، 165/1.

2- يراجع الجدول: ص: من هذه الرسالة.

3 - يونس: 102. ونصّ الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ الْأَعْيُنَ وَالْأَلْأَبْصَارَ لَا تَلْمِزْهُ عَندَ قَوْمِهِ مَلَاسِيَةً يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ فَتُطَوَّرُ الْأَمْثَلُ﴾

4 - تيسير التفسير: 320/6.



الملاحظ في بداية النصّ الذي أتى به أط

اختار أنه يكون خبر (إنّ) واقعًا شبه جملة متعدّد: فجعل (معكم) أولاً، و(من المنتظرين) ثانيًا، إذ يصلح القول: إني معكم، كما يصلح: إني من المنتظرين.

كما اختار أيضًا أن يكون لـ (إنّ) خبر واحد دون أن يتعدّد، قاصدًا به (من المنتظرين)؛ وعلى هذا يكون للجار والمجرور (معكم) وجهان من الإعراب:

الأول: تعليقه بالخبر الذي هو (من المنتظرين) شريطة أن يتوسّع لكونه ظرفًا، وهذه إشارة من أطفيش إلى ميزة العرب في أنها تتسّع في الظروف ما لم تتسع في غيرها، والسبب في اتساعها في الظروف من بين سائر المعمولات أنّ كل كلام لابدّ فيه من ظرف ملفوظ به أو مقدّر¹.

أما الوجه الثاني: في أن يكون حالاً من ضمير الاستقرار الدال عليه الخبر (من المنتظرين). فبيّن هذا النوع من الحال الوارد شبه الجملة والمقدّم على عامله أن انتظاره سيكون مع غيره ممّن خصّهم في الآية، لا لوحده.

وقد رشّح أطفيش في خاتمة تحليله النحويّ أن يكون الجار والمجرور (معكم) متعلّقًا باسم محذوف قدره في الآية بـ(منتظر)؛ وهو الأصل برأيي، لأن الظروف والمجرورات لا تكون أخبارًا إلاّ بنيابتها مناب الخبر على أنها معمولات له، فهي متعلّقة به².

وجاز هنا حذف الخبر وإقامة الجار والمجرور مقامه لأن هذا الحذف يُفهم منه المحذوف، كجواز القول: زيد في الدار، إذا أريد: مستقر في الدار. أمّا إذا أريد معنى: ضاحك في الدار، لم يجز بل لا بدّ من الإتيان بـ (ضاحك)، لأنه لا يعلم من (في) أن المحذوف ضاحك³.

ومن هنا يتبين لنا أن هذا التوظيف النحويّ الذي عمد فيه أطفيش إلى إبراز خبر (إنّ) في الآية، كان يهدف من ورائه إلى الكشف عن المعنى وتيسيره، فقد أفاد

¹ - يراجع: شرح جمل الزجاجي: 440/1.

² - يراجع: شرح جمل الزجاجي: 330 /1، وجامع الدروس العربية: 302/2.

³ - يراجع: شرح جمل الزجاجي: 330/1.

هذا الخبر في دلالة معني الانتظار، أي: إنه منذ على من كذبوا بالرسول، كما حلّ بمن قبلهم.

جملة إنّ ومعمولها خبراً لـ(إنّ):

لم أشأ أن أطوي دراستي لهذا النوع من المرفوعات دون أن أقف عند ما جاء به الشيخ أطفيش عند تفسيره لقوله تعالى: ()

حين ركّز على تعيين خبر (إنّ) في الآية الكريمة؛ فاختار أن يكون تحليله كالآتي: " قوله: " إنّنا لا نضيع أجرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا " خبر لـ(إنّ) الأول، والرباط (من) فهو من وضع الظاهر موضع المضمّر، على أن المراد بـ: (من أحسن عملاً) هم الذين آمنوا وعملوا الصالحات... وإن أريد بالأول الخصوص وبالتالي العموم كان الرباط العموم، أو بالعكس فالرباط محذوف، أي: من أحسن منهم عملاً².

يظهر في هذا التحليل أنّ أطفيش يجعل من جملة (إنّ) ومعمولها خبراً لـ(إنّ) الأولى، على أن يكون العائد مذكوراً، فدلّ الاسم الموصول (من) على اسمها، أي: الذين آمنوا وعملوا الصالحات.

كما يرى أن يكون العائد محذوفاً في هذه الآية، وهو ما اعتمده الكثير من المفسرين في تفاسيرهم، فقد جاء في تفسير ابن عطية أن مذهب سيبويه أن يكون الخبر في قوله تعالى: " إنّنا لا نضيع " على حذف العائد، وتقديره: من أحسن عملاً منهم³.

هذا ويورد أطفيش رأياً مغايراً عبرّ فيه عن مجيء جملة (إنّا لا نضيع) معترضة لا محلّ لها من الإعراب⁴، وبالتالي يتحدّد خبر (إنّ) الأولى في الآية التي

1 - الكهف: 30.

2 - تيسير التفسير: 337/8.

3 - يراجع: المحرّر الوجيز: 301/9.

4 - يراجع: تيسير التفسير: الجزء نفسه من الصفحة نفسها.

وما يقال عن هذا التحليل النحويّ الذي استعان به أطفيش في تفسيره للآية القرآنية²، إنه ما كان ليتحقق لولا الغموض الذي شهدته الآية؛ فقد عرف أطفيش كيف يربط بين اسم (إنّ) وخبرها، وبالتالي أوصلنا إلى معنى مفيد وميسّر، ما يكاد يصل إليه أحد إلا بمعونة علم النحو.

(لا) التي لنفى الجنس:

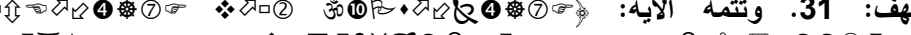
وممّا يجب الوقوف عنده كذلك بالتمثيل، ما يعمل عمل (إنّ)، وأقصد بذلك

(لا) التي لنفي الجنس؛ وقد خصّها النحويّون في الإعمال بشروط³.

فمن أمثلة توظيف أطفيش لهذا الحرف، والوقوف عند خبره، أذكر ما جاء به

عند تفسيره لقوله تعالى: "□□□□□□ □□□□□□□□"

4" حين استعان في تفسيره للآية برأى من يعمل عمل (إن)؛

1 - الكهف: 31. وتمة الآية: 

2 - استشهد أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (676هـ) بهذه الآية في باب زيادة إن الثقبلة. براجع: تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره: السيد أحمد سقر. المكتبة العلمية، ص: 251.

3 - اشترط النحويون في إعمال (لا) عمل (إنّ) توافر ما يلي:

- أن تكون نصّاً على نفي الجنس، بأن يراد بها نفي الجنس نفيّاً عاماً، لا على سبيل الاحتمال.
- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

- أن لا يفصل بينها وبين اسمها بفواصل (ولو بالخبر).

- ألا يدخل عليها حرف جرّ.

يراجع الكتاب: 276-274/2، والمقتضب: 4/ 357-361، والأصول في النحو: 379-381، وارتشاف الضرب: 2/ 164، وشرح ابن عقيل: 1/ أسفل ص 361، والفوائد والقواعد: 243 وما بعدها، والكواكب الدرية: 1/ 283 وما بعدها، جامع الدروس العربية: 2/ 330 وما بعدها.

[illegible]



فقال: "... وقيل: (لا) عاملة عمل (إنّ)، و(حين) محذوف، أي: لهم"¹.

يظهر من خلال هذا التحليل الذي استعان به أطفيش في تفسيره للآية أنه لم يقتصر فيه على إبداء رأيه حين أعمل² (لات) عمل (ليس)، على أن يكون اسمها محذوفاً؛ بل زاد في آخر تحليله نقل قول³ من يعملها عمل (إنّ)، فيكون محذوفها خبراً، وتقديره كما جيء به هو الجار والمجرور (لهم).

وتبقى الغاية من هذا التوجيه الإعرابي الذي أحالنا عليه أطفيش إثراء اللغة عامة، والنحو خاصة؛ دون أن تؤثر هذه الوجوه التي استقصاها⁴ في معنى الآية، إذ أفاد النفي فيها تأخر الذين أهلكوا فيما نادوا إليه من منجا وغوث.

سابعاً: التوابع في حالة الرفع:

التابع في اللغة من تبع الشيء تبعاً وتباعاً في الأفعال، وتبعْتُ الشيء ثبوعاً، سرتُ في إثره... وأتبعه الشيء: جعله له تابعاً. والتابع: التالي⁵.

وفي الاصطلاح: يطلق على ما يفتقر إلى تقدم غيره عليه، ويعمّ التوكيد، والنعت، والعطف بنوعيه، والبدل؛ ويعرب إعراب ما قبله⁶.

لقد تعرّض أطفيش إلى مواضع عديدة¹ تتعلّق بالتوابع في حال الرفع، يستثنى منها من حيث ورود بكثرة التوكيد؛ أمّا بقية التوابع فلا تتفاوت فيما بينها؛ إذ جاء توظيفها في كتاب (تيسير التفسير) كثيراً ومعتبراً.

¹ - تيسير التفسير: 164/12.

² - يقول أطفيش في بداية تحليله النحوي الذي وظفه في تفسير هذه الآية: "(لا) حرف نفي كلي، واسمها محذوف، أي: لا الحين أو لا حينهم، و(حين) خبرها". تيسير التفسير: 164/12. فيبدو أنه مال هنا إلى مذهب سيبيويه الذي يعملها عمل (ليس). يراجع الكتاب: 57/1، وارتشاف الضرب: 111/2، والبحر المحيط: 133/9.

³ - وهو قول الأخفش: كما ذكره أبو حيان في ارتشاف الضرب: 111/2، والبحر المحيط: 133/9.

⁴ - وأورد أطفيش في تحليله رأياً ثالثاً، فقال: "وقيل: دخلت على فعل ناصب لـ (حين)، على المفعولية، أي: ولا يرون حين مناص، أو لا يجدون حين مناص". تيسير التفسير: 164/12، وهو قول الأخفش كذلك على إضمار فعل. يراجع: ارتشاف الضرب: 111/2، وشرح التسهيل: 375/1.

⁵ - يراجع: لسان العرب: 1/293.

⁶ - يراجع: الفوائد والقواعد: 354، وشرح التسهيل: 286/3 و 306، وشرح ملحّة الإعراب: 249، وجامع الدروس العربية: 3/221، والكواكب الدرية: 2/316.

وقد اخترت من جملة ما ورد عن هذه الـ

التوكيد للفاعل:

تناوله أطفيش عند تفسيره لقوله تعالى: "□□□□□□□□□□"

في النص الآتي: "أُكِّد تأكِيدَيْن تشريقًا للملائكة بالامتثال، ودمًا لإبليس، ولا يصحَّ أن يقال: أفاد بـ (أجمعين) وقوع السجود في وقت واحد، لأنه لو أريد ذلك لقل: (كلهم معًا) بالنصب على الحال".³

يلاحظ من خلال هذا التحليل النحوي الذي وظفه أطفيش لهذه الآية أنه أراد أن يصل به إلى صحّة المعنى دون أن يخرج عن قواعد الإعراب؛ إذ يرى أن الأجود في الفاعل المؤكّد الذي هو (الملائكة) أن يتبعه توكيد بعد توكيد، وهما في الآية (كلهم) و(أجمعون) على التوالي، لأن لفظة التوكيد المعنوي (أجمعين) غالبًا ما يؤكّد بها بعد (كلّ)، فلهذا استغنت أن يتّصل بها ضمير يعود على المؤكّد⁴.

وقد تأكّد المعنى الذي كان يهدف إليه أطفيش في الآية عندما نفى أن تكون لفظة (أجمعين) دالة على وقوع السجود في وقت واحد أو في حال واحدة، كما هو مبينّ في نصّه؛ وهذا ما ذكره الزجّاج حين نسب رأي من يوظف توكيدين في الآية الى سيبويه، فرجّحه لأن (أجمعين) في رأيه لا تصح أن تكون حالاً كونها معرفة⁵.

واعتمادًا على ما وظفه أطفيش، يتبيّن لنا أن مدلول الكلمتين في الآية جاء لإفادة العموم مطلقًا، ورفع احتمال إرادة الخصوص⁶؛ كما يتبين لنا أيضًا أن شيخنا

¹ - لم أذكر لها إحصاء يخصّها بل أدرجتها مع كل نوع من المرفوعات عند إحصائي توظيفه في كتاب (تيسير التفسير).

2 - الحجر: 30.

3 - تيسير التفسير: 365/7.

4 - يراجع قطر الندى، ط1 (1996): 275. وفي اجتماع ألفاظ التأكيد ترتيب، فيبدأ منها بالنفس، ثم بالعين، ثم بكل، ثم بأجمع، ثم بأكّنع، ومثال ذلك: قبضت المال نفسه عينه كله أجمع أكتّع أبصع أبتّع. يراجع المقرب: 317، وشرح قطر الندى: 484، والكواكب الدرية: 562-563، وارتشاف الضرب: 611.

⁵ - يراجع معاني القرآن وإعرابه: 3/ 146 . وفي تعريف (أجمع) قولان، أحدهما: أنه بنية الإضافة وعزى هذا إلى سيبويه. والثاني: أنه بالعلمية علق على معنى الإحاطة لما يتبعه. يراجع: ارتشاف الضرب: 2/ 611.

6 - يفيد لفظ التوكيد (كلّ) رفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم، ومثال ذلك: جاء القوم، فيحتمل مجيء جميعهم، ويحتمل مجيء بعضهم، فعبر بالكل عن البعض، وإذا زيد (كلّهم) رفع هذا الاحتمال. يراجع: شرح قطر الندى: 485، وشرح التسهيل: 289/3، وشرح المكودي: 195، وارتشاف الضرب: 609/2.

استطاع أن يكشف لنا عن الغاية من اجتماع هذين
في تحليله- تشریفًا للملائكة بالامتثال، وذنمًا لإبليس.

نعت المبتدأ:

[illegible]

لقدّ خصّ أطفيش جملة الفعل والفاعل (اعترفوا) في الآية بإعرابين اثنين،
يختلف تأثيرهما على المبتدأ؛ **فالوجه الأول:** رشّح فيه أن يكون المبتدأ منوعاً بجملة،
ثمّ يليه الخبر الذي هو جملة (خلطوا)؛ فيفهم من هذا الإعراب الذي ذكره أنّ مسوِّغ
الابتداء بالنكرة في الآية يرجع إلى كونها منوعة، فتكون فائدة النعت³ تخصيصاً
وتوضيحاً، أي: إنّ الله قد خصّ الآخرين بمن اعترفوا بذنوبهم.

أما الوجه الثاني: فاختار فيه أطفيش أن يخبر عن المبتدأ بخبرين، لأن الجملتين الواردتين بعد لفظة (آخرين) لا يفصل بينهما بحرف، كما هو مبين في الآية أعلاه، ولهذا الوجه تأثير آخر على المبتدأ، إذ تغير فيه مسوِّغ⁴ الابتداء من كونه منعوتاً إلى كونه يراد به التنويع والتقسيم.

وما يميّز أطفيش بهذا التحليل الذي وظّفه أنه من القلائل الذين أتوا عند تفسيرهم لهذه الآية بعلم النحو، مع أنّ الآية تحتاج إلى توضيح كون المبتدأ متبوعاً بجملتين غير مفصولتين بحرف، وهو ما يشكّل بعض الغموض في تحديد المسند للمبتدأ.

1 - التوبة: 102. وتَمَّة الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَتَكُونُوا مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾

2 - تيسير التفسير: 129/6.

3 - للنت فوائد كثيرة، منها: التخصيص، والتوضيح، والمدح، والذم، والترحم، والتوكيد. يراجع: شرح قطر الندى: 472.

4 - كانت لي وقفة عند مسوغات الابتداء بالنكرة، حين تناولت توظيف المبتدأ. يراجع:ص من الرسالة.

3- لم يرد هذا النوع من التوابع في تيسير التفسير منفردًا، بل شاركته جملة من الوجوه في إعراب أي كلمة تصلح أن تكون بدلًا؛ من هذه الوجوه: المبتدأ والخبر، وعطف البيان، والنعت.

"¹؛ قائلاً:" ر) □□□□□□□□ □□□□□□□□□□

أي: هو ريح، أو هي ريح، بتأنيث الضمير لتأنيث خبره، لأن الريح يونس ويذكر: أو بدل من (هو) على أنّ (هو) خبر مقدم، و(ما) مبتدأ. والواضح ما مرّ، ولفظ (هو) مبتدأ و(ما) خبر².

فنراه قد جاء في توظيفه النحويّ لتفسير هذه الآية، مركزاً على كلمة (ريح)،
خاصّاً إياها بثلاثة وجوه من الإعراب؛

أولها: أن تكون بدلا من (ما)، والملاحظ في هذا الوجه أنه لم يبين فيه أطفيش محلّ المبدل منه بل اكتفى بذكره فقط؛ والظاهر أنه خبر في هذا الوجه.

ثانيها: أن تكون لفظة (ريح) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره في الآية ضمير هو أو هي، لجواز تأنيث الريح وتذكيره، كما بيّنه أطفيش؛ فلا تفيد البدلية.

ثالثها: أن تبقى الريح بدلاً من الخبر، على أن يكون الخبر هذه المرة مقدّمًا على المبتدأ الذي هو (ما) المؤخّرة، فيبدل من الضمير (هو) باعتباره خبرًا.

وما نلاحظه في جملة هذه الوجوه التي خصّها أطفيش بإعراب كلمة (ريح) أنه لم يقف موقفاً سليباً في عرضها؛ إذ لم يحرص على تعدادها وحصرها فقط، وإنما اتخذ فيها موقفاً إيجابياً حين رجّح أن تكون هذه الكلمة بدلاً من الخبر الذي اختاره في الآية الاسم الموصول (ما)، ومنه المبتدأ لفظ الضمير (هو).

1 - الأحقاف: 24. ونصّ الآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾



PDF
Complete

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

مواضع المرفوعات في

جدول رقم 06:

المرفوعات.	الآيات	الأجزاء والصفحات.
الفاعل.	110	ج1ص118، 207، 217، 238، 429. ج2ص222، 223، 291. ج3ص69، 209، 316، 520. ج4ص95، 99، 111، 171، 294، 336، 387، 453. ج5ص187، 346، 408. ج6ص318، 368، 455. ج7ص45، 121، 122، 252، 255، 329، 365. ج8ص142، 156، 261، 326، 327، 350. ج9ص32، 44، 50، 51، 114، 117، 130، 213، 237، 253، 297، 308، 347، 379، 380. ج10ص228، 367، 385. ج11ص41، 82، 130، 184، 194، 260، 261، 308، 350، 368، 375، 383، 384، 433، 440. ج12ص52، 104، 179، 290، 328، 339، 353، 358، 359، 361، 447. ج13ص5، 40، 100، 140، 258، 368، 374، 430. ج14ص28، 60، 128، 183، 292، 336، 357، 426. ج15ص15، 66، 110، 195، 244، 440، 452. ج16ص49، 58، 256، 314، 322، 323، 351.
نائب الفاعل.	25	ج3ص86، 405. ج4ص170-171، 327-329، 336-337، 491. ج5ص10-11. ج8ص142، 177. ج9ص306. ج12ص100-101، 117، 210، 221، 297، 330-328. ج13ص266. ج14ص28، 33، 40، 58، 189، 339، 447. ج15ص14.
المبتدأ.	160	ج1ص207، 282. ج2ص140، 223، 377، 402، 439. ج3ص42، 121، 208-209، 391. ج4ص99، 150، 170- 171، 294، 295، 305-307، 329، 353، 412، 436، 453، 463-464، 473-474، 505. ج5ص142، 346، 398، 408. ج6ص129، 153، 213، 225، 359-361، 413. ج7ص105، 114-115، 228، 252، 255، 301، 357، 380، 381. ج8ص85، 88، 337-338، 349، 350، 378، 442. ج9ص50، 117، 197، 238، 253، 342، 345، 347، 380، 398، 431. ج10ص75، 112، 126، 167، 186، 192، 380. ج11ص15، 112، 121، 130، 138، 159، 194، 320، 406، 440، 442، 457. ج12ص59، 94، 104، 117، 129، 142، 158، 170، 182، 189، 213، 214، 241، 296، 299، 336، 339، 353، 361، 364، 383، 395، 443، 447. ج13ص36، 56، 107، 124، 173، 174، 210، 217، 220، 249-250، 284، 293، 304، 367-368، 372، 413، 430. ج14ص16،



31، 35، 57، 58، 39		
ج 15 ص 54، 10		
ج 16 ص 26، 58، 160، 188، 198، 218، 256، 314، 316، 351، 352، 381، 422.		
ج 1 ص 207. ج 2 ص 140، 155، 222-223، 263، 264، 377، 383، 439، ج 3 ص 42، 208-209، 305، 391. ج 4 ص 78، 99، 139، 150-151، 170-171، 294، 295، 305-307، 329، 436، 463، 473-474، 475. ج 5 ص 28، 142، 291، 309، 346، 362، 398، 408. ج 6 ص 64، 129، 225، 265، 321، 359-361، 393، 413، 441، 444، 450-451. ج 7 ص 114، 228، 234، 252، 255، 256، 301، 357، 380- 381. ج 8 ص 06، 08، 85، 88، 349، 350، 378، 442. ج 9 ص 41-42، 50-51، 64، 109، 117، 120، 197، 253، 306، 345، 347، 372، 375، 380، 387، 431، 438. ج 10 ص 167، 192، 380. ج 11 ص 15، 112، 121، 130، 138، 159، 194، 215-217، 320، 368، 380، 432، 440، 442-443، 457. ج 12 ص 34، 59، 94، 129، 142، 182، 189، 213، 214، 215، 218، 233، 241، 336، 353، 361، 364، 383، 403، 443، 447. ج 13 ص 45، 107، 124، 140، 173، 174، 182، 192، 200، 202، 210، 220، 249-250، 255، 284، 293، 304، 367، 413، 421، 430. ج 14 ص 16، 31، 35، 58، 125، 189، 213، 426، 433، 460. ج 15 ص 54، 65، 136، 186، 206، 387، 395، 400، 404، 426، 477. ج 16 ص 26، 52، 58، 105، 112، 120، 156، 160، 162، 188، 198، 218، 256، 314، 316، 322، 330، 351-352، 375، 389، 422.	194	خبر المبتدأ.



<p>ج5ص10. ج11ص64، 138. ج12ص341. ج14ص60. ج15ص15، 18، 110.</p>			<p>اسم كان وأخواتها.</p>
<p>ج1ص1. ج6ص270. ج10ص230. ج12ص104- 105، 163. ج15ص277.</p>	20	<p>اسم الحروف العامة عمل (ليس).</p>	
<p>ج6ص161. ج8ص192.</p>		<p>اسم أفعال المقاربة.</p>	
<p>ج1ص207. ج2ص222-223، 291-292، 363، 389. ج4ص111. ج6ص320، 353. ج7ص43-44، 80، 228، 387. ج8ص88، 100، 337-338. ج9ص379. ج10ص75، 315، 407. ج11ص184، 260، 370، 402، 472. ج12ص60، 100، 181، 208، 217-218، 364، 439، 440. ج13ص56، 71، 140، 226. ج14ص99، 306، 426. ج15ص69، 289، 335. ج16ص120، 248، 330، 374.</p>	56		<p>خبر إنّ وأخواتها.</p>
<p>ج2ص138-139. ج5ص343. ج6ص368، 402. ج7ص194. ج12ص164، 359. ج13ص60-61.</p>		<p>خبر (لا) النافية للجنس</p>	
<p>وزّعتها، في الإحصاء، مع أنواع المرفوعات.</p>	<p>التوابع في حالة الرفع.</p>		



PDF
Complete

*Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.*

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الفصل الثاني

المفعولات:

- (1) المفعول به. (2) المنادى.
(3) المفعول المطلق. (4) المفعول فيه.
(5) المفعول من أجله. (6) المفعول معه.

أَوَّلًا: المفعول به:

عرض أطفيش دراسة المفعول به في كتابه (تيسير التفسير) في ثلاثمئة وست وستين آية (366)¹، وقف من خلالها على بعض المسائل المتعلقة به؛ فاخترت من جملة هذه المواضيع توظيف ما يلي:

1- المفعول به اسماً ظاهراً:

[illegible]

يتبين من هذا النصّ اهتمام أطفَيْش وسعيه إلى إبراز ما يعمل في الاسم (شركاء) المنصوب على المفعوليّة، إذ نجده يستقصي كلّ وجوه الإعراب بإيجاز، دون أن ينتقي المناسب منها؛ فاختار في فاتحة توظيفه النّحويّ أن يعمل الفعل (يتبع) في (شركاء) ، وعليه يقدّر لـ (يدعون) مفعول به؛ وعلى عكس هذا الوجه اختار أن

¹ - يراجع الجدول : من هذه الرسالة.

² - يونس : 66. ونصّ الآية :

3 - تيسير التفسير: 6 / 276.

يُجْعَلُ الْفَعْلُ (يَدْعُونَ) عَامِلًا فِي (شُرَكَاءَ) بِالَاءِ

للفعل (يتبع) مفعول به محذوف، وإمّا أن يكون مفعوله (ما) سريضة ان يفيد الاستفهام.

ويبقى سكوت أطفيش في عرضه لهذا التوجيه الإعرابي الذي خصّه بالآية الكريمة دالاً على أنه يجيز كلّ ما جاء فيه؛ على عكس أبي حيّان الذي رجّح في تفسيره أن يكون الاسم (شركاء) منصوباً على المفعولية، عمل فيه الفعل (يتبع)¹؛ وبالتالي يفهم أنه فضّل أن تفيد (ما) في الآية النفي لا الاستفهام.

والنظر فيما أسهمه التوظيف النحويّ لدى أطفال في هذه الآيّة، يجعلنا نقول إنه كان إسهامًا ضروريًا وهادفًا، فقد ساهم هذا التوجيه الإعرابي في إثراء اللغة والنحو معًا، كما ساعد على تفسير المعنى وتوجيهه بحسب الوجوه الواردة فيه.

2- ما نصب مفعولين:

وأمثله في (**تيسير التفسير**) كثيرة، أخذ منها ما جاء به أطفيش في تفسيره
لقلوه تعالى:" □□□□□□□□ □□□□ □□□□ □□□□□□□□ "؛² حين وقف عند
كلمتي (كلّ) و(فضله) المنصوبتين؛ فأورد لهما التحليل النحوي الآتي:" (فضله)، ذكر
السهيلي أن (فضله) مفعول أول، و(كلّ) مفعول ثانٍ، لأن الأول في باب أعطى وكسا
هو الذي كان فاعلاً في المعنى، وهكذا أقول، والمفسرون لا يقولون بذلك كأنهم
يفسّرُون (يؤْتِي) و(يعطي) بـ(ينيل)، فيجعلون النَّائِل هو الأول، وأمّا بلا تأويل فالآتي
الفصل، وأن العاطي في (أعطيتكَ درهمًا) هو المخاطب بمعنى الآخذ"³.

يتضح لنا من خلال هذا التحليل النحوي الخاصّ بالآية الكريمة، أن أطفيش سعى فيه إلى التمييز بين المفعولين المنصوبين بالفعل (يؤتى) من حيث أيّهما الأول

¹ - يراجع: البحر المحيط: 84/6.

[illegible]

3 - تيسير التفسير: 6/ 331-333.

في الأصل، فالتفت في تحليله إلى مسألة تعدّي وكسا.

وذكر سيبويه في باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين، قال: " فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدّي إلى الثاني كما تعدّي إلى الأول، وذلك قولك: أعطى عبد الله زيدًا درهمًا، وكسوت بشرًا الثياب"¹.

ويبدو أن أطفيش في سعيه إلى ترتيب مفعولي الفعل (يؤتي) المتعدّي إلى اثنين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، قد اعتمد على تفسيرين اثنين؛ هما:

الأول: وظّف فيه الصناعة الإعرابية؛ فكشف في تحليله الذي أورده أنه قد نقل عن السهيلي، حين اختار أن يتقدّم المفعول الثاني (كلّ) على المفعول الأول (فضله)؛ لأن الثاني برأيه لا يصلح أن يكون فاعلا في المعنى، بل هو مفعول باللفظ والمعنى، على عكس (فضله) الذي هو مفعول في اللفظ فاعل في المعنى².

هذا وتجاوز أطفيش ما ذهب إليه، فاعترض رأي³ من فسر معنى الفعل (يؤتي) بـ (ينيل)، فيصبح (كلّ) مفعولا أولاً لأنه فاعل في المعنى؛ أي: ينال كلّ ذي فضل فضله، وعليه يكون (فضله) مفعولا باللفظ والمعنى.

¹ - الكتاب: 37/1، فتقول أعطى عبد الله زيدًا، ولا يذكر ما أعطاه؛ وأعطى عبد الله درهمًا، ولا يذكر من أعطاه. وهو ما ذكر في المقتضب: 93/3، والأصول في النحو: 177/1، وشرح التسهيل: 152/2، والإيضاح العضدي: 173/1، والمقرب: 121/1، وشرح ملحّة الإعراب: 159، وارتشاف الضرب: 273/2، وجمع الجوامع في شرح جمع الجوامع: 11/2 وما بعدها، والبدیع في علم العربية للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين بن الأثير (ت606هـ)، تحقيق ودراسة: د فتحي أحمد عليّ الدين، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، ط1: 138/1

² - الأصل في المفعول الذي هو فاعل معنى على المفعول الذي ليس كذلك. كزيد من مسألة: أعطيت زيدًا درهمًا، فإنه مفعول في اللفظ فاعل في المعنى لكونه آخذًا ومتناولًا، بخلاف الدرهم فإنه مفعول في اللفظ والمعنى، فأصله أن يتأخر، وأصل الآخر أن يتقدّم. يراجع: شرح التسهيل: 152/2، والأصول في النحو: 177/1، والمقرب: 121/1.

³ - اختار الزمخشري في تفسيره الكشف: 258/2، أن يكون المعنى: يعطي في الآخرة كلّ من كان له فضل في العمل وزيادة، فيه جزاء فضله لا ببخس منه. أمّا ابن عطية، فقد اعتمد في تفسيره للآية على عود الضمير، موظفًا احتمالين اثنين؛ الأول: أن يكون الضمير في (فضله) عائداً على (ذي)، فيكون المعنى: ثواب فضله وجزاءه. والثاني: أن يعود الضمير على الله عزّ وجلّ، أي: يؤتي الله فضله كلّ ذي فضل. يراجع، المحرّر الوجيز: 236/7.

أما الثاني: فاحتكم فيه إلى تفسير المعنى

الفضل لا كلّ ذي فضل؛ وهو يقصد أن يكون المعنى. ياتي الفصل حل دي فصل.

وما يلاحظ على هذا التوظيف النحويّ الذي استعان به أطفيش في تفسير الآيّة، أنه قد حرص فيه على النظر إلى صحة المعنى في الآية دون الخروج عن قواعد الإعراب؛ كما بيّن فيه أهمية علم النحو في تيسير فهم الآيات والكشف عن الغموض فيها.

3- المفعول به جملة:

الأصل في المفعول به أن يأتي اسمًا ظاهرًا كالفاعل، وقد يعبر عنه بجملة، فتكون في محلّ نصب.

ومما ورد عن المفعول به جملة ما ذكره أطفيش عندما وقف بالتفسير لقوله

[illegible]

فخصّ الآية بالتحليل النحوي الآتي: " (منا) خبر، و(شهيد) مبتدأ، و(من) صلة، أو فاعل، أو فاعل للظرف. والجملة مفعول به لـ (أَذْنَاكَ) معلق عنها بالنفي"².

يذهب أطفيش إلى أن هذه الجملة الاسمية في موضع المفعول، وهو ما قال به

أبو حيان³، فيصير للفعل (آذناً) مفعولان، هما ضمير المخاطب (الكاف)، وجملة المبتدأ والخبر المعلق عنها بالنفي، كما هو ظاهر في نص الآية.

كما نلمح للشيخ أطفيش وقفة أخرى مع المفعول به جملة، في تفسير قوله عزّ

وَجَلَّ:"

[illegible]

1 - فصلت: 47. ونص الآية: 

2 - تفسير التفسير: 447/12.

3 - يراجع: البحر المحیط: 315/9.

4 - القلم: 5-6.

النحو للتعبير عن معنى الآية وتفسيرها، قائلاً:

(يبصر) معلقاً بالاستفهام، ويقدر مثله للآخر لا على السراح .

يشارك هذا التحليل النحوي الذي وظفه أطفيش للآية الكريمة مع التحليل الذي خصّه بالآية السابقة، في كون المفعول به ورد فيهما جملة اسمية؛ يبقى أن جملة المفعول في هذه الآية معلق عليها بالاستفهام لا بالنفي.

هذا ويرشح في تحليله أن تكون جملة المبتدأ والخبر (أيكم المفتون) مفعولاً به للفعل (تبصر)، كما يرشحها للفعل (يبصرون)؛ على أن يقدر للآخر مثله، فينفي بذلك أن يكون في الآية تنازع فعّلين في معمول واحد.

والتنازع في اللغة يعني: التخاصم. وتنازع القوم: اختصموا².

وفي الاصطلاح: تقدّم عاملين أو أكثر على معمول، بحيث يكون كلّ من العاملين أو من العوامل المتقدمة طالباً لهذا المعمول، وذلك نحو: جاء وأكرمت خالد: فالعاملان (جاء) و(أكرمت) فعّلان متنازعا على (خالد) فالأول يطلبه فاعلاً والثاني يطلبه مفعولاً به³.

ولابن عطية في تفسيره لهذه الآية رأي آخر، فقد اعتبر الكلام تاماً في قوله (ويبصرون)، ثمّ يستأنف قوله تعالى بجملة (بأيكم المفتون)⁴؛ وهو بهذا التحليل يشير إلى أن جملة (بأيكم المفتون) ليست في موضع المفعولية.

ويفسّر عدم إبداء أطفيش لهذا الرأي في تفسيره لهذه الآية باحتمالين؛ إمّا أنه لا يقتنع بهذا التحليل، فليس فيه ما يخدم معنى الآية، وإمّا أنه لم يطلع على تفاسير غيره أثناء تعامله مع هذه الآية اقتناعاً برأيه.

¹ - تيسير التفسير: 219/15.

² - لسان العرب: 170/6.

³ - ويسمى أيضاً باب الإعمال. يراجع معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 220.

⁴ - يراجع المحرر الوجيز: 29/15.

والإبصار في الآية يختاره أطفيش أن يكون بمع

توظيفه لعلم النحو في تفسيره لهذه الآية؛ إذ كان يرمي به إلى إظهار حقيقته التهديد بعذاب الآخرة لمن هم مفتونون عن الصواب وعن الحق.

4- نصب (یوم) علی أنه مفعول به:

نجدہ فی تفسیرہ لقولہ تعالیٰ:

"□□□□□□□□ □□□ □□□□□□□□"

[illegible]

الآية في كلمة (يوم)، فكان له التحليل الآتي: "النصب بـ (اذكر) محذوف، وهذا أولى من أن يجعل ظرفاً لمحذوف، أي: يدنون إليها، أي: يدخلونها، لأن (يصلونها) يغني عنه، وكذا تقدير: يشتدّ الهول يوم لا تملك. وأولى من ظرفيته لمحذوف جعله بدلاً من (يوم) أو خبراً لمحذوف، أي: هو يوم، مبنياً على الفتح، على قول الكوفيّين².

إنّ تركيز أطفيش في تفسيره للآية على كلمة (يوم) يرجع في أساسه إلى تعدد أوجه الإعراب الخاصة بها؛ وقد اعتمد في تحليله لها على طريقة العرض ثمّ الترجيح، فبدأها بالنصب على المفعوليه بأن يقدر لـ (يوم) فعل أمر هو (انكر)، وفاعله ضمير المخاطب المستتر (أنت).

فمن الظروف ما يستعمل اسماً وظرفاً؛ وقد عبّر ابن مالك عن هذا النوع بقوله: "ويتوسّع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولاً به"³.

وينتقل بنا أطفيش إلى عرض وجه ثان في إعراب (يوم)، وهو جعلها ظرفًا لمحدوف قدره في تحليله (يدنون إليها) بمعنى يدخلونها؛ غير أنه يرجح عليه الوجه الأول، لأن (يوم) نصبت على الظرفية في قوله تعالى:

1 - الانفطار : 19.

2 - تفسير التفسير: 105/16.

3 - شرح التسهيل: 2 / 243.

6 - انظر المحرر الوجيز: 350/15.

الأصل في ترتيب عناصر الجملة الفعلية أن يتقدّم الفعل ويليه الفاعل ثمّ المفعول به؛ وقد يخرج المفعول به عن الأصل وتتغيّر رتبته، فيتوسط الفعل وفاعله، كما قد يتقدّم عليهما معاً بحسب ما يقتضيه السياق ويتطلّبه المقام¹، وكأنه يراد به الاهتمام والعناية.

ومن أمثلة تقدّم المفعول به على كلّ من الفعل وفاعله في توظيف أطفيش لعلم النحو، أذكر ما وقف عنده في تفسيره لقوله تعالى: "□□□□□□□□□□"

تحليله كالآتي: " (إفگا) مفعول من أجله لـ (ترید). و (آلهة) مفعول لـ (ترید)، وقُدما للفاضلة، ولأنهما الغرض الأهمّ بالإبطال، و (دون) نعت للآلهة. ويجوز أن يكون (إفگا) مفعولا به لـ (ترید)، و (آلهة) بدل كلّ مبالغة" ³.

يظهر في هذه الآية، واعتمادًا على ما ذكره أطفيش في نصّه، أن المفعول به تقدّم على عامله، وهو الفعل (تريد) المتعدي المتّصل به ضمير الفاعل. وقد أجاز في تفسيره للمفعول به وجهين اثنين⁴؛

الأول: أن تكون لفظة (آلهة) مفعولا به، وما سبقتها مفعولا من أجله⁵. والملاحظ في هذا الوجه الذي عرضه أطفيش أن المفعول من أجله قد تقدّم على المفعول به، وفسّره

¹ - يراجع الأصول في النحو: 1/ 174، والمقتضب: 3/ 91، وشرح السيوطي: توضيحات للبهجة الرضية في شرح الألفية: 1/ 232، وارتشاف الضرب: 2/ 274-275، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام =جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1998)، 2/ 7. وشرح قطر الندى: 308-310، وشرح التسهيل: 2/ 152-153، وشرح كافية ابن الحاجب: 124، وشرح ملحة الإعراب: 160 وما بعدها، وجامع الدروس العربية: 3/ 08..

2 - الصافات: 86.

3 - تفسير التفسير: 121/12.

4 - زاد الزمخشري وجهاً ثالثاً في تفسيره لهذه الآية، وهو أن يكون (إفكاً) حالاً، بمعنى (أفكين) على جواز جعل المصدر حالاً. راجع الكشف: .

5 - بدأ بهذا الوجه، الزمخشري في تفسيره لهذه الآية. يراجع: المصدر نفسه.

ويبقى ترشيح أطفيش لكلا الوجهين في تفسيره للآية الكريمة يعبر عن أنهما مقصودان فيها من حيث المعنى، فالإفك والآلهة يجتمعان في حقل واحد، وهو الدلالة على الشرك، والعياذ بالله، أما تقدمهما على كل من الفعل والفاعل، فعلى سبيل الاهتمام والعناية، كما هو مبين في النصّ الموظف أعلاه.

4 - تفسير التفسير: 419/16.



وقد رجّح أبو حيان على هذين الوجهين

موصولة¹؛ فتختصّ بإعراب آخر يخالف ما قدّمه أصفيس في تحليه.

وما نخرج به من خلال هذا التوظيف النحوي، القول بأن اهتمام أطفيش ببيان

محلّ (ما) من الإعراب، قد كشف لنا عن أنّ تفسير الآية كلة مبني على دلالة (ما) فيها، فالنفي ليس كالاستفهام.

6- المنصوب على الاشتغال:

الاشتغال في عرف النحاة أن يسبق اسم عاملاً في ضمير عائد إلى ذلك الاسم

المتقدّم؛ واشتغال العامل يتناول اشتغال الفعل، نحو: أزيذاً ضربته، واشتغال غير الفعل، نحو: أزيذاً أنت ضاربته.

ولأسلوب الاشتغال أركان هي:

أ- **المشغول عنه:** وهو الاسم السابق، الذي شأنه أن يعمل فيه العامل؛ ويُشترط فيه أن يكون متقدّمًا.

ب- **المشغول:** وهو العامل نصباً أو رفعاً؛ ويشترط فيه أن يصلح للعمل فيما قبله، وفيشمل الفعل المتصرف، واسم الفاعل، واسم المفعول، وألاً يفصل بينه وبين الاسم السابق.

ج - **المشغول به:** وهو ضمير الاسم المتقدم؛ ويشترط فيه أن يكون ضميراً معمولاً للمشغول².

وغالباً ما يتوسّط ذكره في كتب النحو بين المرفوعات والمنصوبات، لأن بعضه من المرفوعات، وبعضه من المنصوبات؛ فالاسم المشغول عنه باعتبار نصبه ورفع حالات من حيث الوجوب والجواز³.

¹ - يراجع البحر المحيط: 566/10.

² - يراجع: شرح التسهيل: 136/2 وما بعدها، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني: 2/ 102 وما بعدها، وشرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له: د. عبد المنعم أنعم هريري . دار المأمون للتراث: 614/2 و625، وشرح قطر الندى: 319-320، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 2/ 141 وما بعدها، وشرح ابن عقيل: ط5، 1/ 405، وشرح كافية ابن الحاجب: 139، والتذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 292/6، وجامع الدروس العربية: 20/3..

³ - للاسم المشغول عنه باعتبار نصبه ورفع حالات من حيث الوجوب والجواز، هي:

1؛ معتمدًا في تفسيره للآية على التحليل النحوي الآتي:"

وَيُبْعَدُ نَصَبٌ (كُلٌّ) عَطْفًا عَلَى (الْحَسَابِ)، أَوْ عَلَى (عَدَدٍ)؛ فَيَكُونُ (فَصْلَانَاهُ) نَعْتًا لـ

(شيء) "2.

فيتبين لنا من خلال هذا التحليل أن الاسم (كل) المضاف إلى (شيء) يلي حرف العطف (الواو)، قبله جملة فعلية، وهي قوله تعالى في أوّل الآية: "وجعلنا الليل والنهار آيتين"، فعلها متعدّد، ولهذا ترجّح نصب الاسم على رفعه، لأن في نصبها عطف جملة فعلية على جملة فعلية، وفي رفعها عطف جملة ابتدائية على جملة فعلية.

1 - الإسراء: 12. ونص الآية:            

2 - تيسير التفسير: 139/8.

تبقى الغاية من استحضار أطفيش لعلم النحو في تفسيره لهذه الآية، كشف الغموض الذي تشهده، برفع توهم كون (فصلناه) صفة لـ (شيء)، إذ لو كان صفة له لم يفسر ناصباً لما قبله؛ كما أن العطف على مفرد ليس كالعطف على جملة، فلكل تغيير في المعنى.

[illegible][illegible]



أبيكم إبراهيم) منصوب على الإغراء، أي: الزه

بـ(أعني) أي: أعني بالدين ملة أبيكم؛ قيل: أو معول مطلق من معنى نفي الحرج،

لأن معناه التوسعة على حذف مضاف، أي: وسّع عليكم توسعة ملة أبيكم، وهذا

عجيب¹.

فيتبين لنا كيف يستهدف في تحليله كلمة (ملة)، فاختر أن يكون النصب فيها

على الإغراء بتقدير الفعل المناسب له، وهو (الزم)، لأن ملة إبراهيم شيء يحمد

العكوف عليه.

كما توسّع أيضاً فزاد جواز أن تكون منصوبة بفعل غير الفعل (الزم)، وهو

(أعني)، أي: منصوبة على الاختصاص².

وما يلاحظ هنا أن أطفيش تجاوز ما ذهب إليه، فهو لا يرضى عن رأي من

فسّر نصبها على المفعولية المطلقة³ بحذف مضاف؛ ودلّ على ذلك بقرينة (وهذا

عجيب).

فيكون بهذا الردّ قد اتخذ موقفاً إيجابياً في ترجيحه للمعنى المناسب الذي أفادته

كلمة (ملة) في سياقها الواردة فيه؛ كما كان لهذا التوظيف النحوي لدى أطفيش إسهام

ضروري وهادف، فقد استطاع بالإضافة إلى تفسير المعنى وتوجيهه، أن يبرز قيمة

جمالية تجلّت في الأساليب النحوية وتراكيبها التي تعنى بها اللغة العربية.

8- العامل في المفعول به اسم الفاعل:

1 - تفسير التفسير: 437/9 وما بعدها.

2 - من المنصوب مفعولاً به بفعل واجب الإضمار باب الاختصاص، وقدرة سيبويه بـ (أعني)؛ وهو أسلوب خبري جاء في صورة النداء من باب التوسّع، نحو: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة؛ فمع موافقته للمنادى في اللفظ قد خالفه فيه من ثلاثة أوجه؛ أحدهما: أنه لا يستعمل مبدوءاً به، الثاني: أنه لا يستعمل معه (يا) ولا غيرها من حروف النداء، الثالث: أنه استعمل معرفاً بالآلف واللام. يراجع: شرح الكافية الشافية: 1374/3 وما = بعدها، وهمع الهوامع: 22/2، وشرح ابن عقيل: 296/2 وما بعدها، وشرح شذور الذهب: 202، وجامع الدروس العربية: 18/3.

3 - رجعت إلى كتب التفسير، فوجدت للزمخشري رأياً، بإعرابها مفعولاً مطلقاً على حذف مضاف. يراجع الكشف: 24/3.

فاسم الفاعل يعمل عمل فعله المبنيّ للمعلوم، فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به إذا كان مصاعاً من فعل متعدّ، غير أن في إعماله عمل فعله المتعدي حالات من حيث نصب الاسم الذي يليه وخفضه².

ورد اسم الفاعل (مخلصين) في الآية مجموعاً جمع سلامة بالواو والنون، عاملاً في الاسم الظاهر (الدين)، فنصبه على المفعولية؛ وما يظهر على نصبه أنه واجب، لأنَّ اسم الفاعل ثبتت فيه نون الجمع، وبالتالي ثبت العمل.

للإشارة، لم ينبّه أطفيش في تحليله النحوي إلى قراءة من فتح اللام في (مخلصين)، أي: مخلصين؛ فذكر أبو حيان وابن عطية أنّ نصب (الدين) – على هذه القراءة- يكون على المفعولية المطلقة للفعل المذكور في الآية، وهو (يعبدوا)، فتاب

¹ - يراجع: المقرَّب: 113/1.

2 - اسم الفاعل إما أن يكون فيه الألف واللام أو لا يكون، فإن كانت ، فإما أن يكون مفرداً، أو مجموعاً جمع تكسير، أو جمع سلامة، بالألف والتاء، أو مثني، أو مجموعاً جمع سلامة بالواو والنون؛ فإن كان مفرداً أو جمع تكسير أو جمع سلامة بالألف والتاء جاز في معموله الذي يليه النصب والخفض، إن كان المعمول: أ- معرّفاً بالألف واللام، نحو: هذا الضارب الرجل.

ب- معرّفاً بالإضافة إلى ما فيه الألف واللام، نحو: هذا الضارب غلام الرجل.
ج- معرّفاً بالإضافة إلى ضميره، نحو: هذا الرجل أنا الضارب غلامه. وإن كان المعمول غير ذلك لم يجز فيه إلا النصب، نحو: هذا الضارب زيداً، والضاربك. وإن كان مثني أو جمع سلامة بالواو والنون؛ فإن أثبتت النون لم يجز فيه إلا النصب، وإن حذفت جاز النصب إن قُدر حذفها للطول، والخصص إن قُدر حذفها للإضافة، نحو: الضاربك، والضارباً زيداً، والضاربو زيداً، بنصب زيد وخفضه. يراجع: المقرَّب: 123/1.

3 - البينة: 05. ونص الآية:                                                                                                                                                  

4 - تيسير التفسير: 325/16.



عن المفعول المطلق ما دلّ على معناه ، لأن الد
يكون نصب (الدين) على إسقاط الخافض، أي: في الدين .

وما يقال عن هذا التوظيف النحويّ الذي استعان به أطفيش عند تفسيره لهذه
الآية إن له فضلاً لا ينكر في استكشاف هذا البعد من المعنى للآية القرآنية، الذي
حاول استنطاقه وكشفه اعتماداً على الصيغة الإفرادية الواردة في الآية، وتأثيرها على
الإعراب؛ فيكون هذا التوظيف نموذجاً فسّر به أطفيش العلاقة التي تجمع بين علمي
الصرف والنحو.

جدول رقم 07: أهمّ المسائل التي تناولت المفعول به في تفسير التفسير.

الحالة التي جاء عليها م.به	الأجزاء والصفحات
م.به اسماً ظاهراً	ج1ص38، 49- 50. ج2ص96. ج3ص41- 42. ج4ص327- 329، 446- 470. ج5ص136- 137. ج6ص276، 282- 283. ج7ص29، 64، 234، 305، 321. ج8ص11، 142، 291، 433. ج9ص115- 116، 296- 297، 316، 344. ج10ص367، 380. ج11ص15- 16، 51- 52، 100- 101، 167- 168، 230، 321، 482- 483. ج12ص121، 124، 293، 296- 297، 298، 406. ج13ص35- 36، 220. ج14ص34، 183، 212. ج15ص33، 175، 176، 264، 445. ج16ص12، 50، 135، 389.
م.به ضميراً متصلاً	ج4ص370. ج6ص286، 413. ج7ص296. ج16ص108، 239.
ما الاستفهامية مفعولاً به	ج6ص265، 276- 277. ج7ص234. ج10ص380. ج11ص16، 159. ج13ص210. ج15ص400.
ما نصب مفعولين	ج1ص45، 49- 50. ج2ص161- 165. ج3ص41- 42، 86.

¹ - نسب أبو حيان وابن عطية هذه القراءة إلى الحسن بن أبي الحسن. يراجع: البحر المحيط: 519/10،
والمحرر الوجيز: 529/15.



ج4ص149-151، ج6ص204-205، ج8ص286-330، ج9ص333-340، ج10ص353-370، ج11ص385-390، ج12ص387-390، ج13ص385-390، ج14ص368-382، ج15ص382-390، ج16ص335-389	
ج2ص439-441، ج3ص209، ج4ص295، ج8ص139، ج12ص214، ج14ص194، ج16ص65	المفعول به في حال الاشتغال
ج6ص208، ج12ص411، ج15ص464	مفعول المشيئة
ج2ص439-441، ج6ص343، ج11ص285-286	المفعول به في حال الاختصاص
ج8ص338، ج9ص31-32، ج44-45، ج143-144، ج10ص97، ج11ص181-190، ج13ص305، ج14ص34، ج15ص186، ج188، ج194	كون الجار والمجرور مفعولا به
ج4ص211، ج6ص368-369، ج7ص381، ج8ص13، ج9ص253-254، ج306، ج12ص128-130، ج447، ج13ص13، ج15ص219، ج16ص52، ج162، ج205	م. به جملة
ج1ص38، ج4ص469-470، ج6ص89	(من) في موضع نصب على المفعولية
ج4ص436-437، ج7ص19	(من) في موضع نصب على المفعولية
ج7ص65، ج66، ج377، ج378، ج8ص204، ج9ص124، ج11ص163، ج12ص221، ج13ص374	إذ في موضع نصب على المفعولية
ج5ص425، ج9ص44-45، ج213، ج10ص160، ج11ص16، ج14ص35، ج15ص286، ج16ص105، ج112، ج165، ج351	نصب (يوم) على أنه مفعول به
ج2ص153-159، ج5ص362-363، ج11ص64	نصب الكاف على المفعولية
ج2ص191-192، ج3ص86، ج190، ج199، ج4ص53، ج6ص204-205، ج8ص318، ج283-282، ج369، ج8ص37، ج142، ج181، ج203، ج433، ج9ص32-31، ج237، ج296-297، ج10ص365-364، ج11ص385-384، ج12ص347، ج286-285، ج193، ج299، ج326، ج328-330، ج372، ج395، ج451، ج13ص40-39، ج147، ج271، ج398-399، ج14ص186، ج447، ج15ص264، ج418، ج16ص270، ج336، ج343، ج419	حذف المفعول به
ج6ص115، ج15ص251، ج16ص160، ج352	ما ينصب ثلاثة مفاعيل
ج4ص211، ج9ص237	نصب (كم) على المفعولية



ج5ص25-26. ج7ص193-194. ج12ص16ص108، 298، 386.	المفعول به على نزع الخافض
ج3ص410. ج4ص194، 196-197، 198-199. ج6ص248-246، 445. ج7ص43-44، 228-229، 436-437. ج8ص262. ج9ص91-92، 253-254، 273، 287-288، 347، 372-373، 375. ج10ص40-41، 179-181. ج11ص43، 375-376، 383. ج12ص99، 117، 215، 232-234، 325-326، 330. ج13ص201، 249. ج14ص31، 58، 276، 335. ج15ص169، 193.	مفعول القول
ج2ص264. ج3ص147، 405. ج4ص436-437، 514-515. ج5ص291. ج6ص276-277، 282-283، 318، 359-361. ج8ص442. ج9ص139، 437-438. ج10ص194. ج11ص35-36، 118. ج12ص446. ج13ص285، 421. ج14ص193، 410. ج15ص54، 120.	المفعول به لفعل محذوف
ج2ص117. ج3ص485. ج4ص504-508. ج7ص234. ج11ص39، 260، 285-286، 326-328. ج12ص358-359. ج13ص192، 430. ج15ص287. ج16ص50.	المفعول به مصدرًا مؤولًا
ج5ص25-26. ج9ص21. ج12ص68.	المفعول به بتضمن فعله معنى فعل آخر
ج5ص32-33.	مفعول النداء المتضمن معنى القول
ج1ص138. ج7ص329. ج12ص317.	إضافة الصفة المشبهة إلى المفعول به
ج10ص112. ج11ص308. ج12ص208. ج13ص133، 173، 210، 276.	إضافة المصدر إلى المفعول به
ج8ص370.	(بين) في موضع نصب م. به لا م. فيه
ج8ص440.	المنصوب على الذم
ج11ص130. ج12ص121، 128-130، 296-297، 298. ج16ص13، 419.	المفعول به لما بعده.
العامل في م. به	
ج7ص305. ج11ص64، 193-194، 307، 326-328. ج12ص364. ج13ص139. ج16ص325.	أ- اسم الفاعل
ج3ص404. ج4ص81-82. ج6ص296. ج8ص37، 434. ج9ص130، 253-254. ج16ص386.	ب- المصدر.

ج-اسم التفضيل	ج4ص436-437، 3	<p>ere to upgrade to ed Pages and Expanded Features</p>
مفعول صيغ التعجب القياسية	ج8ص327.	
المنصوب على الإغراء	ج9ص437-438. ج11ص118، 296.	
النصب على التحذير	ج13ص133. ج16ص245.	
ما سدّ مسدّ مفعولين يُتعدى إليهما	ج13ص220، 223. ج16ص349.	
نصب (حين) على أنه مفعول به	ج9ص290-291. ج12ص163-164.	

ثانيًا: المنادى¹:

[illegible]

فالعلم المفرد (يوسف) ورد في الآية الكريمة منادى مبنياً على الضمّ في محلّ نصب، جاز فيه حذف حرف النداء⁵؛ وأرجع أطفيش حذفه لقرب يوسف وتفتّنه مع أن المقام في الآية مقام خفاء، ففي ندائه باسمه تقريب له وتلطيف.

ويتبيّن من خلال هذا التوظيف النحوي الذي ركّز فيه الشيخ أطفيش على إبراز الدلالة التي أفادها حذف حرف النداء، أن معنى الآية بات بفضلها جلياً وواضحاً.

¹ - عقدت دراسته بعد المفعول به اعتماداً على من عدّه منه بتقدير فعل له كـ(أدعو). يراجع: الإيضاح العضي: 227/1، والأصول في النحو: 1/ 333، والمفصل: 35، وشرح المفصل: 1/ 315، والكواكب الدرية على متممة الأجرومية: 2/ 332، وما بعدها ، وشرح قطر الندى: 189، وشرح شذور الذهب: 201.

2 - يراجع الجدول : ص : من هذه الرسالة.

3 - يوسف: 29، وتمة الآية:  

4 - تيسير التفسير: 106/7.

5 - يجوز حذف حرف النداء وإبقاء المنادى، إلا مع اسم الله تعالى إذا لم تلحقه الميم، نحو: يا لله، والمستغاث، نحو" يا يزيد، والمتعجب منه، نحو: يا للقاء، والمندوب، نحو: يا زيداه، واسم الجنس، واسم الإشارة، والنكرة غير المقصودة. يراجع: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 33/ 2، والمقرب: 177/1.

ومن أمثلة المنادى كذلك في (تيسير التفه

توجد اطياف في تفسيره :

للآية مركزاً على كلمة (جبال) التي ثبت قبلها حرف النداء (يا)، وقد خصّها بالتحليل النحوي الآتي: "ضمير المفرد المؤنث لجماعة جبال مخصوصة، وهي جبال أرض هو فيها من الشام، لأن اللفظ نكرة مقصودة"².

يظهر أن أطفيش لم يذكر في تحليله مصطلح المنادى، بل أشار فقط إلى أن لفظة (جبال) وردت في الآية نكرة مقصودة؛ فقد خصّ من جبال الأرض كلّها جبال أرض (الشام)³، وعليه يكون حكم هذا النوع من النكرة البناء على الضمّ في محلّ نصب.

وتكمن فائدة هذا التوظيف النحوي الذي جاء به عند تفسير الآية- بالتركيز على لفظة (جبال-) في إبراز قدرته تعالى ومشيئته، فقد جعل الجبال بمنزلة العقلاء الذين إذا أمرهم أطاعوا، وإذا دعاهم أجابوا.

[illegible]

2 - تيسير التفسير: 375/11 وما بعدها.

3 - الشام بلاد، تذكر وتوثق، سميت بها لأنها عن مشامة القبلة. لسان العرب: 3/386، ويراجع: معجم البلدان، للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت عبد الله الحموي الرومي البغدادى (ت626هـ). دار إحياء التراث العربى، مجلد 3، ص: 116.

ثالثاً: المفعول المطلق.

أتى أطفيس إلى هذا النوع من المنصوبات في كتابه (تيسير التفسير) في مائة آية واثنين (102)¹، واخترت من جملة هذه الآيات توظيف ما يأتي:

1- نائب المفعول المطلق:

الأصل في المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه معناه، وقد ينبو عنه ما دل عليه من مغاير لفظ العامل فيه؛ والكلمات التي تصلح أن تنوب عن المصدر كثيرة²، كالصفة مثلاً في قوله تعالى: "□□□□□□□□ □□□□□□□□" كثيرة³؛ إذ فسره أطفيش في كتابه (تيسير التفسير) قائلاً: " (كثير) مفعول مطلق، أي ذكرًا كثيرًا، لا ظرف: زمانًا كثيرًا"⁴.

¹ - انظر الجدول: ص: من هذه الرسالة.

2 - يقوم مقام المفعول المطلق: أ- اسم نوع واسم عدد ، نحو: ونحو: ضربت عشرين ضربة. ب- وصف، نحو: (آل عمران: 41). ج- هيئة، نحو: يموت الكافر ميتة سوء، ويعيش المؤمن عيشة مرضية. د- آلة، نحو: ضرب المؤدّب الصبي قضيباً أو سوطاً. هـ- كلّ وبعض مضافتين إلى المصدر، نحو: (النساء: 129)، وضربت زيداً بعض ضرب. و- الضمير العائد عليه واسم الإشارة، نحو: (المائدة: 115)، ونحو: ضربت هنذاً ذاك، أي ذاك الضرب. ي- (ما) و(أي) الاستفهاميتان أو الشرطيتان، نحو: ما تضرب زيداً أو أي ضرب، وما تضرب هنذاً، أي: اضرب مثله، أو أيّ ضرب تضرب هنذاً. فجميعها تنصب على المفعولية المطلقة كما ينصب المصدر لنبايتها عنه. يراجع: شرح التسهيل: 181/2، وارتشاف الضرب: 203-205، والمقرب: 144/1، وشرح الكافية الشافية: 656/2، وشرح ملحّة الإعراب: 167، وشرح المكوّدي: 105، وشرح قطر الندى: 209.

3 - آل عمران: 41، ونص الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَءُوا حِكْمَتَ الْوَيْدِ كَمَا يَقْرَأُ الَّذِينَ تَتْلَوْهُمْ إِلَّا خَسَعًا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾. **3** **41** **42** **43** **44** **45** **46** **47** **48** **49** **50** **51** **52** **53** **54** **55** **56** **57** **58** **59** **60** **61** **62** **63** **64** **65** **66** **67** **68** **69** **70** **71** **72** **73** **74** **75** **76** **77** **78** **79** **80** **81** **82** **83** **84** **85** **86** **87** **88** **89** **90** **91** **92** **93** **94** **95** **96** **97** **98** **99** **100** **101** **102** **103** **104** **105** **106** **107** **108** **109** **110** **111** **112** **113** **114** **115** **116** **117** **118** **119** **120** **121** **122** **123** **124** **125** **126** **127** **128** **129** **130** **131** **132** **133** **134** **135** **136** **137** **138** **139** **140** **141** **142** **143** **144** **145** **146** **147** **148** **149** **150** **151** **152** **153** **154** **155** **156** **157** **158** **159** **160** **161** **162** **163** **164** **165** **166** **167** **168** **169** **170** **171** **172** **173** **174** **175** **176** **177** **178** **179** **180** **181** **182** **183** **184** **185** **186** **187** **188** **189** **190** **191** **192** **193** **194** **195** **196** **197** **198** **199** **200** **201** **202** **203** **204** **205** **206** **207** **208** **209** **210** **211** **212** **213** **214** **215** **216** **217** **218** **219** **220** **221** **222** **223** **224** **225** **226** **227** **228** **229** **230** **231** **232** **233** **234** **235** **236** **237** **238** **239** **240** **241** **242** **243** **244** **245** **246** **247** **248** **249** **250** **251** **252** **253** **254** **255** **256** **257** **258** **259** **260** **261** **262** **263** **264** **265** **266** **267** **268** **269** **270** **271** **272** **273** **274** **275** **276** **277** **278** **279** **280** **281** **282** **283** **284** **285** **286** **287** **288** **289** **290** **291** **292** **293** **294** **295** **296** **297** **298** **299** **300** **301** **302** **303** **304** **305** **306** **307** **308** **309** **310** **311** **312** **313** **314** **315** **316** **317** **318** **319** **320** **321** **322** **323** **324** **325** **326** **327** **328** **329** **330** **331** **332** **333** **334** **335** **336** **337** **338** **339** **340** **341** **342** **343** **344** **345** **346** **347** **348** **349** **350** **351** **352** **353** **354** **355** **356** **357** **358** **359** **360** **361** **362** **363** **364** **365** **366** **367** **368** **369** **370** **371** **372** **373** **374** **375** **376** **377** **378** **379** **380** **381** **382** **383** **384** **385** **386** **387** **388** **389** **390** **391** **392** **393** **394** **395** **396** **397** **398** **399** **400** **401** **402** **403** **404** **405** **406** **407** **408** **409** **410** **411** **412** **413** **414** **415** **416** **417** **418** **419** **420** **421** **422** **423** **424** **425** **426** **427** **428** **429** **430** **431** **432** **433** **434** **435** **436** **437** **438** **439** **440** **441** **442** **443** **444** **445** **446** **447** **448** **449** **450** **451** **452** **453** **454** **455** **456** **457** **458** **459** **460** **461** **462** **463** **464** **465** **466** **467** **468** **469** **470** **471** **472** **473** **474** **475** **476** **477** **478** **479** **480** **481** **482** **483** **484** **485** **486** **487** **488** **489** **490** **491** **492** **493**

4 - تيسير التفسير: 316/2.

فمراه قد وجه التوظيف النحوي لتفسير

عنده أن تكون مفعولا مطلقا كونها صفة للمصدر المحذوف، فالاصل. والحرر ربك
ذكرًا كثيرًا.

هذا وينفي أطفيش أن تكون كلمة (كثيراً) صفة للزمان، على عكس الألوسي البغدادي الذي جمع في تفسيره للآية بين الاحتمالين، فاختارها صفة لمصدر محذوف، واختارها لزمان كذلك¹؛ واستدلّ أطفيش بأن الزمان مذكور في الآية، وهو ثلاثة أيام، فعليه يكون الذكر فيها لا في الزمان الكثير.

أما أبو حيّان، فقد زاد على كونها صفة لمصدر محذوف، أنها منصوبة على الحال من ضمير هذا المصدر المحذوف، فيكون المعنى: اذكروا ذكره كثيراً؛ ونسب هذا الرأي إلى سيبويه².

واعتماد أطفيش اتجاهًا واحدًا في تفسيره للآية على خلاف كتب التفسير الأخرى، لما يراه مناسبًا وأقرب إلى المعنى الدقيق؛ فما ذهب إليه هو الوجه الأقرب إلى العربية، لأن (كثيرًا) وردت صفة، ومصدر الفعل محذوفًا، فصَحَّ نيابة الصفة عن المصدر، وهذا مذكور في باب المفعول المطلق.

2- (كيف) مفعولا مطلقا:

ورد في قوله تعالى: "□□□□ □□□□ .□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□"

3" □□□□□□□□□□□□ □□□□□□ □□□□□□ □□□□□□ □□□□□□

¹ - يراجع: روح المعاني: مجلد 2: 205/3.

2 - ذكر أبو حيان أن مذهب سيبويه انتصاب مثل (كثيراً) على الحال، يراجع: ارتشاف الضرب: 204 / 2 وما بعدها، والبحر المحيط: 3 / 141.

3 - البقرة: 260. وتتمة الآية:                                                 

ولا يفسر ما ذهب إليه إغفالاً منه، بل اجتهاداً؛ فقد أتى بالجديد في تفسيره لهذه الآية لأن الأصل في اسم الاستفهام (كيف) أن يراد به الاستفهام عن هيئة صاحب الحال.

تناوله أطفيش في تفسيره لقوله تعالى: "□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□⁴، مركزاً على لفظة (إلحاف)، ما نصّه: " (الإحافًا) مفعول مطلق لـ (يسأل) لتضمنه في الآية (يلحف)، أو يقدر سؤال إلحاف بتقدير مضاف، أو حال، أي: ذوي إلحاف، أو مفعول مطلق لحال محذوف أي: ملحقين إتحافاً"⁵.

[illegible]



فيتبين في هذا التوظيف النحوي الذي ج

معنى الآية وتفسيرها؛ وقد استقصى فيه كل وجه الإعراب بإيجاز دون أن ينفي المناسب منها، فأشار إلى مسألة العامل في المفعول المطلق منبهاً إلى جواز تضمين الفعل معنى الفعل العامل بالأصل، وهو (يلحف)؛ كما اختار أيضاً أن يكون هذا المصدر مضافاً إليه في المعنى بحذف المضاف المنصوب على المفعولية المطلقة، أي: سؤال إلحاف.

وعلى عكس هذا الوجه اختار أن يكون العامل في المصدر (إلحاف) محذوفاً، وهو اسم الفاعل (ملحفين) المجموع جمع سلامة بالياء والنون كونه منصوباً على الحالية.

هذا ورشح أطفيش وجهاً آخر من الإعراب، أجاز فيه أن يكون (إلحافاً) حالاً بتقدير مضاف، أي: نوي إلحاف، فخرج عن كونه مفعولاً مطلقاً.

وسكوته أثناء عرضه لهذه الوجوه الإعرابية التي أتى بها للمصدر (إلحاف) يعني أن كلا منها مقصود في الآية، وفي توجيه معناها وتفسيره.

رابعاً: المفعول فيه¹.

تواضع أطفيش في دراسته للمفعول فيه مقارنة بالمفعول به والمفعول المطلق، فقد بلغت الآيات التي وقف عندها واستعان بعلم النحو في تفسيرها عند اثنتين وأربعين آية (42)²، من تفسيره (تيسير التفسير).

ومثلت لهذه المواضع وفقاً لضربي المفعول فيه، فهو ما انتصب من وقت أو مكان على تقدير (في) باطراد لواقع فيه مذكور أو مقدّر. قال ابن السراج: "فانتصابه على أنه ظرف، وتعتبره بحرف الظرف، أعني (في)، فيحسن معه، فتقول: قمت

¹ - المفعول فيه تسمية كوفية، ويسميه البصريون ظرف الزمان وظرف المكان. يراجع: ارتشاف الضرب: 225/2.

² - انظر هذه المواضع في الجدول: من هذه الرسالة.

اليوم، وقمت في اليوم، فأنت تريد معنى (في) و نصبت- ظروفًا لأنها قامت مقام (في)، ألا ترى أكن عن اليوم، قلت: قمت فيه"¹. فاخترت منها

1- المنصوب على الظرفية الزمانية:

تناول أطفيش المنسوب على الظرفية الزمانية في مواضع متكررة، منها قوله

[illegible]

"²؛ فعرض في تفسيره للآية التحليل

النحوي الآتي: " (سراً وعلانية)، نصبهما على الظرفية، أي: وقت سرّ ووقت علانية، أو حال، أي: ذوي سرّ وذوي إعلان، أو مسرّين ومعلنين"³.

فيظهر أنه يشير إلى مسألة ما ينوب عن الظرف في دلالاته على الزمان،

ويعرب بالنصب على الظرفية لأنه يَنوب عنه وينتصب بانتصابه⁴.

وفي هذه الآية ناب المصدر المعين للوقت والموضح له عن الظرف، فانصب

انتصابه

ونلمح لأطفيش وجهًا آخر في أعراب المصدرين (سرٌّ وعلانية)، حين اختار

أن يكون نصبهما على الحالية بتقدير مضاف، أي: ذوي سرّ وإعلان، على جواز أن ترد الحال مصدرًا.

¹ - الأصول فى النحو: 190/1.

[illegible]

3 - تفسير التفسير: 253/7-254.

4 - ينوب عن الظرف وينتصب انتصابه باعتباره نائباً عنه ما يلي: أ- أسماء العدد المميزة به، نحو: سرت عشرين يوماً. ب- ما دلّ على الكلية أو الجزئية، نحو: سرت كلّ اليوم، أو بعض اليوم. ج- ما كان صفة له، نحو: صبرت طويلاً من الدهر، وجلست شرقيّ الدار. د- المصدر، ولا بدّ من كونه معيناً لوقت أو لمقدار، نحو: جنّك صلاة العصر، وانتظرك حلب ناقة. يراجع المقتضب: 4/ 342-343، وارتشاف الضرب 2/ 253-259، وأوضح المسالك: 2/ 203-204، وشرح السيوطي توضيحات للبهجة المرضية في شرح الألفية: 306/1.

هذا ويعاود استحضار المصدرين (سرّ و

تعالیٰ: "

A horizontal number line with 21 equally spaced tick marks, labeled from 0 to 20. A solid black dot is placed on the tick mark for the number 9.

[illegible]

مثال: "جئت طلوع الشمس"، ف (طلوع) مصدر ناب عن الظرف لأنه استوفى شرط تعيين الوقت وتوضيحه.















































كما زاد أيضاً في تفسيره لهذه الآية وجهًا آخر من الإعراب أجاز فيه أن يكون نصبهما على المفعولية المطلقة بتقدير مضاف، أي: إنفاق سرّ وعلانية.

ومن هنا نتبين كيف كان اختيار التوظيف النحويّ لديه مقياسًا هامًا ساعده على تقريب المعاني في الآيتين القرآنيتين، اعتمادًا على التحليل النحويّ الذي وقف من خلاله على ما ينوب عن المفعول فيه كالمصدر، فكان له أثر في تنوع المعنى واستمراره. ومن أمثلة ما جاء منصوبًا كذلك على الظرفية الزمانية في (تيسير

[illegible]

□□□□□□□□□□²؛ حين ركّز في تفسيره للآية على كلمة (كلّ) وما يليها،
موردًا لها التحليل الآتي: " (كلّ) ظرف لإضافته إلى المصدر الذي بمعنى الزمان،
لأن (ما) مصدرية، أي: كلّ جيء أمة رسولها كذبوه، وهو متعلق بـ(كذبوه)، كما
تقول : جاء زيد كلّ طلوع وكلّ غروب"³.

رَجَّحَ أَطْفِيشُ فِي التَّحْلِيلِ النَّحْوِيِّ الَّذِي خَصَّهُ بِالْآيَةِ الْقُرْآنِيَّةِ أَنَّ تَكُونَ كَلِمَةُ (كَلِّ) ظَرْفًا، لِأَنَّهَا مُضَافَةٌ إِلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي يَفِيدُ الزَّمَانَ، وَقَدْ وَضَّحَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ حِينَ

1 - إبراهيم: 31. ونص الآية: "                                              

² - المؤمنون: 44. وَ تَتِمَّةُ الْآيَةِ: "የገባውን ሰው ያዘጋጃል፡፡ እርሱም የእርሱን ሥነ-ስርዓት በጥንቃቄ ይከተላል፡፡" ማለት ነው።

3 - تفسير التفسير: 28/10.

وُظِفَ فِي تَحْلِيلِهِ مِثَالًا بَسِيطًا عَنْ مَصْدَرَيْنِ دَالِيٍّ

و(غروب)، المضاف إليهما كلمة (كل) التي أفادت في هذا المثال الطرفية الرمائية؛ فالظاهر عنده أن تكون (ما) مصدرية.

والغرض من هذا التوجيه الإعرابي الوارد في تفسير الآية تقنين المعنى، بأن يراد إفادة الزمان فقط؛ وما دلّ على ذلك تعليق هذا الظرف بـ(كذبوه).

2- المنصوب على الظرفية المكانية:

درس أطفيش المنسوب على الظرفية المكانية في تفسيره لقوله

[illegible]

نصّه:" نصب الصراط على الظرفية المكانية، ووجهه أنه مبهم باعتبار أجزاء دين الله، فإنه عدوّ لله يقعد في كلّ جزء أمكنه؛ ولو لم نعتبر هذا إبهامًا لم ينصب على الظرفية، بل نقول نصب شذوذًا على نزع الخافض وهو (في) أو (على). أو مفعول به لتضمن (أقعد) معنى (لازم)"².

فرشّح أن يجيء نصب الصراط على الظرفية المكانية؛ مشيرًا إلى كونه مبهمًا³، بدليل أن عدوّ الله يقعد في كلّ جزء من دين الله أمكنه.

وإشارة أطفيش إلى قضية الإبهام الذي يفيد هذا الظرف هي تنبيه منه إلى وجه آخر من الإعراب، وهو أن ينصب على نزع الخافض إذا خرج عن كونه مبهمًا، وتقدير الخافض في الآية (في) أو (على)، كما هو مبين في نصّه.

1 - الأعراف: 16. ونصّ الآية: ﴿وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ خِلَافًا مَّا نَظَرْتَ فِيهِ مِنْ قَبْلُ وَلَا تَحْكُمُ بِمَا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْبَرِّ﴾

2 - تيسير التفسير: 26/5.

3 - معنى المبهم ألا يكون له نهاية معروفة ولا حدود محصورة، كالجهات الست: أمام، وخلف، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت؛ وعكسه المختص، وهو ما يكون محدوداً. يراجع: ارتشاف الضرب: 252/2، وشرح السيوطي، توضيحات للبهجة المرضية في شرح الألفية: 303/1-304، والإرشاد إلى علم الأعراب: 223.



كما يرى أيضاً جواز نصبه على المفعول

بالتضمين لمعنى الفعل (لازم)، لأنه في أصله فعل لازم يحذف بفاعه، وإن تعدى فإبه
يتعدى بحرف الجر.

والظاهر أن أقوم طريق إلى تبيان دلالة الآية لدى أطفيش، توظيف الصناعة
النحوية، فقد ساعد هذا التحليل النحوي في الكشف عن معنى الآية القرآنية بحسب
الوجوه الواردة فيه، وإن كان الوجه الأقرب كما دلّ عليه في فاتحة تحليله النصب
على الظرفية المكانية.

خامساً: المفعول من أجله¹.

هو علة إقدام الفاعل على فعله المذكور، ولذلك كان جواب (لم) لأنه سؤال عن
العلة؛ والمفعول من أجله مصدر يذكر بعد الفعل بياناً لسبب وقوعه، أي لمعرفة
الغرض الذي من أجله وجد ذاك الفعل؛ قال سيبويه: "هذا باب ما ينصب من
المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موقع له، ولأنه تفسير لما قبله لم
كان، وليس بصفة لما قبله ولا منه"².

وفي تسمية الاسم المنصوب مفعولاً من أجله شروط لا بدّ أن تجتمع فيه؛ كأن
يكون مصدرًا- فيكون أقرب إلى المفعول المطلق-، وأن يكون قليلاً، أي من أفعال
النفس الباطنة لا من أفعال الجوارح الظاهرة، نحو: جاء خوفاً ورغبة، فلا يجوز:
جئتكم قراءة للعلم، وكونه علة شاركت الحدث في الفاعل والوقت معاً³.

¹ - للمفعول من أجله مجموعة من التسميات، فيسمى أيضاً بالمفعول له، أو لأجله، أو المنصوب على العلة،
يراجع: شرح قطر الندى: 211، وشرح شذور الذهب: 209، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 179/2،
والكواكب الدرية على متممة الأجرومية: 224/2. وقد استعمل أطفيش في كتابه (تيسير التفسير) ثلاث
تسميات هي: المفعول من أجله، ولأجله، والمنصوب على العلة.

² - الكتاب: 1/ 367-369، والأصول في النحو: 1/ 206، والإيضاح العضدي: 1/ 197، وشرح التسهيل:
196/2، والمقرب: 227، وشرح الكافية الشافية: 2/ 677، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 179/2،
= وشرح قطر الندى: 211، وشرح شذور الذهب: 209، وشرح ملحة الإعراب: 170، والكواكب الدرية على
متممة الأجرومية: 224/2، والمفصل: 60، وكتاب التعريفات: 118.

³ - فإن نقص شيء في المصدر لم يصل الفعل إليه إلا بلام العلة. يراجع: ارتشاف الضرب: 2/ 221، وما
بعدها، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 180/2 وما بعدها، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع:

لقد كان لأطفيش وقفة عند هذا النوع من

وأنواعه؛ فاخترت أن أنتاول بعضها في الدراسة وفق ما يأتي:

1- المفعول من أجله الوارد نكرة:

أجاز النحاة في المفعول من أجله الأمرين، أن يكون معرفة، وأن يكون نكرة؛ قال ابن السراج: "واعلم أن هذا المصدر الذي ينتصب لأنه مفعول له يكون معرفة ويكون نكرة"².

ومن الأمثلة التي وردت في (تيسير التفسير) الدالة على هذه الحالة، قوله

[illegible]

ϵ_{3n}

فوظف أطفيش التحليل النحويّ الآتي: " (مودّة) مفعول من أجله، و(بينكم) متعلّق به، أو بمحذوف نعت لـ(مودّة)"⁴.

فنجده في تفسيره لهذه الآية قد اكتفى بذكر وجه واحد في إعراب لفظة

(مودة)، وهو نصبها على أنها مفعول من أجله، تعلق بها الظرف (بينكم)؛ إلا أن للزمخشري وجهًا آخر في إعرابها، حين رشح أيضًا أن يكون الفعل (اتخذتم) متعديًا إلى اثنين، فتنصب المودة مفعولًا ثانيًا له⁵.

97/2، وشرح الكافية الشافية: 2/ 677، وشرح التسهيل: 2/ 196، والمقرَّب: 227 وشرح ملحّة الإعراب: ص: 170.

¹ - أنظر هذه المواضع في الجدول : من هذه الرسالة.

2. -الأصول فى النحو: 208/1.

3 - العنكبوت: 25. وَتَمَّةُ الْآيَةِ: ﴿...﴾
 ...
 ...
 ...
 ...

4 - تيسير التفسير: 57/11.

5 - الكشاف: 203/3.

ووقوف أطفيش في تفسيره للآية عند هذه الكلمة بالذات دون غيرها كان مناسباً وهادفاً، فدلالة الآية كلها متوقفة عند كلمة (مودة) التي دلت على مراد الفاعل من الفعل، وهو دلالة المودة بين المشركين في الحياة الدنيا، لاشتراكهم فيما يعبدونه من دون الله، على أن يضرب الله لهم موعداً يوم القيامة.

تفسيره لقوله تعالى: "....."

حرص أطفيس في هذا التحليل على أن يكون المصدران (خوفًا) و(طمعًا)

منصوبين على المفعول من أجله؛ فقدّر أن يكون المعنى: يصيركم رائين خوفًا وطمعًا، حتى يستوفي المفعول من أجله جميع شروطه بأن يتحدّ فاعل الرؤية بفاعل الخوف والطمع.

[illegible]



وقد تناول ابن مالك هذه المسألة، فرجّح

أجله، لأن الفاعل غير واحد في اللفظ لكنه واحد في التقدير؛ وعليه استبعد أن يكون نصبهما على الحالية أو على المفعولية المطلقة¹، على عكس أطفيش الذي زاد في تحليله جواز أن يفيد النصب فيهما الحال.

هذا ويضيف أطفيش تحليلاً أفاد به أن اسم المصدر² يُنصب كالمصدر على أنه مفعوله من أجله، وقد بيّنه بالرجوع إلى المصدر في (أرى).

كما اكتشفت أنه عاود استحضار هذين المصدرين في تفسير قوله تعالى:

□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□"

"³؛ مكتفياً في تحليله النحوي بالتأويل لهما فقط، فقال: "خائفين وطامعين، أو ذوي خوف وطمع، أو لأجل خوف وطمع، أو يخافون خوفاً ويطمعون طمعاً، أو خائفين خوفاً وطامعين طمعاً"⁴.

فالظاهر أنه يشير إلى ثلاثة أوجه في أعراب المصدرين (خوفاً) و(طمعاً)؛ إمّا أن يكون النصب على الحال، وإمّا على المفعول من أجله، وإمّا أن يكون مفعولاً مطلقاً.

2- المفعول من أجله الوارد معرفة:

¹ - انظر شرح التسهيل: 196/2 وما بعدها.

² - هو اسم يدل عليه المصدر، ولكن حروفه أقلّ منه. ومن اللازم في اسم المصدر أن يكون حروفه قد نقصت عن حروف المصدر لفظاً وتقديراً، نحو: التقبيل مصدر، والقبلة اسم مصدر. يراجع معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 123.

³ - السجدة: 16. ونصّ الآية ﴿وَمَنْ يَخُفْ لَهُمْ يُخَافُوا يَوْمَ هَبْطِ الطَّلَافِ﴾. ونصّ الآية ﴿وَمَنْ يَخُفْ لَهُمْ يُخَافُوا يَوْمَ هَبْطِ الطَّلَافِ﴾. ونصّ الآية ﴿وَمَنْ يَخُفْ لَهُمْ يُخَافُوا يَوْمَ هَبْطِ الطَّلَافِ﴾.


⁴ - تيسير التفسير: 215/11-217.

التحليل النحوي الآتي: "(القسط) نعت به مبالغة، أو يقدر ذوات القسط، أو مفعول من أجله، أي: لأجل القسط، أي: العدل"².

غير أن هذا الوجه لا يمنع أن يكون (القسط) منصوبًا على المفعول من أجله معرّفًا بالآلف واللام، كما بيّنه أطفيش، وهو ما أجازّه ابن مالك⁴ كونه استوفى جميع شروطه.

وتعريف المفعول من أجله بالألف واللام جائز عند سيبويه وجمهور
البصريين، وذهب الجرمي والمبرد إلى أنّ شرطه أن يكون نكرة، وأنّ الألف واللام
فيه زائدة⁵.

يبقى الهدف من توظيف أطفيش لعلم النحو في تفسيره للآية جلياً وواضحاً، خاصة في تركيزه على المصدر (القسط)؛ فقط استطاع أن يكشف به وبصورة غير مباشرة دقة ألفاظ اللغة العربية ومدلولاتها في الآيات القرآنية.

1 - الانبياء: 47. وتَمَّةُ الآية: ﴿وَمَا يَكْفُرُ الْكَافِرُ﴾. 

2 - تيسير التفسير: 296/9 وما بعدها.

3 - تراجع: معاني القرآن وإعرابه: 319/3.

4 - قال ابن مالك في شأن الآية: "ويمكن أن يكون القسط في قوله تعالى: "ونضع الموازين القسط" مفعولا من أجله لأنه مستوفٍ الشروط". شرح التسهيل: 198/2 وما بعدها.

5 - تراجع: ارتشاف الضرب: 224/2.

5 - ارتشاف الضرب: 2/221.

[illegible]



منصوب على المعية، أو يقدر مضاقاً، أي: وأمر

المعاني، فيصح عمل (أجمع) بالهمزة فيه بواسطة العطف .

فالظاهر في ما وظفه في نصّه أن تكون لفظة (شركاء) مفعولاً به لفعل

محذوف، على أن يُقرأ هذا الفعل بالوصل، وقد نبّه إلى أن (أجمع) ليس كـ(جمع)،

فالأول للمعاني، والثاني للأجسام، ذلك أنه لا يقال: أجمعت شركائي، إنما يقال:

جمعت شركائي وأجمعت أمري؛ وهذا ما ذكره ابن مالك في نفيه لأن يكون

(شركاءكم) معطوفاً، بقوله: " لا يجوز أن يجعل (شركاءكم) معطوفاً، لأن (أجمع) لا

ينصب إلا الأمر والكيد، ونحوهما"².

وينتقل بنا أطفيش في تحليله إلى وجه آخر، بإعراب (شركاء) نصباً على

المعية، وفي هذا الوجه نفي لأن تكون (الواو) للعطف وقد رجّح هذا الوجه ابن

عصفور³؛ غير أنه أورد وجهاً مغايراً لما سبقه أثبت فيه جواز أن تفيد هذه الواو

العطف، دلّ فيه على أنّ (شركاء) مضاف إليه في الأصل، فأراد أن يكون المعنى:

فأجمعوا أمركم وأمر شركاءكم؛ لأنّ المعمول أصبح من المعاني.

والواضح من هذه الأوجه الإعرابية التي وقف عندها الشيخ أطفيش في كلمة

(شركاء)، أنه كان يهدف من خلالها إلى تقريب المعاني في الآية القرآنية، دون أن

يخرج عن قواعد الإعراب.

جدول رقم 07: مواضع المفعولات في كتاب (تيسير التفسير):

المفعولات	عدد الآيات	الأجزاء والصفحات
المفعول به	366	ج1ص38، 45، 49-50، 228-229، 238. ج2ص96، 98-100، 117،

¹ - تيسير التفسير: 282/6 وما بعدها.

² - شرح التسهيل: 261/2. وظف أبو علي الفارسي في هذا التحليل أيضاً اختيار النصب على المعية.

يراجع: الإيضاح العضدي: 194/1.

³ - ذكر ابن عصفور الوجوه الخاصة بإعراب كلمة (شركاء)، ورجّح فيها النصب على المعية. يراجع المقرب: 225.



<p>264, 161, 155-153 209, 199, 190, 164 370, 329, 298, 295, 211, 198, 196, 194, 150-149, 82 -514, 508-504, 484, 470-469, 448, 446, 437-436, 399 399-398, 390, 362, 309-307, 291, 136, 33, 26ص5ج. 515 211, 208, 205-204, 130-129, 115, 89ص6ج. 448, 425 286, 283-282, 277-276, 266, 265, 248-246, 226-225 413, 393, 369-368, 361-360, 340, 333-330, 318, 296 115-114, 66-65, 64, 44-43, 29, 19ص7ج. 458, 445, 443 -356, 330, 329, 321, 305, 296, 234, 229-228, 132-131 06ص8ج. 437-436, 396-395, 384, 381, 378-377, 369, 357 207, 204, 203, 181, 180, 142, 139, 81, 37, 24, 13, 11 439, 440, 434, 433, 390, 370, 338, 327, 291, 290, 262 -115, 109, 92-91, 70-69, 48, 45-44, 32-31, 21ص9ج. 442 -253, 237, 213-212, 143, 139-138, 137, 130, 124, 116 344, 316, 306, 297-291, 296-290, 288-287, 280, 254-273 ج10ص11. 438-437, 425, 387, 385, 375, 373-372, 347 -364, 229, 195, 194, 181-179, 160, 130, 112, 97, 41-40 ج11ص14. 394, 393, 385-384, 383-381, 380, 367, 365 118, 101-100, 65, 64, 57, 52-51, 43, 39, 36-35, 16-15 -285, 260, 206, 194-193, 168-167, 163, 159, 131-130 370, 368, 347, 328-326, 321-320, 308, 307, 296, 286 490-489, 483-482, 436, 383, 380-379, 376, 375 ج12ص36. 164-163, 130-128, 124, 121, 117, 99, 68, 36 298, 297-296, 293, 234-232, 221, 215, 214, 208, 193 -358, 354-353, 339, 336, 330-328, 326-325, 317, 299 451, 447-446, 411, 406, 405, 395, 372, 364, 359 ج13ص05. 139, 133, 111, 101, 94, 73-72, 40-39, 36-35 258, 254, 249-248, 223, 220, 210, 201, 192, 173, 147 430, 421, 398, 382, 374, 369, 324, 304, 284, 276, 271 ج14ص15. 193, 189, 187, 186, 183, 58, 35, 34, 33, 31 ج15ص09. 33, 468, 447, 410, 335, 333, 276, 212, 194 189, 188, 186, 185, 176, 175-174, 169, 168, 120, 54-62 400, 338, 335, 332, 287, 286, 264, 251, 219, 194, 193 65, 52, 31, 50-30, 26, 12, 05ص16ج. 464, 452, 445, 418 245, 239, 205, 175, 165, 162, 160, 135, 112, 108, 105 343, 337, 336, 325, 323, 302, 301, 298, 286, 270, 266 419, 389, 386, 352, 351, 349</p>		
<p>ج2ص281, 439-440. ج6ص443. ج7ص106. ج9ص128 347, 306. ج10ص315, 425. ج11ص285, 286, 376-375. ج12ص130-128, 216, 326. ج13ص121, 147. ج15ص147.</p>	17	المنادى
<p>ج1ص228. ج2ص19-20, 96, 161, 192, 316. ج3ص41-42 -474, 428, 417, 370, 329, 150-149. ج4ص404, 147, 121 -112. ج5ص142, 187, 309-307, 390, 399. ج6ص112 211, 192, 177. ج8ص318, 305, 64. ج7ص321-320, 114 -296, 291-290, 116-115, 51-50, 42-41. ج9ص390, 240</p>	102	المفعول المطلق



[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

438 -437 ، 353 ، 297 01 -100 ، 55 ، 52 -51 -482 ، 472 -471 ، 404 ، 370 ، 350 ، 296 ، 258 -257 ، 218 ، 217 ، 330 ، 234 ، -232 ، 193 ، 183 -182 ، 123 ، 31 -30ص ، 483 ج12ص ، 66 -65 ، 36 -35 ، 34 -32 ، 22-21ص ، 404 ، 403 ، 395 ، 364 ج13ص ، 84 ، 60 ، 39 ، 15ص ، 368 ، 284 ، 253 ، 182 ، 73 ، 72 -71 ج14ص ، 306 ، 276 ج15ص ، 464 ، 194 ، 188 ، 186 ، 176 ، 120 ، 33ص ، 343 ، 286 ، 239 ، 170 ، 101 ، 26 -25ص ج16ص		
، 394 -393 ، 26ص ، 457 ، 448 ، 387ص ، 98 ج2ص ، 45 ج1ص ، 425 ج6ص ، 204 ج7ص ، 384 -383 ، 318 ، 254 -253ص ، 240 ج9ص ، 51-50 ، 124 ، 213 ، 240 -239 ج10ص ، 41 ، 364 -365 ج11ص ، 105 ، 163 ، 370 ج12ص ، 446 ج13ص ، 72 -71 ، 200 ، 253 ، 374 ج14ص ، 60 ، 460 ج15ص ، 12 ، 177 ، 193 ، 244 ج16ص ، 477 ، 464 ، 248 ج17ص ، 52 ، 217 -218 ج18ص	42	المفعول فيه
، 114 -112ص ، 491 ، 428 ، 417 ، 80 -78ص ، 42 ج3ص ، 41 ج4ص ، 390 ، 81ص ، 39 ج9ص ، 114 ، 296 -297 ، 342 ج10ص ، 36 ج11ص ، 57 ، 112 ، 173 -174 ، 215 -217 ، 442 -444 ، 489 ج12ص ، 490 ج13ص ، 121 ، 290 ج14ص ، 421 ، 254 ، 139ص ، 15 ج15ص ، 340 ج16ص ، 256 ج17ص	28	المفعول من أجله
، 245 ج16ص ، 376 -375ص ، 283 -282ص ، 6 ج6ص	03	المفعول معه



PDF
Complete

*Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.*

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الفصل الثالث

(1) الحال

(3) المستثنى

(4) خبر كان وأخواتها

(5) خبر الحروف العاملة عمل ليس (ليس)

(6) خبر أفعال المقاربة

(7) اسم إن وأخواتها

(8) اسم (لا) التي لنفي للجنس

(9) التوابع في حالة النصب

لقد كان للمنصوبات نصيب أكبر في توظيف أطفيش لعلم النحو، أثناء تعامله مع الآيات القرآنية تفسيراً في كتابه (تيسير التفسير)؛ فتحقق توظيفها في ستمائة وثلاث وستين آية (663)¹، وفي مختلف أجزاء الكتاب.

وقد درس أطفيش كل هذه المنصوبات في تفسيره، دون أن يغفل منها نوعاً أو يتجاوزها؛ وأول ما أبدأ به في الدراسة الحال.

أولاً: الحال².

الحال وصف مذكور فضلة، منصوبة، تبيّن هيئة ما قبلها عند حدوث الفعل، وما تحتاج إليه عامل يعمل فيها وصاحب تبيّن هيئته؛ وقد عرّفها الزمخشري بقوله: "شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله، جاءت بعد مضي الجملة، ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها، ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول، وذلك قولك: ضربت زيداً قائماً، تجعله حالاً من أيهما شئت"³.

¹ - بما في ذلك المفعولات، فقد جمعت بين الفصلين الثاني والثالث أثناء عملية الإحصاء. انظر هذه المواضع في الجدول: من هذه الرسالة.

² - يجوز في الحال التذكير والتأنيث. يراجع: ارتشاف الضرب: 334/2، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 223/2، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 250/2، وشرح شذور الذهب: 224، وشرح المكودي: 121.

³ - المفصل ص: 61.

لقد كان للحال حقها من التوظيف في (تيسير التفسير)، إذ تناول أطفيش دراسة ما يتعلق بها في مواضع كثيرة بلغت ثلاثمئة وسبع عشرة آية² (317)، فأصبحت بذلك في الرتبة بعد المفعول به، ولا يمكن أن أعرض لها كلها في الدراسة، فافقتصر على أهمها بحسب المسائل الواردة فيها، وأحلت على البقية لمن شاء ورام البحث فيها. وجاءت دراستي للحال وفق ما يأتي:

فالظاهر في الآية أن كلمة (مدرار) وردت حالاً نكرة مفردة، وهو الأصل؛ وقد جاءت صيغة مبالغة على وزن (مفعال)، فلم تؤنث مع أن صاحبها هو المفعول به (السماء) مؤنثاً، فلو زيدت عليها التاء دلّت على المبالغة لا على التأنيث.

4 - تفسير التفسير: 417/6.

وما يلاحظ في هذا التحليل النحوي أن أ

الحال مؤنثًا، وهو كلمة (السماء)، لكنه لم يرجح ذلك بتدليل قوته. ولو اعتبرنا نايب من اتصف به؛ فيفهم من هذا القول أن صاحب الحال قد يكون لفظًا آخر في الآية.

ومن هنا نتبين كيف كان اختيار التوظيف النحوي لديه مسلًا خصبًا ساعده على تحديد المعنى في الآية القرآنية، مستعينًا في ذلك بعلم الصرف الذي وقف من خلاله على صيغة المبالغة (مدرار) التي دلت على كثرة الدور.

2- الحال الجامدة:

الأصل في الحال أن تكون مشتقة، وقد تأتي جامدة مؤولة بمشتق في مواضع حدّدها النحاة¹.

ومن الأمثلة التي وقف عندها أطفيش في (تيسير التفسير)، والدالة على الحال

الجامعة المؤلّة بمشتق ما ذهب إليه في تفسيره لقوله تعالى: "□□□□□□□□"

2؛ مركزاً على بيان إعراب كلمة (أربعين)، فجاء في تحليله ما نصّه: "زعم بعض"

أن (أربعين) حال إذ ناب عن الحال، وهو (بالعَا)، وردّه أبو حيّان بأن مفعول الحال لا يسمّى حالاً... والصواب مع أبي حيّان" ³.

1 - يكثر ورود الحال مستغنية عن الاشتقاق في مواضع، أهمها: أ- إذا كان الجامد موصوفا، نحو قوله تعالى: "فتمثل لها بشراً سوياً" [مريم: 17]. ب- إذا كان مقدراً قبله مضاف، كقول العرب: وقف المصطرعان عدلي غير، أي: مثل عدلي غير. ج- إذا دلّ على مفاعلة، نحو: كلمته فاه إلى في، أي: مشافهة، ونحو: بايعته يدا بيد، أي: مناجزة. د- إذا دلّ على سعر، نحو: بيعت الشاة شاة ودرهماً. هـ- إذا دلّ على ترتيب، نحو: ادخلوا رجلاً رجلاً. و- إذا دلّ على أصالة الشيء، نحو قوله تعالى: "أسجد لمن خلقت طيناً" [الإسراء: 61]، ونحو: هذا خاتمك حديداً. ز- إذا دلّ على فرعية الشيء، نحو: هذا حديدك خاتماً. ح- إذا دلّ على نوعه، نحو: هذا تمرّك شهر كذا. ط- إذا دلّ على طور واقع فيه تفصيل، نحو: هذا رطباً أطيب منه بسرائر. يراجع شرح التسهيل: 324/2 وما بعدها، وشرح الكافية الشافية: 730/2 وما بعدها، وارتشاف الضرب: 334/2، وجمع الهوامع: 224/2-227.

2 - الأعراف: 142. ونص الآية:                            

3 - تيسير التفسير: 172/5.



يظهر أن أطفيش قد وظّف في تحليله ما

(أربعين)، فأتى برأي قال فيه أصحابه إنّ نصبها على الحالية، على أساس أنها نائب عن الحال، وبالتالي حُلت محلّها. وقد بحثت في كتب التفسير فوجدت أن صاحب هذا الرأي هو الزمخشري، وقاله أيضاً ابن عطية¹.

وسبق من تناول هذه الآية كذلك، كابن مالك² الذي استشهد بها في باب ورود الحال جامدة مؤولة بمشتق.

أمّا الرأي الثاني فاختاره أطفيش أن يكون اعتراضاً على ما قاله الزمخشري وابن عطية، حين ذكر أن أبا حيّان لا يقبل هذا الوجه من الإعراب في كلمة (أربعين)؛ فرجعت إلى تفسيره (البحر المحيط)، واكتشفت أن الظاهر عنده أن يكون نصبها على التمييز المحوّل من الفاعل، لأن الأصل: فتمّ أربعون ميقات ربه، ثم أسند التمام لميقات³.

ولم يقف أطفيش في هذه المسألة موقفاً محايداً، بل نجده يميل إلى موافقته أبا حيّان فيما ذهب إليه من كون النصب في (أربعين) ليس على الحالية؛ سالگاً منهج التعليل، فقد ردّ على ما ذهب إليه الزمخشري معتمداً على نفي إعرابه بحجّة أن مفعول الحال لا يسمّى حالاً، لأن الزمخشري قدر: بالغاً أربعين، والأولى في هذا التقدير أن يعمل اسم الفاعل في الاسم الذي يليه، فينصبه على المفعولية.

فيكون بهذا التوظيف النحوي الذي دلّنا عليه أطفيش عند تفسير هذه الآية، وفي كلمة (أربعين) فضل وأثر لا ينكر في استكشاف هذا البعد من المعنى للآية القرآنية، فالظاهر أن هذه الكلمة تأكيد وإيضاح، فإزالتها التوهّم في الأعداد المذكورة في الآية.

¹ - يراجع: الكشف: 111/2، والمحرر الوجيز: 65/6.

² - يراجع: شرح التسهيل: 322/2.

³ - يراجع: البحر المحيط: 160/5.

3- الحال المعرفة:

حقّ الحال ان تكون نكرة، كونها زيادة في الخبر والفائدة، كما تقدّم ذكره؛ وقد
تجيء معرفة بالألف واللام، أو بالإضافة، فيحكم بشذوذها وتأويلها بنكرة؛ قال
المبرد: "هذا باب ما يكون حالا وفيه الألف واللام على خلاف ما جرى به الحال لعلّة
دخلت، وذلك قولك: ادخلوا الأوّل فالأوّل"¹. ولم يرد - بكثرة - في كلام العرب
المصدر المعروف بالألف واللام حالا، لأنه خلاف الأصل.

ومن أمثلة هذا النوع من الحال في (تيسير التفسير)، قوله تعالى:

[illegible]

2؛ إذ خصّه بالتحليل الآتي: " (الوسيلة)، تكون (ال) موصولة فتمنع التقدم، فالأولى أنه حال، أو يبقى مصدرًا فيعلق به ما قدّم عليه، لأنه ليس منحلًّا إلى الفعل وحرف المصدر، أو يعلق بما بعد الموصول، لأنه غير مفعول صريح، والظروف يتوسّع فيها. والمعنى: الخصلة الموصول بها إليه، أي: المتوصّل بها إليه، أو الأمر الموصول به إليه، وعلى هذا فالتاء للنقل"3.

فيتبيّن من خلال هذا التوظيف النحويّ الذي جاء به أطفيش عند كلمة (الوسيلة) معنى الآية وتفسيرها؛ وقد رجّح فيه أن يكون نصبها على الحال، وهي معرفة بالألف واللام، فيكون المعنى: كيف نبتغي إلى الله؟.

والظاهر في نصّ أطفيش أن (الوسيلة) نُصبت على الحال دون أن تؤوّل بنكرة، ودلّ على هذا كونها غير منحلّة إلى الفعل وحرف المصدر، فعليه زاد أن

1 - مقتضب: 271/3.

2 - المائدة: 35. ونص الآية:     

3 - تيسير التفسير: 24/4.

يكون ما يتعلق بها متقدِّمًا عليها، أو تكون متعلِّق

لأنها مفعول غير صريح، وبالتالي تصلح أن تكون مفعولا به، كما يصلح أن تكون
نعنًا لمحذوف قدره أطفيش في الآية (الخصلة) أو (الأمر)، كما هو ظاهر في تحليله.

4- الحال جملة:

الجملة الواقعة حالاً تكون اسمية وفعلية، وتعرب في محلّ نصب، شريطة أن تكون خبرية، وأن تتضمّن رابطاً يربطها بصاحب الحال حتّى يتحقّق المعنى بين الجملتين¹.

[illegible]

فالملاحظ أن أطفيش اختار في هذه العبارة أن تكون كلمة (طائفة) مبتدأ،
خبرها الجملة الفعلية (قد أهتمّهم أنفسهم) مع أن المبتدأ نكرة، فجاز ذلك لوقوعها بعد
واو الحال؛ كما أجاز أن يكون خبرها محذوفاً مقدّراً بـ(معكم) أو (منكم)، ومنه تفسّر
الجملة الفعلية التي تلت المبتدأ نعتاً له.

¹ - يراجع: ارتشاف الضرب: 364/2 وما بعدها، وشرح الكافية الشافية: 757/2 وما بعدها، وهمع الهوامع: 246/2.

[illegible]

3 - تفسير التفسير: 41/3 وما بعدها.

وجائز عند الزجّاج أن يكون الخبر مذكو

(يظنون)، ويكون المبتدأ متبوعاً بجمله (قد أهمتهم...) .

هذا ويفرّ أطفيش في نصّه أن يكون حرف (الواو) المقرون به الجملة الاسمية للحال مطلقاً، على عكس الألوسي البغدادي الذي زاد على كونه للحال أنّه قد يكون للاستئناف، فتكون جملة المبتدأ والخبر مستأنفة جيء بها لبيان حال المنافقين².

أما المبرّد، فقد قدّر (الواو) في تعامله مع هذه الآية تقدير (إن) كما فعل سيبويه، بمعنى: إذا طائفة في هذه الحال³.

ويظهر أن تحليل أطفيش لجملة المبتدأ والخبر المقرونة بواو الحال، كان تحليلاً سعى من خلاله إلى إبراز المعنى الذي أفادته في الآية الكريمة، فقد جاءت مبيّنة لفضاعة الهول مؤكدة لعظم نعمه سبحانه.

5- الحال المؤكدة:

اصطلاح النحاة على الحال المجيء بها لقصد التوكيد تسمية الحال المؤكّدة⁴، وهي التي يستفاد معناها بدونها فيمكن الاستغناء عن ذكرها؛ وتأتي هذه الحال مؤكدة لعاملها، ومؤكّدة لصاحبها، ومؤكّدة لمضمون جملة قبلها⁵.

وقد وقف أطفيش عند الحال المؤكدة في تفسيره لقوله تعالى:

6"

مرکزاً فی تحلیلہ النحوی علی کلمۃ (مستقیماً)، ما نصّه: "ہی حال مؤکدۃ لصاحبہا

¹ - يراجع: معانى القرآن وإعرابه: 403/1.

² - يراجع: روح المعاني: مج2: 425/4.

³ - المقتضب: 263/3، وارتشاف الضرب: 365/2، ويقدر سيبويه واو الحال بـ(إذ).

4 - ذكر أبو حيان أن الفراء والسهيلي ينكران وجود الحال المؤكدة. يراجع: ارتشاف الضرب: 337/2.

⁵ - يراجع شرح الكافية الشافية: 756/2، وهمع الهوامع: 244/2، والمقرب: 151/1، وارتشاف الضرب:

336/2 وما بعدها، وكتاب التعريفات، ص: 44.

6 - الأنعام: 126. وَتَمَّةُ الْآيَةِ: ﴿وَلَا يَكْفُرُ الْإِنْسَانُ بِمَا كَفَرَ﴾

وقد زاد الألوسي البغدادي² على كونها مؤكدة جواز أن تكون مؤسسة³،
العامل فيها معنى الإشارة.

وما يقال عن هذا التحليل النحوي الذي استعان به أطفيش في تفسيره للآية القرآنية، بتعيينه للحال وتوضيح نوعها، ذلك بتحليلها، كان فيما نرى يرمي به إلى تحليل قضية نحويّة خاصّة بأنواع الحال، توصل من خلالها إلى الكشف عن المعنى الذي أفادته كلمة (مستقيماً) التي تشترك في دلالتها مع لفظة (صراط)، من الآية نفسها.

[illegible][illegible]



الآتي: "الجملة حال بعد حال ممّا مرّ [جملة (كأ

المستتر في (يسمع)، أو مستأنفة، لا بدل كلّ من حلّ من قوله. (حال لم يسمعها) ولا عطف بيان له"¹.

فنتبيّن من هذا النصّ كيف يعتمد أطفيش التحليل النحويّ هنا أساساً ينطلق منه في تفسير الآية؛ وقد حرص فيه على بيان محلّ الجملتين الواردتين في الآية بعد الحال المفردة (مستكبراً)، فاختار فيهما أن تكونا في موضع الحال على التوالي من واحد، عمل فيهما النصب معاً بدون حرف عطف.

وما ذهب إليه أطفيش من أنّ تعدّد الحال من واحد، فيه خلاف ذكره أبو حيان في قوله: "إذا اتحد عامل الحال وذو الحال، وتعدّدت هي نحو: جاء زيدٌ مسرعاً ضاحكاً، ففي كونهما حالين خلاف"². ثمّ ذكر المنع لأبي عليّ الفارسي، والجواز لابن جبّي³.

وقد أجاز ابن مالك أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعداً⁴، نحو: جاء زيد راکباً مفارقاً عامراً مصاحباً عمرّاً.

كما استدرك أطفيش أن تكون الحال في الجملة الثانية من الضمير المستتر في الفعل (يسمع)، وعليه يكون تعدد الحال من غير واحد؛ وأجازها أيضاً مستأنفة، مستبعداً بذلك كونها بدل كلّ من كلّ أو عطف بيان على الجملة التشبيهية الأولى، ردّاً على من رأى فيها ذلك كالألوسي البغدادي⁵ الذي اعتمد هذا الوجه من الإعراب وأجازه في الآية الكريمة.

ثانياً: التمييز.

¹ - تيسير التفسير: 155/11 وما بعدها.

² - ارتشاف الضرب: 358/2.

³ - المصدر نفسه: 358/2.

⁴ - يراجع: شرح التسهيل: 348/2.

⁵ - أجاز الألوسي البغدادي أن تكون الجملة التشبيهية بدل كلّ من كلّ أو عطف بيان على الأولى، كما أجازهما معاً مستأنفتين. يراجع روح المعاني: مج 11: 105/21.

للتمييز مجموعة من التسميات¹، وقد تحد

كتاب (تيسير التفسير)، إذ بلغ تسع عشرة آية (19) ، احترف ان درسها حسب ما يأتي:

1- التمييز المفسر لجملة الذم (ساء):

تناول أطفيش التمييز المفسر لجملة الذمّ (ساء) في تفسيره لقوله تعالى:

"فعل ماضٍ، فاعل اسم موصول؛ أو حرف مصدر، أي: ساء حكمهم، والمخصوص محذوف،
بتميز وهو (ما) نكرة موصوفة، و(يحكمون) صفة. أو (ساء حكمهم الذي يحكمونه)،
أي: هذا؛ أو من باب (ساء) التي لامخصوص لها، ويؤيده أن التي لها مخصوص
يكون فاعلها معرّقا بـ (ال) الجنسية، أو مضافاً إلى ما هي فيه"⁴.

فنراه قد جاء في توظيفه النحوي لتفسير هذه الآية مركزاً على (ما)، وقد فسّر إعرابها من عدّة أوجه؛ الأول منها: اختار فيه أن تكون تمييزاً مفسّراً للمخصوص بالذمّ المحذوف المقدّر بـ(هو)، وعليه جاءت جملة الفعل والفاعل (يحكمون) صفة لها، كون (ما) نكرة موصوفة.

¹ - يسمّى أيضًا التبيين، والتفسير، والمميّز، والمبين، والمفسّر. يراجع شرح التسهيل: 379/2، والمقتضب: 32/3، وحاشية الصبان: 288/2، وشرح شذور الذهب: 230، والمفصل ص 65، وهمع الهوامع: 262/2.

2 - انظر هذه المواضع في الجدول ص: من هذه الرسالة.

[illegible]

4 - تفسير التفسير " 469/4 وما بعدها.

الثاني: أجاز فيه أن (ما) في الآية وردت

[illegible]

وردّ أبو حيان هذا ردّاً قويّاً، فقال: "وهذا قول من شدا يسيراً من العربية، ولم يرسّخ قدمه فيها، بل إذا جرى (ساء) مجرى نعم وبئس كان حكمها سواء لا يختلف في شيء البتة من فاعل مضمّر أو ظاهر، وتمييز، ولا خلاف في جواز حذف المخصوص بالمدح والذمّ، والتمييز فيها لدلالة الكلام عليه؛ فقوله: لأن المفسّر هنا مضمّر ولا بدّ من إظهاره باتفاق النحاة إلى آخره كلام ساقط، ودعواه الاتفاق مع أن الاتفاق على خلاف ما ذكر، عجب عجاب"³. فاعتراضه يبدو واضحاً من خلال هذا النصّ.

الثالث: رشح فيه أن تكون (ما) مع الفعل (يحكم) وفاعله المتصل به مصدرًا منسبًا، مع حذف المخصوص المقدّر هذه المرّة بـ(هذا).

وقد أفادنا أطفيش برأي آخر ختم به تحليله، ذكر فيه أنّ (ساء) قد يجيء بها في الكلام دون مخصوصها، منبّها إلى أنّ الأصل في المخصوص أن يكون معرّفًا بـ(ال) أو مضافًا.

فنرى أن أقوم طريق سلكه أطفيش في الوقوف على معنى الآية توظيفه لعلم النحو؛ كما نلاحظ في جملة هذه الأوجه التي أتى بها لكلمة (ما) أنه اكتفى بتعدادها وحصرها، دون أن يعقب عليها؛ ولا يفسر هذا تفسيراً سليماً، وإنما يرجع عدم تعقيبها عليها وانتقاء المناسب منها إلى كونها تصلح جميعها لإفادة معنى الآية.

1 - الأعراف: 177.

2 - المحرّر الوجيز: 358/5.

3 - البحر المحيط: 656/4.

2- التمييز المحوّل عن الفاعل:

درس أطفيش التمييز المحوّل عن الفاعل في تفسيره لقوله تعالى:

"□□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□"

□□□□□□□□ "1؛ فأورد له التحليل النحوي الآتي: "نصب (رحمة) و(علماً) على

التمييز المحوّل عن الفاعل، أي: وسعت رحمتك وعلمك، أي: رحمتك وعلمك

واسعان كلّ شيء، وذلك مبالغة إذ جعل ذاته واسعاً لكل شيء، والوسع للرحمة

والعلم، وكأنه قيل: أنت ذو الرحمة والعلم والواسعين كلّ شيء"2.

فنراه قد حرص في هذا التحليل على الوصول إلى صحّة المعنى، بالنظر إلى

قواعد الإعراب؛ ولم يكتف بتوضيحه أن النصب قائم على التمييز، بل رجع إلى

الأصل في الكلمتين المنصوبتين، وهو رفعهما على الفاعلية، فالمعنى الذي أراده

أطفيش هو: وسعت رحمتك كلّ شيء، وعلمك كلّ شيء.

ومن ثمّ يتبيّن أن وقوفه عند كلمتي (رحمة) و(علماً) كان رغبة منه في التقرب

أكثر إلى ما توحى إليه دلالتهما في الآية، فقد أفادت المبالغة، كما دلّتا على قدرته

تعالى الواسع كلّ شيء.

3- التمييز المحوّل عن المفعول:

ورد في قوله تعالى: "□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□"

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□ "3؛ فتعامل مع هذه الآية موظفاً تحليلاً نحوياً، هذا نصّه:

(عيوناً)، تمييز محوّل عن المفعول، أي: فجّرنا عيون الأرض، والتمييز بعد الإبهام

أدخل في النفس، لأنه يرد على النفس وهي منتظرة له. ومانع تحويل التمييز من

1 - غافر: 07. ونصّ الآية: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْكُمْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزُ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ الْمُؤْمِنُونَ غَرْبَهُمَا فَأَخَذُوا بِمُخْرَجِ الْمَدِينَةِ لِيُتَّخَذَ مِنْهُمَا مَسْجِدٌ وَإِنْ نَبَأَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْهُمْ تَتَمِيمًا﴾. تفسير القمري: 12/325 وما بعدها.

2 - تفسير التفسير: 12/325 وما بعدها.

3 - القمري: 12. وتتمّة الآية: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْكُمْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزُ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ الْمُؤْمِنُونَ غَرْبَهُمَا فَأَخَذُوا بِمُخْرَجِ الْمَدِينَةِ لِيُتَّخَذَ مِنْهُمَا مَسْجِدٌ وَإِنْ نَبَأَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْهُمْ تَتَمِيمًا﴾.



المفعول يجعل (عيونًا) حالاً، وفيه أنه جامد؛ أو (صيرنا)، وفيه أن الأصل عدم التضمين، وأن صيرنا الأرض عيوناً مجار، لأن العيون بعض الأرض لا كلها¹.

فناه قد جاء في توظيفه النحوي لتفسير هذه الآية مركزاً على كلمة (عيوناً)؛ وقد اختار أن يكون النصب فيها على التمييز المحوّل عن المفعول، فالمعنى المقصود في الآية: فجّرنا عيون الأرض، بإضافة الأرض إلى العيون.

هذا ويشير أطفيش إلى أن النصب فيها قد يخرج عن التمييز، فيكون على الحالية مع أنها جامدة، وقد مرّ الكلام عن الحال الجامدة أثناء دراستي توظيف الحال في (تيسير التفسير).

وأضاف أيضاً أن الفعل (فجّر) قد يكون متضمناً لمعنى فعل آخر اختاره في تفسيره (صير) المتعدي إلى مفعولين، وعليه يكون النصب على المفعولية، جاء في الرتبة ثانياً. غير أنه عقب مباشرة بعد هذا الرأي، مستبعداً التضمين في الآية.

وترجيح أطفيش التمييز لما يراه مناسباً وأقرب إلى المعنى الدقيق، فمدلول الكلمة في الآية جاء كما يفسّره لفكّ الإبهام عن الجملة التي سبقتها وهي (فجّرنا الأرض)، وبالتالي اتضح المعنى أكثر.

ثالثاً: المستثنى المنسوب:

أسلوب الاستثناء في عرف النحاة هو إخراج الثاني ممّا دخل فيه الأول، بأداة من الأدوات التي جعلها العرب لذلك، أبرزها (إلا).

والمستثنى يطلق على المتصل وعلى المنقطع، فالمتصل هو ما كان فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، والمنقطع هو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه؛ يقول ابن السراج: "ليس منهاج الاستثناء المنقطع منهاج الاستثناء الصحيح، لأن الاستثناء الصحيح إنما هو أن يقع جمع يوهّم أن كلّ جنسه داخل فيه،

¹ - تيسير التفسير: 187/14.

ويكون واحد منه أو أكثر من ذلك، ولم يدخل في

ليعرف أنه لم يدخل فيهم، نحو: جاء القوم إلا زيداً .

درس أطفيش المسئتي المنسوب في أربع وعشرين آية (24)²؛ ومما جاء في (تيسير التفسير) من أمثلة توظيفه لهذا النوع من المنصوبات، وقوفه عند كلمة (من) في تفسيره لقوله تعالى: "□□□□□□□□ □□□□ □□□□□□□□" ³؛ قال: "إن فسّرنا (من ظلم) بمن فرط منه ذلك من الأنبياء كان الاستثناء متصلاً؛ ومحلاً (من) على الانقطاع النصب، وعلى الاتصال الرفع، وجاز النصب"⁴.

فقد نبّه أطفيش في هذا النصّ أنه يجوز في (من) النصب والرفع، وفصل بأن يكون النصب على الاستثناء المنقطع، والرفع على الاتصال مع جواز النصب كذلك؛ ويفسر هذا كون المستثنى بالإلا في الآية ورد تامّاً مذكوراً فيه المستثنى منه في قوله تعالى:

□ □

"⁵، الظاهر من خلال هذه الآية أن المستثنى (من) غير موجب إذ يتقدم عليه نفي، لهذا جاز فيه النصب كما جاز فيه الرفع؛ لأن عدم التصريح بالنفي يقوّي النصب.

فيظهر أن تحليل أطفيش لكلمة (من) كان تحليلاً يرمي به إلى إظهار حقيقة الاستثناء المراد به في الآية، لأن الاستثناء المتصل والاستثناء المنقطع في الدلالة على المعنى لا يشتركان، فكلّ معناه الخاصّ به، والدليل ما استعان به في فاتحة نصّه الموظّف أعلاه، وهو أداة (إن).

ورأيت أن أذكر هذه المسألة في المنصوبات لكونها مبنية على الخلاف في تمييز المستثنى المنقطع من المتصل؛ كما اكتفيت أيضاً بدراسة هذا المثال كون

¹ - الأصول في النحو: 290/1 وما بعدها.

2 - انظر هذه المواضع في الجدول ص: من هذه الرسالة.

[illegible][illegible]

4 - تيسير التفسير: 317/10.

5 - النمل: 10.

تعرّض أطفيش إلى دراسة خبر كان وأخواتها في (تيسير التفسير) في إحدى وعشرين آية (21)¹، من ذلك ما جاء به عند تفسيره لقوله تعالى:

□□□□□□□□ "2؛ قائلاً: " (له) متعلق بـ(يكن)، أو بمحذوف حال من (كفوًا)،
و(كفوًا) خبر مقدّم، و(أحد) اسم (يكن)" 3.

يلاحظ أنّ اهتمام أطفيش في الآية كان متمثلاً في توضيح خبر (كان) المتقدّم على اسمها، فاختار أن يكون الخبر في الآية كلمة (كفوًّا)، مستبعدًا بذلك مجيء الجار والمجرور (له) خبرًا لـ (كان)؛ وقد اعتمد في هذا الوجه على جواز التعليق بـ(كان) مع كونها دالة على الحدث، فهو يشير إلى كونها دلت على الحدث ولم تعمل، على عكس بعض النحويين الذين رأوا أنها لا تعمل في ظرف ولا مجرور كونها لا تدلّ على الحدث؛ وفي هذا يقول أبو حيّان: "واختلفوا هل تعمل في الظرف، والمجرور، والحال، فقليل لا تعمل، وقيل تعمل، وينبغي أن يكون هذا الخلاف مرتّبًا على دلالتها على الحدث أو لا تدلّ عليه"⁴.

كما استبعد أبو حيان أيضاً أن تكون (كان) قد عملت في الجار والمجرور،
فرجّح أن يكون خبرها كلمة (كفوًّا)، وأتى بتحليل اعتمد فيه على تفسير المعنى أكثر،

¹ - انظر هذه المواضع في الجدول : ص ، من هذه الرسالة.

2 - الخلاص: 04.

3 - تفسير التفسير: 430/16.

4 - ارتشاف الضرب: 75/2. وذكر أبو حيان أن مذهب المبرد وابن السراج والفارسي، وابن جني، والجرجاني، وابن برهان، وأبي علي، كونها لا تدلّ على الحدث، فلا تعمل في ظرف ولا مجرور.

قال: "ولا يشكّ من له ذهن صحيح أنه لا ينعقد د"

تأخر (كفوًّا) وارتفع على الصفة، وجعل (له) خبراً، لم يبعد منه حرام .

فالظاهر عنده أن المعنى في الآية منعقد على كلمة (كفوًّا).

وقد زاد ابن عطية أثناء تعامله مع الآية احتمالاً آخر، رشّح فيه أن يكون

النصب في (كفوًّا) دالا على الحال²؛ سوَّغ تنكير صاحبها تقدّم الحال عليه.

ومن هنا نتبين كيف كان اختيار التوظيف النحويّ لديه مقياساً هاماً ساعده على

تحديد المعنى في الآية القرآنية، اعتمادًا على التحليل النحويّ الذي ما كان ليوظفه

أطفيش لولا الغموض الذي تشهده الآية؛ فافتضى المعنى إلغاء الجار والمجرور من

كونه خبراً لـ (كان)، وبات واضحاً.

ومما جاء في (تيسير التفسير) أيضاً أمثلة توظيف أطفيش للنحو، وقوفه عند

خبر کان فی تفسیرہ لقولہ تعالیٰ: "□□□□ □□□□□□ □□□□ □□□□"

[illegible]

"³ قال: " (ملائكة) فاعل (كان)، و(يمشون)

نعت، و(مطمئنين) حال من الواو؛ أو (ملائكة) اسمه، و(في الأرض) خبره،

و(يمشون) نعت، و(مطمئنين) حال من الواو؛ أو الخبر (مطمئنين) "4.

فالظاهر أن أطفيش في هذا النصّ الذي أتى به عند تفسيره للآية، قد أجاز في

(كان) أن تكون تامّة، وناقصة؛ واختار في بداية تحليله أن تكون تامّة، فاعلها كلمة

(ملائكة) منعوت بجمله الفعل والفاعل (يمشون)، والاسم المشتق (مطمئنين) حال من

واو (يمشون)، كما هو ظاهر في نص الآية.

¹ - البحر المحيط: 573/10.

2 - يراجع المحرّر الوجيز: 604/15.

3 - الاسراء: 95. وتَمَّة الآية:

☹️👉🌀④🔲⚡Ⓜ️② 🟩🗨️👉🔲①🔻🔲🔳eg👉🔲✌️ ♠️❖🔲🔳🔲② "🔲0🔲🌀👉🔲⚡Ⓜ️🔲

• ↻ ⏪ ⏩ ⏴ ⏵ ⏶ ⏷ ⏸ ⏹ ⏺ ⏻ ⏼ ⏽ ⏾ ⏿

4 - تيسير التفسير: 261/8.

فيظهر أن أطفيش في هذا التحليل النحويّ الذي خصّه بـ(كان) وما تلاها، والذي أجاز فيه كلّ الأوجه الإعرابية التي ذكرها، دون أن ينتقي المناسب منها، كان تحليلاً يرمي به إلى إظهار حقيقة تواجد الملائكة في الأرض، على أنها ساكنة فيها كسكنى الإنسان في وطنه، مطمئنة إلى الدنيا ولداتها.

التحليل النحوي الآتي: "لا إله إلا الله"، نائب فاعل (قيل)، و(يستكبرون) جواب (إذا)، والمجموع خبر (كان)، و(كان) وما بعدها خبر (إنّ). وهذا أولى من أن تقول: (يستكبرون) خبر (كان) مغن عن جواب (إذا)" ².

فيتبيّن من خلال توظيفه النحويّ كيف يحرص على بيان خبر (كان) في الآية؛ وقد رجّح في تحليله أن يكون مجموع ما ورد بعد (كان) خبراً لها، على أن تكون جملة الفعل وفاعله (يستكبرون) هي الخبر المغني عن جواب (إذا)؛ فالظاهر أنه

2 - تيسير التفسير: 100/12 وما بعدها.

يختار في جملة (يستكبرون) أن تكون جوابًا لـ)
بات المعنى في الآية واضحًا.

خامسا: خبر الحروف العاملة عمل (ليس).

كان وقوف أطفيش عند خبر الحروف العاملة عمل (ليس) في أربعة مواضع¹ من تفسيره (تيسير التفسير)، من ذلك ما جاء به عند تفسيره لقوله تعالى:

[illegible]

نصّه:"(حاجزين) خبر (ما)، وجمع لأن (أحد) منكر عامّ للنفي قبله"³.

فالظاهر في نصّه أنّ (ما) في الآية الكريمة عاملة جرت مجرى (ليس)، اختار أن يكون خبرها كلمة (حاجزين) المجموعة جمع سلامة؛ وقد فسّر مجيئها في صيغة الجمع بأنّ كلمة (أحد) لها معنى الجماعة، إذ تقع في النفي العام للواحد والجمع والمذكر والمؤنث، ومثل بقوله تعالى: "□□□□□□□□□□□□~□□□□□□□□□□"

"⁴، ومثله أيضاً قوله:" □□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□ □□□□□□□□

[illegible]

5" . □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □

وللزمخشري رأي في هذه المسألة، فقد رجّح أن تكون كلمة (حاجزين) تابعاً لكلمة (أحد)، فيكون التابع نعتاً⁶، ومنه يجعل حرفا الياء والنون علامة للجرّ لفظاً لا للنصب، لأن المنعوت مجرور لفظاً، والأصل الرفع في كليهما. وهذا ما لم يوظّفه أطفيش في تحليله، كما هو مبين أعلاه.

¹ - انظر هذه المواضع في الجدول : ص من هذه الرسالة.

2 - الحاققة: 47.

3 - تيسير التفسير: 278/15.

4 - البقرة: 285.

5 - الأحزاب: 32.

6 - يراجع الكشف: 155/4.

كما استطاع أطفيش كذلك أن يكشف لنا من خلال هذا التوظيف النحويّ الذي جاء به عند كلمة (حاجزين) دقة ألفاظ اللغة العربية، خاصّة من حيث دلالتها على الإفراد والجمع.

أتى أطفيش عند هذا النوع من المنصوبات في كتابه (تيسير التفسير) في أربعة مواضع¹؛ ثلاثة منها ورد الخبر فيها مع الفعل (عسى)، وواحد مع الفعل (كاد).

فاخترت أن تكون دراستي لخبر أفعال المقاربة على النحو الآتي:

خبر (كاد) ب (أن)؛ فكان تحليله كالآتي: "من خطأ المحدثين أنهم لا يكادون ينطقون
بخبر (كاد) غير مقرون ب (أن)، مع أن قرنه قليل، وأنهم دائماً يقولون: مثني مثني،
ولا يقتصرون على مرة، حاشاه صلى الله عليه وسلم عن ذلك"³.

فالأوضح من هذا النصّ أنّ أطفيش اعتمد فيه توضيح مسألة تتعلّق بخبر
(كاد)، إذ لا يرضى عمّن يقرن الخبر في باب (كاد) بـ (أن)؛ وهو الأصل، لأنّ (كاد)
الشائع في خبرها وروده غير مقرون بـ (أن)، على عكس الفعلين (حرى) و(اخلوق)،

3 - تيسير التفسير: 144/1.

3 - تفسير التفسير: 306/13.

والملاحظ في (عسى) أن ضمير الخطاب

ذكر أبو حيّان أن اتصال الضمير بها لغة الحجار، وبنو نمير لا يحقون بها الضمير .
وعن أحد النحويين أن ترك الإضمار أجود في هذا كله، إلا أن يكون ما قبله (ما)، أو
(قد)، أو (هل)، فلا بدّ من الإضمار²، وقد استشهد بهذه الآية.

ويبدو أن الاستفهام غير معنى (عسى)، فالخطاب في الآية وارد على سبيل التوبيخ، وتوقيف الذين في قلوبهم مرض على سوء مرتكبهم.

كما يمكن لنا أن نلمح للشيخ أطفيش وقفة أخرى مع خبر (عسى)، لا تختلف

عن سابقتها؛ في تفسيره لقوله عز وجل: "□□□□ □□□□□□□□ □□□□"

3" مستعيبًا في ذلك بعلم النحو؛ قائلًا: "أن

ويبدله خبر (عسى)، أي: تبديلاً، أي: ذا تبديل، أو مبدلاً، أو عسى أمر ربّه التبديل، وما قبل (إن) وبعدها مغن عن جوابها⁴.

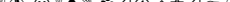

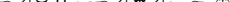
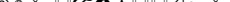

فالظاهر في الآية أن (عسى) فصلت عن خبرها بالشرط الذي هو (إِنْ طَلَقَنَّ)، واستغني عن جواب (إِنْ) الشرطية، مثل ما مرّ مع المثال الأول.

غير أنَّ (عسى) في هذه الآية لم يتَّصل بها ضمير خطاب، فاسمها هو (ربّه)، اسم ظاهر مضاف إلى ضميره.

والنظر فيما أسهمه التوظيف النحوي لدى أطفيش في هذه الآية، يجعلنا نقول إنه كان إسهامًا ضروريًا وهادفًا، فقد استطاع أن يكشف به عن المعنى ويوجّهه، بعد أن تبين أنه لا جواب لـ(إن) في الآية؛ فاكتمل المعنى بـ(عسى) واسمها وخبرها، وبات الخطاب واضحًا.

¹ - البحر المحيط: 471/9.

² - هو محمد بن الحسن بن دريود المتوفى سنة 321هـ، يراجع: ارتشاف الضرب: 124/2.

3 - التحريم: 05. وثمة الآية:     

4 - تيسير التفسير: 164/15.

3 - تيسير التفسير: 353/6 وما بعدها.

أما الوجه الثاني: فقد فصل فيه أطفيش بين (أنَّ

ناصبية للاسم بعدها الذي هو الاسم الموصول (ما)؛ وبالتالي استبعد ان تكون (ما) مصدرية معلاً بمصدرية (أنّ) قبلها.

ويفسّر وقوف أطفيش عند كلمة (ما) بالذات دون غيرها، بأنّ دلالة الآية كلّها متوقّفة عندها، إذ توحى هذه الكلمة إلى أنّ ما أنزل ثابت بعلم الله وحده لا علم فيه لغيره، كما هو موظّف في التحليل أعلاه.

2- اسم (أنّ) ضميراً للشأن.

نجدہ فی تفسیرہ لقولہ تعالیٰ: " □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□

[illegible]

فحاصل هذا التحليل أنّ اطفيش ذهب إلى أنّ (أنّ) هي المخففة من الثقيلة، وقدّر اسمها بالشأن.

وما ذهب إليه اختلف فيه النحويون؛ فمذهب البصريين على وجهين في هذا، الأول: الإعمال، وتكون كالمشددة، فتعمل في الظاهر، وتعمل في مضمّر لا يلزم أن يكون ضمير شأن، بل يمكن تقديره بغيره إذا أمكن⁴. والكوفيون يمنعونه، فمذهبهم أنّها إذا خففت ألغيت، فلا تعمل عندهم، لا في ظاهر ولا مضمّر.

1 - الجنّ: 07.

2 - ذكرها اطفيش في تحليله بكسر الهمزة، أي: واسم (إن).

3 - تفسير التفسير: 335/15.

4 - مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾ [الصافات: 104]، قال سيبويه: بأنك قد صدقت. يراجع الكتاب: 163/3، وارتشاف الضرب: 151/2 وما بعدها، والمساعد على تسهيل الفوائد، شرح منقح مصفى للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، ط2 (2001م): 330/1.

والثاني: وهو الإهمال، فتكون حرقاً مص

الظاهر ولا في المضمر، سواء كان ملفوظاً به، أو مقدرًا؛ ولئليها الجملة الاسمية والفعلية¹.

والملاحظ أنَّ (أَنْ) تلتها جملة فعلية، فصلٌ بينها وبين الفعل بـ (لن)، لأنه دالٌّ

على مستقبل، والمستقبل هنا منفيّ، فإن كان موجباً فبالسين أو سوف². ومثل هذه

الحالة في القرآن الكريم قوله تعالى: "□□□□□□□□□□"





























































































































































[illegible]

هذا ويشير أطفيش إلى أنّ هذه الجملة سدّت مسدّ مفعولي فعل الظنّ؛ كما أجازها أيضًا أن تكون مفعولا به أولاً، وعليه حذف الثاني وجوباً؛ وقدّر المعنى: ظنّوا كما ظننتم انتفاء بعث الله أحداً ثابتاً. والإعمال فيهما للأول كما مرّ.

ونجد أطفيش في ما ذهب إليه عند تفسيره للآية الكريمة حريصاً على النظر إلى صحّة المعنى؛ ولذا ربّما كان تفسيره تفسير معنى لا بيان إعراب، لأنّه قدّر ضمير الشأن، ولم يتعرّض في تحليله إلى آراء النحويّين البصريين والكوفيّين في مسألة تخفيف (أنّ). والظاهر في تحليله أنّه متأثر برأي البصريّين.

3- اسم (كأنّ) المخففة.

¹ - ارتشاف الضرب: 151/2 وما بعدها.

2 - ذكر ابو حيان أن الجملة الفعلية إن كانت مصدرة بفعل جامد أو دعاء، لم يفصل بينه وبين (أن) المخففة، نحو قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾                                                                                                                                                             

3 - القیامة: 03.

بحث أطفيش مسألة اسم (كأنّ) المخففة

": فاورد فيه تحليل

نحوياً مختصراً، هذا نصّه: " (كأنّ) مهملة لمّا خفّفت، أو اسمها ضمير الشأن، وهو المشهور"².

فنراه في نصّه يعرض لمسألة تخفيف (كأنّ) رأيين اثنين، الأول منهما: إلغاء عملها، وهو ما ابتدا به تحليله؛ وبحثّي هذه المسألة فوجدت أنّ ما ذهب إليه هو رأي للكوفيّين³.

أما الثاني:

فإبقاء عملها، وهو مذهب البصريين⁴، وقد خصّها أطفيش بضمير الشأن مقدّراً فيها.

وما يجدر الوقوف عنده، قوله: "وهو المشهور"؛ فالظاهر أنّه لم يقصد في توظيفه لهذه العبارة أن المشهور هو ما ورد عن المفسّرين في تفسيرهم للآية، بل المشهور عنده أن القاعدة النحويّة في مسألة تخفيف (كأنّ) مفادها أن يقدر فيها ضمير الشأن.

ويبدو أن البصريين على وجهين في هذا، فمنهم من أجاز عملها في المضمّر⁵؛ وقد بحثت في كتاب (تيسير التفسير) فوجدت لأطفيش تفسيرًا جمع فيه

هذين الوجهين، عندما تناول قوله تعالى: "□□□□□□□□ □□□□"

6؛ فقد جاء تحليله كالآتي: " (كأن) مخففة،

[illegible]

2 - تيسير التفسير: 433/6.

3 - يراجع: ارتشاف الضرب: 153/2.

4 - المصدر نفسه من الصفحة نفسها.

⁵ - المصدر السابق: 153/2، والمساعد على تسهيل الفوائد: 332/1.

6 - الجائية: 08. ونص الآية: ① ② ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ⑲ ⑳ ㉑ ㉒ ㉓ ㉔ ㉕ ㉖ ㉗ ㉘ ㉙ ㉚ ㉛ ㉜ ㉝ ㉞ ㉟ ㊱ ㊲ ㊳ ㊴ ㊵ ㊶ ㊷ ㊸ ㊹ ㊺ ㊻ ㊼ ㊽ ㊾ ㊿ ① ② ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ⑲ ⑳ ㉑ ㉒ ㉓ ㉔ ㉕ ㉖ ㉗ ㉘ ㉙ ㉚ ㉛ ㉜ ㉝ ㉞ ㉟ ㊱ ㊲ ㊳ ㊴ ㊵ ㊶ ㊷ ㊸ ㊹ ㊺ ㊻ ㊼ ㊽ ㊾ ㊿

ويعود بنا أطفيش مرة ثانية إلى المشهور، وهو أن يكون اسمها ضميراً للشأن؛ ليختم تحليله برأي آخر ذكر فيه أنه لا عمل لـ(كأن) في الآية.

ثامنا: اسم (لا) النافية للجنس.

[illegible]

1 - تيسير التفسير: 177/13.
2 - الجاثية: 07.
3 - يراجع/ الجدول ص: ، من هذه الرسالة.
4 - ص: 59.
5 - تيسير التفسير: 215/12.



فالواضح من هذا النصّ أنّ أطفيش قد ادّعى

القرآنية المذكورة أعلاه عند كلمة (مرحبًا) لإفاده معنى الآية، فقد جاء كما يقول الشيخ أطفيش اسمًا لـ(لا) التي اختارها أن تكون نصًّا على نفي الجنس.

فهذا الوجه من الإعراب أولى عنده من أن يقدر لـ(مرحبًا) فعل؛ وكأنّ أطفيش بهذا التحليل قد ردّ على أبي حيّان الذي فسّر النصب في كلمة (مرحبًا) بفعل واجب الإضمار قدره في الآية (ايت) ¹، دون أن يشير إلى جواز أن تكون (لا) نصًّا على نفي الجنس.

ويبدو أن اسم (لا) في الآية تعلّق به الجار والمجرور (بهم) على حدّ تعبير أطفيش؛ فخيرها محذوف قدره شبه الجملة (عندنا) أو (لهم).

فيكون لهذا التوظيف النحويّ الذي استعان به أطفيش، والذي درس فيه اسم (لا) نافية للجنس عند تفسيره لكلمة (مرحبًا) فضل وأثر في توضيح المعنى المقصود من الآية، وهو الدلالة على علوّ فوج على آخر يوم القيامة.

تاسعا: التوابع في حالة النصب.

تعرّض أطفيش إلى دراسة التوابع في حال النصب في مواضع عديدة²، أغلب هذه التوابع كان للمفعول به؛ وقد اخترت من جملة ما ورد من هذه التوابع توظيف ما يلي:

1- التوكيد للمفعول به.

¹ - يراجع: البحر المحيط: 169/9.

² - وزعتها، في الإحصاء، مع أنواع المنصوبات.

تناوله أطفيش عند تفسيره لقوله تعالى: '

"¹؛ أوضحه في النصّ الآتي:" (يومئذ) بدل من (إذا
دُكِّت)، ولم يجعل توكيداً لفظياً للاختلاف بين (إذا) و(إِذْ)، فإذا للاستقبال، وإِذْ للمضي
لتحقق وقوع المستقبل. ويجوز جعله توكيداً لفظياً لـ(يومئذ) بمعنى: إِذْ جيء بجهنّم.
ويجوز تقدير (يوم إذا) في الموضعين، فنونٌ (إذا) وحذفت ألفه، وكسر ذاله للساكن،
ويناسب ذلك قوله: (إذا دُكِّت)"².

يلاحظ من خلال هذا التحليل النحويّ الذي وظّفه أطفيش لهذه الآية أنه أراد أن يصل به إلى صحّة المعنى دون أن يخرج عن قواعد الإعراب؛ إذ يرى أنّ كلمة (يومئذٍ) بدل من (إذا دكّت)³، مفسّراً عدم جعلها توكيداً لفظياً بالاختلاف الحاصل بين (إذا) و(إذ)، ف(إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان، على عكس (إذ) الذي يفيد تحقق وقوع ذلك المستقبل، كما مرّ؛ غير أنه لم يمنع أن تكون هذه الكلمة توكيداً لفظياً لكلمة (يومئذٍ)، لتساويهما في دلالة (إذ) فيهما.

هذا ويعود بنا أطفيش مرةً أخرى في تحليله، ليجيز لنا أن تكون كلمة (يومئذٍ) توكيداً لفظياً لقوله (إذا دُكَّتْ)، محلاً لتتوين العوض الحاصل في الكلمة، إذ أجاز في الكلمة المركبة (يومئذٍ) تقدير: (يوم إذا)، فنون (إذا) مع حذف ألفه وكسر ذاله، فتتناسب المعنى مع قوله: (إذا دُكَّتْ).

ومن هنا نتبيّن أن أقوم طريق سلكه أطفيش في الوقوف على معنى الآية
توظيفه لعلم النحو، فقد بدا في تفسيره حريصاً على أن يكون المعنى واضحاً مكتملاً ،
مستقصياً بذلك كلّ وجوه الإعراب المناسبة لبيان معنى هذه الكلمة في الآية.

1 - الفجر: 23.

2 - تيسير التفسير: 217/16 وما بعدها.

3 - الفجر: 21. ونصّ الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَءُوا الْحَدِيثَ الشَّعَرِ﴾

3 - يراجع البحر المحيط: 597/4.

[illegible]

نصّه: "(لؤلؤًا) معطوف على المفعول الثاني في

للابتداء لا للتبعيض، وعدّينا (يحلّي) لواحد، قدّربا. يعصون تولوا .

فنجده يرشّح في كلمة (لؤلؤاً) – التي صوّب تحليله نحوها- أن تكون معطوفة على

المفعول الثاني، الذي عرض له وجهين اثنين، هما:

الأول:

أن يكون هذا المفعول الثاني محذوفًا، قدّره في الآية: حُلِيًّا، أو شيئًا، أو أساور؛ نعت بالجار والمجرور (من أساور).

الثاني:

أن تكون كلمة (أساور) مفعولا ثانياً، ومنه (من) زائدة صلة في الإثبات، فالجرّ باللفظ لا بالمحلّ.

يذكر أن المفعول الأول وارد في الآية نائب فاعل، فالفعل المضارع (يُحَلَّى) جاء على صيغة المبني للمجهول.

وزاد أطفيش في خاتمة تحليله جواز أن يحمل نصب (لؤلؤًا) على إضمار فعل، قدره: يعطون لؤلؤًا؛ واشترط في هذا الوجه أمرين اثنين: أن يكون حرف الجرّ (من) للابتداء لا للتبويض، ويعدّي الفعل (يحلّي) لواحد فقط.

واعتمد الزمخشري هذا الوجه من الإعراب في تفسيره لهذه الآية، فقدّر الفعل (يؤتون)²، أي: يُؤْتُونَ لَوْلَا.

والواضح من هذا النصّ أنّ أطفيش قد اختار توظيف النحو في تعامله مع الآية القرآنية المذكورة أعلاه عند كلمة (لَوْلَا) لإفادة معنى الآية، فقد وقف من خلاله على

وقف أطفيش عند البذل من المفعول به في تفسيره لقوله تعالى: "

فقد قدّم أطفيش في هذا النصّ وجهًا واحدًا في إعرابه لجملة (إنه غفور رحيم)، وهو أنها واردة في محلّ نصب بدل من المفعول به (الرحمة)، مغفلاً بذلك تفسيره لجملة (أنه) وما يليها، مع أنها سبقت جملة إنّ واسمها وخبرها التي ركّز عليها في تحليله؛ على عكس ابن عطية الذي أتى بتحليل نحويّ مخالف لما وجدناه في (تيسير التفسير)، فقد ذهب في تفسيره للآية إلى أنّ جملة (أنه..) الأولى بدل من (الرحمة)، وجملة (إنه غفور رحيم) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فأمره أنه غفور رحيم؛ وبين أنّ ما ذهب إليه مذهب لسيبويه³.

3 - يراجع: المحرّر الوجيز: 215/5. وق ذكر ابن عقيل هذا الوجه من الإعراب كذلك في تعامله مع الآية. يراجع: شرح ابن عقيل: 284/1.

وَيُفسّر إغفال أطفيش توظيف هذا الرأي

يطلع على تفاسير غيره في تعامله مع الآية، وإما أنه اصنع على هذا الرأي ولم يفتع به، فلا حاجة له إلى توظيفه في تفسيره للآية.

وعلى كلّ، يبدو أن أطفيش من خلال هذا التوظيف النحويّ الذي وقف فيه عند هذا النوع من التوابع، بيّن به معنى الآية وتفسيرها، فقد أفادت هذه الآية أن الله تعالى غافر للذنوب قابل للتوبة، مع التأكيد على ذلك، ففائدة توظيف البديل في الآية تأكيد للمعنى فيها.

6- البَدَلُ من اسم (إنّ).

[illegible]

يبدو أن ما يحرص عليه أطفيش في نصّه، تفسير حركة الكسر في كلمة (جَنّات) بالرجوع إلى ما سبقها، وهو قوله تعالى: "وَالْجَنَّةُ الَّتِي كَانَتْ تُدْعَىٰ لَهُنَّ الْغَايَةِ" 3.

فقد بيّن فيها وجهين من الإعراب، الأول:

أن يكون الكسر علامة جرّ، فيكون التابع في الآية بدلا من المجرور قبلها، وهو كلمة (مآب) المجرورة بالإضافة.

1 - ص: 50.

2 - تفسير التفسير: 210/12.

3 - ص: 49.

الثاني:

أن يكون الكسر علامة نصب، فالتابع هنا بدل من كلمة (حسن)، الواردة في الآية اسماً لـ(إن).

وقد ركّز أبو حيّان أيضاً في تفسيره للآية القرآنية على كلمة (جئات)، غير أنّه فسّر حركة الكسر فيها نصباً دون أن يذكر وجه الجرّ فيها؛ كما حرص على توضيح مسألة البدل من حيث وروده معرفة أو نكرة، قال: "فإن كان (عدن) علماً، فبدل معرفة من نكرة؛ وإن كان نكرة، فبدل نكرة من نكرة"¹.

هذا وأجاز أطفيش في خاتمة تحليله، أن يكون التابع في هذه الآية عطف بيان، وهو ما ذكره الزمخشري²، فقد فسّر انتصابها على أنها عطف بيان بحسن مآب.

وردّ أبو حيّان ما زعمه الزمخشري، اعتماداً على رأي البصريين والكوفيين في ذلك³.

وما يقال عن هذا التوظيف النحويّ الذي خصّه أطفيش في الآية بكلمة (جئات) أنّه كان مسلّماً خصباً أفاد منه بشكل ملحوظ في كتابه (تيسير التفسير)، واستطاع أن يصل من خلاله إلى تفسير دقيق تيسّر به فهم الآية وتوجيه معناها.

المنصوبات	عدد الآيات	جدول رقم 08: مواضع المنصوبات في كتاب (تيسير التفسير): الأجزاء والصفحات
الحال	317	ج1 ص38، 49-50، 118، 193، 452. ج2 ص19-20، 72، 98-100، 153-155، 192، 262-263،

¹ - البحر المحيط: 166/9.

² - الكشاف: 378/3، والبحر المحيط: 166/9.

³ - قال: "وأما انتصابها على أنها عطف بيان، فلا يجوز، لأن النحويين في ذلك على مذهبين، أحدهما أن ذلك لا يكون إلا في المعارف، فلا يكون عطف البيان، إلا تابعاً لمعرفة، وهو مذهب البصريين. والثاني أنه يجوز أن يكون في النكرات، فيكون عطف البيان تابعاً لنكرة، كما تكون المعرفة فيه تابعة لمعرفة، وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسي. وأما تخالفهما في التنكير والتعريف فلم يذهب إليه أحد سوى هذا المصنف." البحر المحيط : 166/9.



0 -439 ,402 ,375
3 ,305 ,164 ,147
354 ,329 ,326 ,310 ,305 ,294 ,150-149
463 ,457 ,454 -453 ,452 ,446 ,428 ,417
515 -514 ,484 ,475 -474 ,470 -469
ج5ص 411 ,350 ,346 ,341 ,309 ,249 ,172
ج6ص 226,246 -225 ,211 ,205 -204 ,112
321 -320 ,284 ,280 ,277 -276 ,255 ,248
442 -441 ,430 ,417 ,413 ,361 -360 ,323
ج7ص 444 .253 ,234 ,85 ,81 ,63 ,54 ,29
365 ,318 ,309 ,305 ,302-301 ,255 ,254
ج8ص 79 .437 -436 ,387 ,384 ,379 ,366
211 ,187,193 ,181 ,180 ,171,177 ,142
441 ,434 ,415 ,354 ,336 ,293 ,273 ,240
ج9ص 70 -69 ,51-49,50 ,46 ,26 ,21 ,13 -12
213,214-212 ,197 ,143 ,139 -138 ,133 ,109
-287 ,280 ,264 ,255 ,254 -237,253 ,215 -
347 ,304 -303 ,297 -296 ,291 -290 ,288
431 -430 ,425 ,400 ,398 ,387 ,373 -372
ج10ص 181 -179 ,167 ,143 ,48 ,41 -40 ,28
ج11ص 15 .425 ,393 ,385 -384 ,383 -381
120 ,118 ,113 ,112 ,105 ,57 ,55 ,39 ,16
-173 ,163 ,156-155 ,141 ,138 ,131 ,122
-260 ,258 -257 ,217 -215 ,185-184 ,174
376 -375 ,350 ,328 -326 ,307 ,275 ,261
472 -471 ,444 -442 ,440 ,433 ,404 ,383
ج12ص 490 -489 .123 ,117 ,94 ,60 -59 ,52
170 ,164 -163 ,159 ,134 ,129 -124,128
-232 ,214 -213 ,212 ,211 ,210 ,181 ,175
-328 ,326 -325 ,299 ,294-293 ,244 ,234
403 ,395 ,383 ,364 ,361 ,347 ,341 ,330
ج13ص 36 -35 ,34 -32 .443 ,428 ,406 ,404
176 ,154 ,147 ,107 -106 ,71 ,66-65 ,55 ,47
248 ,217 ,210 ,202 -201 ,193 ,182 ,177
ج14ص 15 .371 ,368 ,324 ,259 -258 ,254
189 ,187 ,184 -183 ,128 ,58 ,40 ,39 ,28
460 ,459 ,377 ,336 ,335 ,333 ,193



ج15ص09-11، 35 ج17، 176، 189		
ج277، 287، 288، 340، 387، 400، 416، 426 ج440، 445، 452، 455، 464. ج16ص21، 27، 53 ج58، 104، 120، 136، 148، 170، 175، 196 ج246، 256، 266، 286، 287، 295، 303، 314 ج315، 323، 330، 343، 372، 375، 412، 422 ج430.		
ج2ص19-20. ج3ص316. ج4ص78-79، 469- ج470. ج5ص187. ج6ص112-114. ج8ص142 ج178، 440. ج9ص31-32. ج12ص325-326، 353- ج354، 406. ج13ص72-73، 248. ج14ص187. ج15ص340، 400. ج16ص343.	19	التمييز
ج3ص316، 342، 404. ج5ص398-399. ج6ص270. ج7ص54، 366، 380-381. ج10ص317، 367. ج11ص36-37، 326-328 ج350، 404. ج12ص182-183. ج13ص65-66 ج120، 132-133. ج14ص276. ج16ص21، 198 ج256، 288.	24	المستثنى
ج1ص429-430. ج4ص194. ج5ص10. ج6ص343. ج8ص178، 261، 293، 354. ج10ص41. ج11ص100-101، 260-261، 296. ج12ص100- ج101. ج14ص60. ج15ص15، 272، 445، 455. ج16ص321، 430.	21	خبر كان وأخواتها
ج1ص217. ج10ص230. ج12ص163-164. ج15ص278.	04	خبر الحروف العامة عمل ليس
ج1ص144. ج8ص192. ج13ص306. ج15ص164.	04	خبر أفعال المقاربة
ج2ص269، 291. ج5ص388-389. ج6ص353- ج354، 433. ج7ص389. ج8ص88. ج9ص176، 379 ج424، 425. ج12ص181، 210، 213-214.	19	اسم إن وأخواتها



PDF
Complete

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

ج13ص177. ج15		
ج6ص368-369، 402-403. ج12ص163-164، ج13ص60-61. 215	05	اسم لا النافية للجنس
وزّعتها، في الإحصاء، مع أنواع المنصوبات.		التوايع في حالة النصب



PDF
Complete

*Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.*

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الفصل الرابع



اختلف النحويون في عرض وجوه الخفد

المجرورات قسمين اثنين²: مجروراً بالحرف، ومجروراً بالإضافة، وعنهما يقول
عمر بن ثابت النّمانيني: "اعلم أنّ الجرّ يكون في الكلام من وجهين، أحدهما بحرف
جرّ، والثاني باسم ينوب عن حرف الجرّ"³. ومنهم من جعلها ثلاثة⁴، وقليل من فصلها
تسعة⁵.

وقد اعتمدت في دراستي للمجرورات التقسيم الآتي:

- 1- الاسم المجرور بالحرف.
- 2- الاسم المجرور بالإضافة.
- 3- الاسم المجرور بالمجاورة.
- 4- التّوابع في حالة الجرّ.

لم يكن للمجرورات في (تسيير التفسير) نصيب أكبر مقارنة بما أحصيناه عن
المرفوعات والمنصوبات؛ فمن استقرائي للنصوص النحويّة التي وظفها أطفيش في
تفسيره للآيات القرآنيّة، وقفتُ عند منّتي موضع وسبع وعشرين آخر (227)⁶، وذلك
في مختلف أجزاء كتابيّة؛ واكتفيت بالتمثيل لِماله صلة بالأثر. وأبدأ بالمجرور
بالحرف.

¹ - الخفض من عبارات الكوفيّين، والشائع عند البصريّين الجرّ. الأشباه والنظائر: 86/2، وشرح
المفصل: 123/2.

² - راجع المقتضب: 136/4، والأصول في النّحو: 408/1، والإيضاح العضديّ: 251/1، وشرح ملحة
الإعراب: 124، وشرح قطر الندى: 234، والفوائد والقواعد: 332.

³ - الفوائد والقواعد: 332.

⁴ - قسم يُجرّ بالحرف، وقسم يُجرّ بالإضافة، وقسم يُجرّ بالتبعية. راجع ارتشاف الضرب: 426/2، والكواكب
الدريّة: 259/2، وشرح جمل الزّجاجي: 476/1، وجامع الدروس العربيّة: 167/3. أو مجرور بالحرف،
ومجرور بالإضافة، ومجرور بمجاورة مجرور؛ بإرجاع الجرّ في باب التّوابع إلى الجرّ بالحرف والجرّ
بالإضافة. راجع شرح شذور الذهب: 285.

⁵ - فصل الخليل بن أحمد الفراهيديّ وجوه الخفض تسعة: خفض بـ (عن) وأخواتها، وخفض بالإضافة،
وخفض بالجوار، وخفض بالبنية، وخفض بالأمر، وخفض بـ (حتى) إذا كانت على الغاية، وخفض بالبدل،
وخفض بـ (منذ) الثقيلة، وخفض بالقسم. انظر الجمل في النّحو. ط1: 172، والمحلى، صنفه: أبو بكر أحمد
بن الحسن بن شقير النحويّ البغداديّ (ت 317هـ)، تحقيق: د. فائز فارس. مؤسّسة الرّسالة، دار الأمل.
ط1 (1987م) ص 146.

⁶ - راجع الجدول ص من هذه الرّسالة.

⁵- يراجع المحرر الوجيز: 72/7.

غاية للتخليف، بمعنى تأخير أمرهم الذي هو قبو الأرض.

ويبدو أنّ أطفيس لم يكتف بهذا التوجيه الإعرابي الذي سار عليه أغلب المفسرين أثناء تفسيرهم لهذه الآية، بل رجع في نصّه إلى جواز إبقاء (إذا) دالة على معنى الشرط؛ فرشّح أن يكون جوابها مذكوراً في الآية، اختاره بعد (ثمّ) على أن تكون زائدة، وهو قوله: "تَابَ عَلَيْهِمْ"، كما رشّح أيضاً أن يقدر لها جوابٌ بعد الفعل (لِيُتَوَبُّوا)، فكان جملة: تنشرح أنفسهم. واعتماداً على هذا الرأي، يتغيّر معنى (حتى) في الآية.

ويبقى هذا التوظيف التَّحويّ الذي جاء به أطفيس في كتابه (تيسير التفسير) مفيداً لمعنى الآية وفهمها، فدلالة الآية كلها متوقفة عند كلمة (إذا) التي كان يرمي أطفيس من خلال تحليله لها إلى إظهار رحمته تعالى وقبوله توبة عبده يوم يدرك أنّه لا ملجأ منه إلا إليه.

هذا ويمكن لنا أن نلمح وقوف أطفئش مرة أخرى عند كلمة (إِذْضَا) تالِيَةً لـ
 (حَتَّى) في تفسيره لقوله عزّ وجلَّ: () □□□□□□ □□□□□□ □□□□□□
 □□□□□□□□□□؟)^٢; إذ حرص هنا على توضيف النَّحو عند هذه الكلمة بالذات
 للتعبير عن معنى الآية وتفسيرها، فكان نصّه كالآتي: "سواء جعلنا (حتى) جاريةً لـ
 (إذا) وهو مرجوح، أو ابتدائيةً، والابتدائية لا تخلو من غاية كالجارة، فإن بين المفرّع
 والمفرّع عليه تناهياً برجوع المفرّع إلى المفرّع عليه"^٣.

يبدو أن أطفَيْش أجاز في تفسيره للآية الكريمة وجهين من الإعراب، خصّهما

بـ (حتّى)؛

¹- يراجع روح المعاني: مج 6، 58/11.

[illegible]

3- تيسير التفسير: 393/6.

***Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features***

الأول: أن تكون حرف جرّ، فتكون في معنى (إلى)

_____) : ويفسر المعنى. حال يصلعها

إلى أن جاء وقت الموعد.

أما الثاني: فحرف ابتداء²، يستأنف بعده فلا يعمل فيه شيئاً، وقد دخل هنا على الشرط وجوابه. وبدأ بهذا الوجه الزمخشري³.

ويفسر ترشيح أطفئش لهذين الوجهين دون الوقوف عند وجه واحد من الإعراب، بأنهما لا يؤثران على المعنى المراد في الآية، وإن اختلفا من حيث الوظيفة، فحرف الجرّ عاملٌ فيما بعده، على عكس حرف الابتداء الذي لا عمل له؛ ومع ذلك يشتركان في الدلالة على معنى واحد للآية، بدليل ما وظفه في نصّه بقوله: "والابتدائية لا تخلو من غاية كالجارّة".

وما قال به أطفئش من جواز أن تكون (حتى) حرف جرّ وحرف ابتداء، قال به الألوّسىّ البغداديّ⁴.

حذف الجارّ والمجرور:

وقف أطفئش عند الجارّ والمجرور محذوفين في قوله تعالى:

[illegible]

5) معتمدًا التحليل النحويّ الآتي: " قد أُجيزَ زيادة () "

(مِنْ)، فـ (كُلُّ) مفعول لـ (أَتَاكُمْ)، والجارّ والمجرور محذوفان، أي أتاكم من كلِّ ما

1- هود: 38.

2- (حتى) تستعمل على ثلاثة أضرب: ضرب تكون فيه غاية بمنزلة (إلى) فتجرّ ما بعدها، وضرب تكون فيه بمنزلة (الواو) فيشترك ما بعدها في إعراب ما قبلها من رفع ونصب وجرّ، وضرب تكون فيه حرفاً تقطع به الكلام عما قبلها. يراجع الإيضاح العضدي: 257/1، وشرح التسهيل: 166/3، وشرح جمل الزّجاجي: 540/1، وارتشاف الضّرب: 466/2، والفوائد والقواعد: 346، وشرح ملحّة الاعراب: 126 وما بعدها.

3- انظر الكشاف: 269/2.

⁴- يراجع روح المعاني: مج 6، 339/12.

[illegible]



سألتموه من الله، أو سألتموه الله، أو الهاء لله فيكم
المطلوب، أي سألتموه إياه¹.

فالواضح من هذا النص أنّ أطفئش في اختياره توظيفَ التحو في تعامله مع
الآية القرآنية المذكورة أعلاه، قد حرص فيه على تعيين الجارّ والمجرور المحذوفين
برأيه لإفادة معنى الآية؛ مشيرًا في تحليله التحويّ إلى جواز زيادة (من)، وهو ما
وظفه أبوالبقاء العكبري² في إعرابه لهذه الآية، على عكس الزمخشري³ الذي اختار
أن تكون (من) أصلية أفادت التبعيض.

والملفت أنّ ما تناوله أطفئش في تفسيره كان توظيفًا بسيطًا، إذا ما قارناه بما
تناولته بعض كتب التفسير⁴ التي وقف فيها أصحابها عند وظيفة (ما) في الآية، والتي
لها أثر بليغ في تحديد معنى الآية وتفسيرها، فأجازوا فيها أن تكون بمعنى (الذي) أي
موصولة؛ أو أن تكون مصدرية، أو نافية. وهذا ما لم يتناوله أطفئش، فربما أراد أن
يقف على جانب آخر مخالف لما أورده غيره، فكان ما وقف عنده لا يطلب بالضرورة
توضيحًا نحويًا.

تقدير حرف الجرّ:

يكاد التحوّيون يجمعون على أنّ حذف حرف الجرّ مطّرد مع (أن) و (أنّ)⁵؛
وما جاء من غير ذلك محمول على السّماع، فيجوز إسقاط حرف الجرّ، ونصب

¹ - تيسير التفسير: 321/7.

² - يراجع إملاء ما من به الرّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تأليف: أبي البقاء عبد الله
بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت 616هـ)، تصحيح وتحقيق: الأستاذ إبراهيم عطوة عوض. شركة مكتبة
ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. محمود نصّار الحلبي وشركاه خلماد. ط1 (1961م): 69/2.

³ - يراجع الكشف: 379/2.

⁴ - كالكشف: 379/2، والبحر المحيط: 440/6، والمحرّر الوجيز: 249/8.

⁵ - يفصل حذف حرف الجرّ قياسًا في مواضع كثيرة، منها:

أ- قبل (أن)، نحو قوله تعالى: "وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ"، أي: لأن جاءهم.

ب- قبل (أن)، نحو قوله تعالى: "شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ"، أي: شهد بآته.

المجرور بعد حذفه تشبيهاً له بالمفعول به، على

الذي تُصِب بسبب حذف حرف الجرّ؛ ويتردّد هذا النوع كثيراً باسم الحذف والإيصال"، ويراد به حذف الجارّ وإيصال الفعل إلى ما نصب على نزع الخافض بنفسه بلا واسطة¹.

ومن أمثلة تقدير أطفيش حرف الجرّ في (تيسير التفسير) تفسيره لقوله عزّ

وجلّ:) □□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

ضمير (الهاء) ولفظة (سيرة)، مقدّمًا تحليله الآتي: " (سِيرَتَهَا)، مفعول ثانٍ لـ (نُعِيدُ) مضمّنًا معنى (نُعْطِي)، أو بدل اشتمال. أو يقدرّ الجارّ، أي سنعيد إليها، أو سنعيد لها، أو سنعيدها إلى سيرتها الأولى"³.

فنتبين من هذا النصّ كيف يعتمد أطفيسّ التحليل التّحويّ هنا أساساً ينطلق منه في تفسير الآية، فقد رشّح فيه تقدير حرف الجرّ، وذلك في موضعين اثنين، الأول: أن

ج- قبل (كَي) النَّاصِبَةُ لِلْمُضَارَعِ، نَحْوُ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: "فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا"، أَي: لِكَيْ تَقَرَّ.

د - قبل لفظ الجلالة في القسم، نحو: الله لأخدمن الأمة خدمة صادقة، أي: والله.

هـ - قبل مميّز (كم) الاستفهاميّة، إذا دخل عليها حرف الجرّ، نحو: بكم درهم اشتريت هذا الكتاب؟ أي: بكم من درهم. والفصيح نصبه على التّمييز، نحو: بكم درهماً اشتريته؟.

و- بعد كلام مشتمل على حرف جرّ مثله، وذلك في خمس صور: =

1. بعد جواب استفهام، نحو: ممّن أخذت الكتاب؟ فيقال: خالد، أي: من خالد.
2. بعد همزة الاستفهام، نحو: مررت بخالد، فيقال: أخالد بن سعيد؟ أي: بخالد بن سعيد؟.
3. بعد (إنّ) الشرطية، نحو: اذهب بمن شئت، إنّ خليل وإنّ حسن، أي: إنّ بخليل وإنّ بحسن.
4. بعد (هلاً)، نحو: تصدّقت بدرهم، فيقال: هلاً دينار، أي: هلاً تصدّقت بدينار.
5. بعد حرف عطف متلوّ بما يصحّ أن يكون جملة، لو ذكر الحرف المحذوف، نحو: لخالد دارٌ، وسعيد بستانٌ، أي: ولسعيد بستانٌ. جامع الدروس العربية: 193/3 وما بعدها، ويراجع شرح شذور الذهب: 290 وما بعدها.

¹ - يراجع جامع الدّروس العربيّة: 195/3 وما بعدها، وشرح شذور الذهب: 290.

2- طه: 21. ونص الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَأُوا كِتَابَ التَّوْرَةِ وَلَا زَبُورٍ وَلَا انجِيلٍ وَلَا تَتَّبِعُوا الْآيَاتِ الْفُتُورَةِ﴾

3- تيسير التفسير: 137/9.

يكون الجارّ قبل كلمة (سيرة)، فالكثير في إعراد الخافض¹، والتقدير: إلى سيرتها أو لسيرتها.

أمّا الثاني: فهو الجديد الذي وقف عنده أطفيش، بتقديره حرف الجرّ قبل ضمير (الهاء) في (سُنْعِيذُهَا)، على خلاف كتب التفسير الأخرى التي أجمعت على تقدير حرف الجرّ قبل كلمة (سيرة)، كما هو مبين في الموضع الأوّل.

والنظر فيما أسهمه التوظيف التحويّ لدى أطفيش في هذه الآية، يجعلنا نقول إنّه كان إسهامًا ضروريًا وهادفًا، فقد كان يهدف من خلاله إلى أنّ هذه الأوجه الإعرابية التي اعتمدها في تحليله كلّها تشترك في الدلالة على معنى واحد لهذه الآية القرآنية.

ومن جملة أيضًا ما ورد عن الشيخ أطفيش في تقديره لحرف الجرّ، ما وجدناه عند تفسيره لقوله تعالى: ()

الآية في لفظة (مَا)، قائلاً: "قيل: (مَا) مصدرية على تقدير حرف الجرّ، والمصدر متعلّق بقوله (تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ)، أي: تبرّأنا إليك من كونهم يعبدوننا"³.

يظهر أنّ أطفيش اعتمد في نصّه رأي غيره في تفسير هذه الآية، وهو جعل (مَا) مصدرية متصلة بقوله تعالى: (تَبَرَّأْنَا)، مع تقدير حرف الجرّ (مِنْ)، وقد دلّ على ذلك قوله: (قيل).

¹ - يراجع البحر المحيط: 324/7، وروح المعاني: مج 8، 688/16، ومعاني القرآن وإعرابه: 289/3، وإعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس: 26/3.

² - القصص: 63. ونص الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ فَسَيَمُنُوا بِكُمْ بِكَلِمَاتِهِمْ لَا بِحُجَّتِهِمْ لَئِنْ لَمْ يَأْخُذُوا بِكَلِمَاتِهِمْ لَتَنقَضَنَّ وَفْدُهُمْ فَاذْكُرُوا لَكُمْ يَوْمَ تَأْتِي السَّحَابَ مَتْرُوفًا﴾. وقيل: (مَا) مصدرية على تقدير حرف الجرّ، والمصدر متعلّق بقوله (تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ)، أي: تبرّأنا إليك من كونهم يعبدوننا.

³ - تفسير التفسير: 15/11.



فرجعت بذلك إلى كتب التفسير، ووجدت

الرأي، غير أن توظيفه له جاء على طريقة أطفيس، أي بورييه (فيل).

كما يلاحظ أيضاً أن هذا التحليل التحويلي الذي خصّه أطفيس بالآية الكريمة
اكتفى فيه بتوظيف هذا الرأي فقط، فلم يشر إلى جواز أن تكون (مَا) نافية في الآية،
كما فعل أبوحيان² الذي أقرّها حين قدّر جاراً ومجروراً هو (مَنْهُمْ).

وبرأيي، لا يُعدّ هذا إغفالاً منه، فيبدو أن أطفيس خصّ تحليله بهذا الوجه فقط
لما يراه في الوجه الآخر من بساطة و وضوح؛ فالقارئ للآية الكريمة يدرك في
البداية أن (مَا) نافية، دون أن يرشّحها مصدرية.

وما نخرج به من خلال هذا التوظيف التحويلي، القول بأنّ اهتمام أطفيس ببيان
محلّ (مَا) من الإعراب، قد كشف لنا أنّ تفسير الآية كله مبنيّ على دلالة (مَا) فيها،
فأن تكون للنفي ليس كأن تكون مصدرية.

(مِنْ) اسم بمعنى (بعض):

من المعاني التي تفيدها (مِنْ) في الكلام الدلالة على التبعية، فتكون كذلك إذا
أخرجت قليلاً من كثير؛ وهي تتصل بالمبعض لا بالبعض الذي أخرجته³. كما تصنّف
أيضاً مع قسم حروف الجرّ الملازمة للحرفية⁴.

لقد تناول أطفيس دراسة حرف الجرّ (مِنْ) في مواضع كثيرة من كتابته
(تيسير التفسير)، وفي معانٍ مختلفة، غير أنّ ما وجدت فيه ضرورة الوقوف عنده ما

¹ - انظر روح المعاني: مج 10، 405/20.

² - يراجع البحر المحيط: 318/8.

³ - يراجع المقرّب: 272، وحاشية الصّبّان: 302/2، وارتشاف الضرب: 442/2، والفوائد والقواعد: 335،
وأوضح المسالك: 20/3، وجامع الدروس العربية: 172/3.

⁴ - قسم ابن عصفور حروف الجرّ بالنظر إلى استعمالها حرفاً وغيره، أربعة أقسام:
أ- ما يُستعمل حرفاً واسماً، وهو: مَدٌّ، وَمُنْدٌ، وَعَنْ.

ب- ما يُستعمل حرفاً وفعلاً، وهو: حَاشَا، وَخَلَا، وَعَدَا.

ج- ما يُستعمل حرفاً، واسماً، وفعلاً، وهو: عَلَى.

د- ما يُستعمل حرفاً فقط، وهو ما عدا ذلك. يراجع المقرّب: 266-270، وشرح جمل الزّجاجي: 487/1-
496، وجامع الدروس العربية: 168/3.



جاء به في تفسيره لقوله تعالى: ()

()¹؛ حين جَوَّزَ أن تكون
(من) الثانية اسمًا، فخصّها بالتحليل التَّحويّ الآتي: "(من الثَّمَرَات) حال من (رزقًا).
و (من) للتَّبْعِيضِ أو للبيان، و (رزقًا) مفعول به؛ أو (من) اسم بمعنى (بعض) مفعول
به، و (رزقًا) حال من (من)"².

فنراه يشير في نصّه الموظّف أعلاه إلى أنّ (من) أفادت معنيين في الآية
الكريمة، منهما الدّلالة على التَّبْعِيضِ؛ ليعود في الختام ويرشّحها اسمًا بمعنى (بعض)،
فُنصّب على المفعوليّة.

والسؤال الذي يستوجب مّا طرحه: هل يجوز في (من) الاسميّة؟.

يبدو لي من خلال ما رجعت إليه من كتب النّحو التي تناولت معاني (من) في
الكلام، أنّ علامتها أن يصحّ أن يخلّفها (بعض) إذا أفادت التَّبْعِيضِ طبعًا. وأرى أن
يكون هذا في القراءة فقط، لا في الإعراب، كما قرأ ابن مسعود - رضي الله عنه -
قوله تعالى: ()

()³ بـ (بعض) بدل (من)، أي: بعض ما تحبّون.

وقد زاد أبو البقاء العكبري⁴ احتمال أن تفيد (من) في هذه الآية ابتداء الغاية؛
وردّه الألوسيّ البغداديّ بقوة، قائلاً: "واحتمال جعلها ابتدائيةً بتقدير: من ذكر
الثمرات، أو تفسير الثمرات بالبذر تعسّف لا ثمرة فيه"⁵.

¹ - البقرة: 22. ونصّ الآية: ()
² - تيسير التفسير: 38/1.
³ - آل عمران: 92. يراجع أوضح المسالك: 20/3، وحاشية الصّبّان: 302/2.
⁴ - انظر إملاء ما من به الرّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: 24/1.
⁵ - روح المعاني: مج1، 273/1.



وعلى كل نقول إنّ توظيف الشّيخ أطفَيْش

المعنى الذي أفادته (من) مع مجرورها، لِمألها من إسهام في لنوع المعنى، فدلالها على التّبعيض تتناسب مع لفظتي (ماء) و (رزق) اللّتين فُصِدَ بتنكيرهما معنى البعضيّة، لأنّ الماء لم ينزّل من السّماء كلّهُ، كما لم تخرج الثّمرات كلّها، ولم يُجعل الرّزق كلّهُ في الثّمرات. وهي بهذا المعنى لا تختلف كثيرا عن دلالتها على البيان، فالمعنيان متقاربان في الآية.

ويتأكّد توظيف أطفَيْش حرف الجرّ (من) الدّالّ على التّبعيض اسمًا، في تفسيره

لقوله تعالى: ()

1)؛ إذ استعان هنا

بعلم النّحو، قائلاً: "(من) للابتداء، ولو جعلناها تبعيضيّة وقلنا (من) التّبعيضيّة اسم لكانت مفعولاً لـ (أتى)، وعادت إليه الهاء، ويجوز عودها إلى (فُضِّلِه) العامّ المذكور مراداً بها الفضل الخاصّ، وهو ما أعطاه الله على طريق الاستخدام".²

فنتبيّن من هذا النّصّ كيف يعتمد أطفَيْش التّحليل التّحويّ هنا أساساً ينطلق منه

في تفسير الآية؛ كما نجده أيضاً في تحليله حريصاً على النّظر إلى صحّة المعنى، فالتّوظيف التّحويّ الذي أتى به في تفسيره لا يختلف عن سابقه، إذ ركّز فيه على معنى (من) ومجرورها في الآية القرآنيّة.

المجرور بعد واو رُبّ:

من حروف الجرّ التي لا تحتاج إلى متعلّق، حرف الجرّ الشّبيه بالزّائد (رُبّ)³؛

وممّا يختصّ به هذا الحرف عند التّحويين، أنّه لا يقع إلّا في صدر الكلام، ويدخل على نكرة يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد أو بجملة فعليّة أو اسميّة¹.

¹ - التّوبة: 76.

² - تيسير التّفسير: 89/6.

³ - من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيّين (رُبّ)، فهي حرف عند البصريين، واسم عند الكوفيّين؛ غير أنّ حرفيّةها عند التّحويين أصحّ، وذلك لخلوها من علامات الأسماء، ومساواتها الحرف في الدّلالة على معنى

وحكم المجرور به إذا لم يتصل به (مَا)

إن كان بعده فعل متعدّ لم يستوف مفعوله، فيُنسَب محذ على أنه مفعول به للفعل بعده.

لم يقف الشيخ أطفيش على هذا النوع من حروف الجرّ في (تيسير التفسير) إلا

في موضع واحد، نجده عند تفسيره لقوله تعالى: (□□□□ □□□□□□□□□□)

[illegible]

2) (□□□□□□□□□□)؛ مركّزًا على لفظة (أُخْرَى) التي تلت حرف الواو، فأتى

لها بتحليل نحويّ، هذا نصّه: "(أُخْرَى) مبتدأ موصوف بما بعده، والخبر (قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ

بِهَا). أو مبتدأ مجرور بعدوا و (رُبَّ) المقرّر خبره ما بعده. أو ما بعده نعت، والخبر

(قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا)، وَنَعَتْ (أُخْرَى) بِقَوْلِهِ (لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا)³.

فمن جملة الأوجه الإعرابية التي وظفها في تحليله، رَشَحَ أن تكون الواو في

هذه الآية واو (رُبَّ) المحذوفة، دخلت على كلمة (أُخْرَى) الواردة نكرة موصوفة

بجملۃ فعلیّة، وبالتالي استوفت جميع شروطها.

في مسمى غير مفهوم جنسه بلفظها، بخلاف أسماء الاستفهام والشرط، فإنها تدلّ على معنى في مسمى مفهوم بلفظها؛ كما أنها لا تولّى الأفعال. يراجع الأصول في النحو: 416/1، وشرح التسهيل: 175/3، وارتشاف الضرب: 455/2، وهمع الهوامع: 346/2.

1- يراجع المقتضب: 139/4 وما بعدها، والإيضاح العضدي: 253/1، والأصول في النحو: 416-419، والمفصل: 286، والمقرب: 266، وشرح جمل الزجّاجي: 521/1، وشرح الكافية الشّافية: 791/2، وشرح كافية ابن الحاجب: 332 وما بعدها، وارتشاف الضرب: 457/2، وشرح قطر الندى: 237، وشرح شذور الذهب: 287، والأشباه والتّظائر: 86/2، وشرح الأشموني: 65/2، وشرح ابن عقيل: 16/2، وأوضح المسالك: 19/3، والكواكب الدريّة: 259/2، والفوائد والقواعد: 336، والصّقوة الصّفيّة في شرح الدّرة الألفية: 307/2، والبهجة المرضية: 356/1، وشرح ملحّة الإعراب: 132، وجامع الدّروس العربيّة: 188/3 وما بعدها. ولم يُلزم ابن مالك في (شرح التّسهيل) وصف مجرورها، بل ألزم فقط تصديرها وتنكير مجرورها. يراجع شرح التّسهيل: 174/3.

2)

([سورة الفتح آية 21]. ﴿﴾    ⌂ ☰ ☱ ☲ ☳ ☴ ☵ ☶ ☷ ✆ 📄 📁 ①)

3- تيسير التفسير: 367/13-368.



ومذهب الكوفيّين في تفسيرهم لـ (رُبّ)

النكرة الخفض بنفسها، بخلاف ما ذهب إليه البصريّون من أن واو (رُبّ) لا تعمل،
وإنّما العمل لـ (رُبّ) مقدّرة¹.

ولا يمكن تمييز المذهب الذي ينتسب إليه أطفيش في هذه المسألة، فقد اكتفى
بالقول إنّ كلمة (أخرى) مبتدأ مجرور بعد واو (رُبّ)، دون أن يشير إلى أيّهما عمل
فيها؛ على عكس أبي حيّان الذي ذكر أنّ الزّمخشريّ جوّز في (أخرى) أن تكون
مجرورة بـ "إضمار" (رُبّ)، حين عبّ على هذا الرّأي بقوله: " وهذا فيه غرابة، لأنّ
(رُبّ) لم تأت في القرآن جارة، مع كثرة ورود ذلك في كلام العرب، فكيف يُؤتى بها
مضمرة؟"².

فإذا اعتمدنا رأي أبي حيّان نجد أنّ أطفيش فيما ذهب إليه من كون (الواو)
صالحة لأن تكون واو (رُبّ) يعدّ إغفالاً منه، كما يمكن أن نعدّه في الوقت نفسه
اجتهاداً، فقد سعى من خلاله إلى إثبات الجرّ بـ (رُبّ) في القرآن الكريم وإن كانت
مضمرة؛ ويكون بهذا التحليل النحويّ الذي وظفه في نصّه من القلائل الذين يرشّحون
(الواو) واوًا لـ (رُبّ)، وبه استطاع أيضاً أن يكشف وبصورة غير مباشرة دقة ألفاظ
اللغة العربيّة في مدلولاتها، ومساهماتها في تنوّع المعنى وتقاربه، فالجرّ بـ (رُبّ)
يُكسبي الآية معنى آخر.

المجرور بحرف القسم :

¹ - واحتجّ الكوفيّون بقولهم إنّما الواو هي العاملة، لأنّها نابت عن (رُبّ)، فلمّا نابت عنها وهي تعمل
الخفض، فكذلك الواو لنيابتها عنها؛ مثلما نابت واو القسم عن الباء فعملت الخفض كالباء. والذي يدلّ على
أنّها ليست عاطفة عندهم أنّ حرف العطف لا يجوز الابتداء به.

أمّا البصريّون، فاحتجّوا بقولهم إنّما العمل لـ (رُبّ) مقدّرة، ولا عمل للواو بالنّيابة، لأنّ الواو حرف
عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئاً لأنّه غير مختصّ، فوجب أن لا يكون عاملاً، وأن يكون العمل لـ (رُبّ)
مقدّرة. والذي يدلّ على أنّها واو العطف، وأنّ (رُبّ) مضمرة بعدها أنه يجوز ظهورهما معاً. تجد هذه المسألة
في الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/350-351. وشرح المفصل: 2/124، والمقرب: 266، شرح جمل
الزّجاجي: 1/482 و ص 486، وشرح التّسهيل: 3/186، وشرح الكافية الشّافية: 2/821، وارتشاف
الضّرب: 2/462، وشرح كافية ابن الحاجب: 333، وشرح شذور الذهب: 287، وأوضح المسالك: 3/66
وشرح الأشموني: 2/108، وشرح ابن عقيل: 2/43، والكواكب الدريّة: 2/259، وشرح ملحّة الإعراب:
132، وجامع الدّروس العربيّة: 3/192.

² - البحر المحيط: 9/494.

من الحروف الجارة أحرف القسم، وهي:

للقسموالمقسّم به أدوات في حروف الجرّ، وأكثرها الواو، ثم الباء، يدخل على حل محلول به، ثم التاء و لا تدخل إلا في واحد¹.

فالواو تستعمل مع الاسم المظهر، ولا تجتمع مع الفعل لأنها تنوب عنه؛
والباء توصل القسم إلى المقسم به لأنّ الأفعال التي تستعمل في القسم، وهي: أقسم،
وإلى وحلف لا تتعدّى إلا بها دون غيرها لأنّ معناها الإلصاق، ويجوز ذكر فعل القسم
معها كما يجوز حذفه، وتدخل على الظاهر وعلى المضمّر؛ أمّا التاء فلا تستعمل إلا
في اسم الله تعالى². والمجرور بهذه الأحرف هو المقسم به.

ومن الأمثلة التي عثرت عليها في (تيسير التفسير) في هذا المضمار ما ذهب إليه أطفيش في تفسيره لقوله تعالى: (□□□□□□ □□□□□□ □□□□□□).

[illegible]

A horizontal number line with boxes for each integer from 0 to 20. The boxes are arranged in a single row, with a gap between 10 and 11.

[illegible]

حين وجه التّوظيف التّحويّ لتفسير هذه الآية إلى حرف(الباء) وما يليه، مقدّمًا تحيله الآتي: " (ما) مصدرية، و(الباء) للقسمة، أي: فباغوائك إياي. وجوابه قوله تعالى: (لأزوين هم في الأرض واغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين)⁴

فقد أفرّ أن تكون الباء للقسم، وعلى جعل (ما) مصدرية يكون تأويلها مع الفعل (أغويتني) مقسمًا به في محلّ جرٍّ؛ والمقسم عليه هو الجملة الفعلية (لأزَيْنَنَّ...) إلى آخر الآية، تعلّق بالمقسم به بوساطة (اللام) للإيجاب الحاصل في الآية الكريمة.

¹ - الكتاب: 3/496.

²-يراجع الكتاب: 496/3، والإيضاح العضدي: 1/255، و الأصول في النحو: 1/430، والمفصل: 287، و شرح
جمل الزجّاجي: 1/549-552، وشرح كافيّة ابن الحاجب: 335، والمقرب: 279، وارتشاف الضرب: 2/440، و
الأشباه و النظائر في النحو: 2/86، وشرح ملحة الإعراب: 135، والصفوة الصقيّة في شرح الدرّة
الألفية: 2/322-324، و جامع الدروس العربية: 3/170.

3- الحجر: 39.

4- تيسير التفسير: 369/7.

والزّمخشري¹ - في تعامله مع الآية - و

يكون القسم بالسبب لا بالإغواء، فيقدّر قسمٌ محذوف، ويحذف المعنى. بسبب تسبيبت
لإغوائي أقسم لأفعلنّ بهم نحو ما فعلت بي من التّسبّب لإغوائهم.

هذا و نلمح للشيخ أطفيش وقفة أخرى مع المجرور بحرف القسم في تفسير

[illegible][illegible]

2؛ مستهدفًا في تحليله التَّحويّ حرف الجرِّ ()

(الباء) والمجرور بعده، قال: " (مّا) مصدرية، و(الباء) للقسام الاستعطافيّ، وهو ما في جوابه طلب أو في معناه، وفيه أبدًا حنوٌّ، ألا ترى إلى لفظ الاستعطاف؟ ففي قولك: بالله لا تضرب زيدًا، وبالله اضرب الكافر، معنى قولك: أرأف عليّ بعدم ضرب زيد وبضرب الكافر. والجواب محذوف تقديره: بإنعامك عليّ، أحفظني عن مثل ذلك " ³

فالمجرور هنا هو المصدر المؤول من (ما) والفعل (أُنْعِمْتَ)، وهو مقسم به؛ وما يميّز تفسيره هذا الأسلوب الميسر الذي اعتمده فيه، فقد أشار إلى نوع القسم الموظف في الآية، على عكس كتب التفسير الأخرى التي لم ينبّه فيها أصحابها إلى ما أفاده هذا القسم؛ كما وظّف له تعريفاً مبسطاً اكتفى فيه بقوله: "هو ما جوابه طلب"، مقدّمًا مثالين بسيطين عن ذلك.

وقد ذكر السيوطي أنّ القسم الاستعطافي لا يكون إلا بحرف (الباء) دون

غيره، وهذا ما يجعل حرف الباء أصلاً في حروف القسم.⁴

¹ - انظر الكشاف: 2/391.

2- القصص: 17.

3- تفسير التفسير: 408/10.

4- كما خُصَّت أيضاً بجواز ذكر الفعل معها، ودخولها على المضمَر. يراجع الأشباه والنظائر في النحو: 2/86، والمقتضب: 2/317، والإيضاح العضدي: 1/255 و263، والأصول في النحو: 1/423، والمفصل: 287، والمقرب: 279، وشرح جمل الزجّاجي: 1/551، وشرح كفاية ابن الحاجب: 336، وشرح ملحّة الإعراب: 135، والصفوة الصقيّة في شرح الدرّة الألفية: 1/264، و2/324، وجامع الدّروس العربيّة: 3/170.



وما يقال عن هذا التوظيف التَّحويّ الذي

ميسّرةً، إنّه كشف لنا وبصورة غير مباشرة دقّة انعطاف اللغة العربيّة في مدلولاتها،
وبحسب السّياق الواردة فيه.

المجرور بحرف جرّ زائد:

تنقسم حروف الجرّ من حيث الأصاله وعدمها ثلاثة أقسام: حروف أصلية،
وحروف زائدة، و حروف شبيهة بالزائدة، فالحرف الأصليّ هو ما يحتاج إلى متعلّق
لأنّه يوصل بين العامل والاسم المجرور، وهو ما يُسمّى بـ " التعلّق بالعامل "؛ ولا
يستغنى عن هذا الحرف معنى ولا إعراباً.

أمّا الحرف الزائد، فهو ما يستغنى عنه إعراباً، ولا يحتاج إلى متعلّق، ولا
يستغنى عنه معنى، لأنّ فائدته في الكلام تأكيد مضمونه.

ويبقى الحرف الشّبيه بالزائد، وهو ما لا يمكن الاستغناء عنه لفظاً ولا معنى، غير
أنّه لا يحتاج إلى متعلّق.¹

وحروف الجرّ لا يزداد منها إلا أربعة، هي: من، والباء، واللام، والكاف، فهذه
الحروف تستعمل أصلية حيناً، وزائدة حيناً آخر، وزيادتها - كما مرّ - إنّما هي في
الإعراب، وليست في المعنى، لأنّها إنّما يؤتى بها للتوكيد؛ أمّا لعلّ و ربّ فهما حرفا
جرّ شبيهان بالزائد.

وتعتبّر (الباء) أكثر أخواتها زيادةً، فهي تزداد في الإثبات والنفي²؛ وقد عثرت
على زيادتها في (تيسير التّفسير) في موضعين اثنين،

¹ - يراجع جامع الدّروس العربيّة : 197/3.

² - تزداد (الباء) في خمسة مواضع، هي : ١- في فاعل (كفى)، نحو قوله تعالى: "وَ كَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا " . ب- في
المفعول به، نحو قوله تعالى: "وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ". ج- في المبتدأ، إذا كان لفظ (حسب) =
نحو: بحسبك درهم، أو كان بعد لفظ ناهيك، نحو: ناهيك بخالد شجاعاً، أو كان بعد (إذا) الفجائية، نحو: خرجت
فإذا بالأستاذ، أو بعد (كيف)، نحو: كيف بك؟. د- في الحال المنفيّ عاملها. هـ- في خبر ليس و (ما)
كثيراً. المصدر نفسه: 199/3 وما بعدها .

الأول: في تفسير قوله تعالى: (□□□□□□□□□□)

1) فقد جاء في ()

تحليل أطفِيش ما نصّه: " (بمِثْلَهَا) متعلق بـ (جَزَاء)، أو هو مبتدأ وخبره (بمِثْلَهَا)، متعلق بمحذوف، أي: مقدّر بمثلها. أو (مثل) خبر، والباء زائدة، والجملة خبر (الذين)، والرابط محذوف، أي جزاء سيئة منهم، أو سيئة لهم، وهذا المقدّر نعتٌ لـ (سيئة)؛ أو (جَزَاء) مبتدأ خبره محذوف، أي لهم جزاء سيئة بمثلها، والجملة خبر (الذين)".²

فمن جملة الوجوه الإعرابية التي وظفها في نصّه ترشيحه زيادة الباء في (بمثلها)، وعليه تكون لفظة (مثل) مجرورةً لفظاً مرفوعةً على المحلّ، لأنّ الحالة التي وردت فيها الباء زائدة كانت في الأصل مع الخبر؛ وقد أفادت زيادتها توكيدَ المعنى الحاصل في الآية القرآنيّة.

أما الموضع الثاني الذي تحققت فيه زيادة حرف الجرّ (الباء)، فذاك الذي أبدى فيه أطفيش رأيّه مستبعداً رأي غيره، حين فسّر قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ طَرَفًا﴾³؛ مركّزاً على وظيفة حرف (الباء) في الآية، فكان له التحليل التحويلي الآتي: " (بسور)، الباء زائدة، و(سور)

[illegible]

²- تيسير التفسير: 225/6 وما بعدها.

[illegible]



نائب الفاعل، كذا قيل، والصَّحِيح أنَّها غير زائدة
أي: فُرِّقَ بينهم بسور¹.

فما يظهر لنا من خلال هذا النَّصِّ أنَّ أَطْفِيشَ أَتَى فِيهِ بِرَأْيٍ مِنْ عَدِّ الْبَاءِ زَائِدَةً،
ومفردة سور) دون جارِّها نائباً عن الفاعل، مشيراً بقوله : كذا قيل. فرجعتُ إلى بعض
كتب تفسير القرآن الكريم وإعرابه، ووجدت أنَّ لكلَّ من أبي البقاء العكبري²
والألوسي البغدادي³ رأياً في ذلك.

لكنَّ أَطْفِيشَ يبدو أنَّه لا يعتدُّ بهذا الوجه من الإعراب، فقد رجَّح أن يعمل
حرف الجرِّ (الباء) في الاسم بعده بالأصل، وأن يكون الجارَّ والمجرور معاً نائباً عن
الفاعل للفعل المبني للمجهول (ضرب).

فهو بهذا التوجيه الإعرابي يكون قد سلك قاعدةً نحويَّةً مفادها أنَّ حَكَمَ
المجرور بحرف جرِّ أصليِّ الرِّفْعُ محلاً إن ناب عن الفاعل بعد حذفه⁴، فمما ينوب
عن الفاعل الجارَّ والمجرور.

والواضح أنَّه اختار توظيف النَّحو في تعامله مع الآية القرآنيَّة المذكورة عند
الجارِّ والمجرور (بسور) لإفادة معنى الآية، فهو يرى أنَّ المعنى الذي تكون فيه
(الباء) غير زائدة هو المعنى المناسب والأولى في نظره للآية.

تعلُّق الجارِّ والمجرور:

لابدَّ لكلِّ حرف جرٍّ من تعلُّقه بفعل أو بما فيه معناه، ويستثنى من ذلك ستَّة
أحرف، هي: الزَّائد، ولعلَّ، ولولا، ورُبَّ، والكاف، وحرف الاستثناء. وعن التعلُّق

¹ - تيسير التفسير: 399/14.

² - إملاء مامن به الرَّحْمَن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: 255/2.

³ - روح المعاني: مج 237/14، 27.

⁴ - يراجع جامع الدروس العربيَّة: 204/3.

يقول عمر بن ثابت الثماني: " فإذا وجدت حرف

اللفظ أو في التقدير، إلا أن يكون حرف الجرّ زائداً فلا يعد له بحمته

وقد حرص أطفيس على الإشارة إلى ما يتعلق به الجارّ والمجورور، فقد بلغت

مواضع تعلّقهما في (تيسير التفسير) ثلاثة وثمانين (83) موضعاً²، وفي مختلف

أجزائه، أبرزها ما وقف عنده في تفسيره لقوله تعالى : ﴿...﴾

[illegible][illegible]

بيان ما تعلقت به (على)، فأتى لها بتحليل نحويّ بدليل نصّه كالآتي : "(على) متعلق

ب. (خَاوِيَّة) كما رأيت، ويجوز تعليقها بمحذوف، أي: خاوية على أهلها، ثابتة على

عروشها لم تسقط، فهو خبر ثان، والجملة حال من الضمير (مر)⁴⁴.

فألوجه الأول عنده اعتماداً على ما وظفه في نصّه أن يتعلق الجارّ والمجرور

بما هو مذكور في الآية، وهو كلمة (خَاوِيَةٌ). وقد يتعلّق الجارّ والمجرور بشبه الفعل

على نحو ما ذكره التَّحَوِّيُّونَ⁵، فيكون (عَلَى عُرُوشِهَا) متعلِّقًا بـ(خَاوِيَةً) لِأَنَّهُ اسْمٌ

فاعِل.

كما أجاز أيضاً أن يتعلق (على) ومجروره بمحذوف قدره في الآية (ثابتة)؛

وإذا ما رجعنا إلى ما يجب فيه تعلق الجارّ والمجرور بمحذوف نجد أن حذف العامل

هنا واجب، وعن هذا الشأن قال ابن هشام: "متى وقع الجارّ والمجرور صفة، أو

1- الفوائد والقواعد: 334، وشرح قواعد الإعراب لابن هشام، تأليف: محي الدين الكافيجي (ت 879 هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة. دار طلاس - دمشق، ط1 (1989م) ص226-236، ومغني اللبيب: 2/507-510، وشرح الأشمونى: 2/119 وما بعدها، وجامع الدروس العربية: 3/302 وما بعدها.

²- انظر الجدول ص من هذه الرسالة.

3- البقرة: 259.

⁴-تيسير التفسير: 154/2-159.

⁵- انظر شرح الأشموني: 119/2 وما بعدها، والفوائد و القواعد: 334، و جامع الدروس العربية: 202/3 وما بعدها .

صلة، أو خبراً، أو حالاً، تعلق بعامل محذوف ح
الضرورة²¹. و(على القرية) تصلح لأن تقع كذلك، فمدر يجوز فيها الحبرية.

وما يقال عن مسألة التعليق التي أشار إليها أطفيش في تعامله مع الآية القرآنية إنها أفادت بشكل واضح في تيسير المعنى وإدراكه، فقد كانت إسهاماً ضرورياً ساعد كثيراً على فهم الآية.

ومما حرص فيه أيضاً أطفيش على تعيين ما تعلق به الجار والمجرور، تفسير قوله عز وجل: ()

()³؛ فقد وظف التحليل النحوي الآتي: "(في)

متعلقة بمحذوف، أي: خاسر في الآخرة من جملة الخاسرين، و(خاسر) خبر، و(من) الخاسرين) خبر ثان، ولم أعلقه بـ (خاسرين) لأن (ال) موصولة⁴.

فوقوف أطفيش في تفسيره للآية عند الجار والمجرور (في الآخرة) بالذات دون غيرهما يعدّ مناسباً وهادفاً، لأن دلالة الآية متوقفة عندهما وعند متعلقهما، الذي اختاره في نصّه أن يكون محذوفاً دلّ عليه ما بعده، وهذا ما تناولته أغلب كتب التفسير.

¹ - شرح قواعد الإعراب ص 245. و فصلها في المغني ثمانية، وهي:
 أ- أن يقع الجار والمجرور صفة، نحو قوله تعالى: "أو كصيب من السماء".
 ب- أن يقع حالاً، نحو قوله عز وجل: "فخرج على قومه في زينته"
 ج- أن يتعامله، نحو قوله جل ثناؤه: "له من في السموات والأرض ومن عنده لا يستكبرون".
 د- أن يقع خبراً نحو: زيد في الدار
 ه- أن يرفعا الاسم الظاهر، نحو أ في الله شك
 و- أن يستعمل المتعلق محذوفاً على شريط التفسير، نحو: بزيد حررت به
 ز- أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل أو شبهه، نحو القول للمعرس: بالرفاء والبنين، بإضمار أعربت
 ح- في القسم بغير الباء، نحو قوله تعالى: "والليل إذا يغشى" معنى اللبيب: 513515/2.

³ - آل عمران: 85. و نص الآية: ()
⁴ - تفسير التفسير: 383/2.



غير أنه يعود في خاتمة تحليله التَّحويّ لـ
الْآخِرَةِ) بما هو مذكور في الآية وهو قوله (الْخَاسِرِينَ)، سريضة ان نفيد الالف واللام
التعريف، لا أن تكون في معنى الموصول، وقد دلّ على ذلك بقوله: "وجه آخر هو
أن نقول: (ال) حرف تعريف"¹. وبالتالي فإنّ متعلّق (في الْآخِرَةِ) يتحدّد بحسب ما
أفادته (ال) في كلمة (الْخَاسِرِينَ).

جدول رقم 09: المواضع التي ذكر فيها تعلّق الجارّ والمجرور في

تيسير التفسير.

الأجزاء والصفحات	تعلّق الجارّ والمجرور بمذكور.	تعلّق الجارّ والمجرور بمحذوف.
	263،383-159،262-154/2	154،159،262،263،383
	-475،504-470،473-469/4	،383
	،508،514،515	
	،249-248/5	-469،470،504/4
	،369،413-226،280،368-225/6	،515-،508،514
	،85،256/7	،226-225/6
	،171،440،442/8	،389/7
	،116،129،130-51،115-21،50/9	،171،193،338/8
	،132	،139،212/9
	،297-139،143،212،292،296	،11/10
	،41،48،117-11،18،40/10	،122،260/11
	،261،472-55،122،260/11	،403،428/12
	-210،215،239/12	،94،154،182/13
	241،341،353،354،364،383،395،4	/14

¹ - المصدر نفسه، من الصّفحة نفسها.



		،28
		/13
،206،231،272،277	،32،34،47،71،72،94،140،154،182	
،7،218،374،430/16	،254،2894،304	
	،40،128،357/14	
	-18/15	
	19،174،206،231،272،286،387،42	
	،7	
	/16	
	7،120،314،315،317،323،374،430	
	.	

ملاحظة

نجد أطفَيْش يرشّح في الموضع الواحد أن يكون متعلّق الجارّ والمجرور
مذكورًا ومحدّوقًا؛ كما هو ظاهر في الجدول أعلاه.

ثانيًا : الجرّ بالإضافة.

وقد أحصيت له ثمانية وخمسين موضعًا¹، وذلك في مختلف أجزاء كتاب
(تيسير التفسير). وأختار منها ما يأتي:

الإضافة إلى الجملة :

إنّ حقّ الإضافة أن تكون إلى المفرد، لأنّ المضاف إليه ينبغي به تعريف
المضاف وإخراجه من إبهام إلى تخصيص. غير أنّ النّحويّين أجازوا في المضاف إليه
أن يقع جملة ؛ وقد ذكر ابن هشام أنّ ما يضاف إلى الجملة ثمانية² أشياء فقط، من

¹ - انظر هذه المواضع في الجدول ص ، من هذه الرسالة.

² - ما يضاف إلى الجملة: أسماء الزّمان ظروفًا كانت أو أسماء، وحيث، وآية بمعنى علامة، وذو، ولدن،
وريت، وقول، وقائل. مغني التّبيب: 481/2-485.

ذلك ما يضاف إليه أسماء الزّمان، وفي هذا الباد

الأسماء أن تضاف إلى الأسماء، وأنّ الأصل وانقيس ان لا يضاف اسم إلى فعل، ولا فعل إلى اسم، ولكنّ العرب اتّسعت في بعض ذلك فخصّت أسماء الزّمان بالإضافة إلى الأفعال¹.

وقد شاعت مسألة وقوع الجملة مضافة إلى اسم الزّمان في القرآن الكريم خاصة مع الاسم (يَوْم) ؛ ولهذا نجد لأطفيش وقفه عند إضافة هذا الاسم إلى الجمل في كتابه (تيسير التفسير)، حين فسّر قوله تعالى : (□□□□□□□□□□□□□□□□)²؛معتمداً في ذلك تحليلاً نحوياً دقيقاً، هذا نصّه:"(يَوْمَ) في محلّ جرٍّ بإضافة (خزّي)، وبُني لإضافته إلى (إذ) المبنية النائب تنوينها عن الجملة، فكأنّه أضيفَ (يوم) إلى جملة ماضوية"³.

فيتبيّن لنا من خلال هذا التّصّ كيف يعتمد أطفيسّ إعرابًا تسلسليًّا، حتّى يفسّر به ظاهرة البناء الحاصل في اسم الزّمان (يوم)، وظرف الزّمان (إذ).

وقد ذهب إلى أنّ كلمة (يوم) واقعة مضافاً إليه، أضيفَ إليه كلمة (خزي) اعتماداً على من قرأها بالإضافة لا بالتثنية⁴، فتكون بذلك فتحة (يَوْم) فتحة بناء، لأنّ الأصل أن تكسر الميم في (يوم) بعد أن أضيفَ إليها (خزي).

ولم يكتفِ أطفَيْش بالإشارة إلى البناء الحاصل في كلمة (يوم)، بل ربط بناءها بما أضيف إليها، وهو (إذ) النَّائبُ تنوينه عن الجملة؛ وقد وقف ابن هشام¹ عند مسألة

1- الأصول في النحو: 11/2، والمفصل: 96، وشرح المفصل: 179/2 وما بعدها، وشرح الكافية الشافية: 937/2، والمقرب: 290، وشرح المقرب، المسمى التعليقة، للعلامة بهاء الدين بن النحاس الحلبي (تـ 698 هـ)، دراسة وتحقيق: د. خيرى عبد الرضى عبد اللطيف. مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، ط1 (2005م): 691/2، وارتشاف الضرب: 520/2 وما بعدها، ومغني اللبيب: 481-485، والبهجة المرضية في شرح الألفية: 385-388.

[illegible]

3- تيسير التفسير: 432/6.

4- قراها الكسائي بترك التّووين وفتح الميم في (يوم) . يراجع البحر المحيط: 178/6، والمحرّر الوجيز: 335/7.

بناءً أسماء الزّمان المضافة إلى الجمل، إذ يرى أ

الإضافة، واعتبر هذا حكمًا خفيًا على أكثر النحويين، فالصواب عنده في مثل: اعجبني
يوم ولدت فيه، تنوين اليوم و جعل الجملة بعده صفة له.

هذا ويمكن لنا أن نلمح في الآية نفسها وقوف أطفئش مرة أخرى عند المضاف إليه الوارد جملة محذوفة ناب عنها التثوين الحاصل في (إذ)، التي تختص بإضافتها إلى الجمل الفعلية والجمل الاسمية، على عكس (إذا) فإنها لا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية.²

ليرشّح في خاتمة تحليله أن تكون إضافة (يوم) إلى جملة ماضويّة، كما فعل أبو حيّان حين ردّ رأيَ الزّمخشريّ الذي أجاز فيه أن يراد بيومئذٍ يومَ القيامة، فعقّب عليه بقوله: " وهذا ليس بجيدّ لأنّ التّنوين في (إذ) تنوين العوض، ولم يتقدّم إلاّ قوله: فلمّا جاء أمرنا، ولم تتقدّم جملة فيها ذكر يوم القيامة".³

وببقى الهدف من اعتماد الشيخ أطفيش الصناعة التحوّية جليًا وواضحًا، فالوقوف عند هذه الآية القرآنيّة وتفسيرها يتطلب توظيفًا لعلم النّحو، الذي تيسّر بمعاونته الوصول إلى المعنى المراد، وبات واضحًا.

الإضافة إلى الفاعل و المفعول :

الإضافة أنواع، منها ما يضاف إلى الفاعل، ومنها ما يضاف إلى المفعول؛
ومن الأمثلة التي وقفت عليها في (تيسير التفسير)، والتي جمع فيها أطفيش بين
الإضافتين تفسيره لقوله تعالى: () ~
~ ()⁴؛ مقدّمًا التحليل النحوي الآتي:

¹ - مغنى اللبيب: 2/680.

² - يراجع: شرح الكافية الشافعية: 937/2، وحاشية الصبان: 381/2-384.

3- البحر المحيط: 178/6.

4- ص: 52.

(قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ)، إضافة الفاعل، أو

أن يقال: قصرن أعينهنّ حتّى لا ينظروا إلى غيرهنّ بحماح حسبيهنّ.

يظهر لنا من خلال هذا النص أنّ أقوم طريق يسلكه أطفئش في الوقوف على معنى الآية توظيفه لعلم النحو، فقد حرص فيه على بيان ما أضيفَ إلى (قاصرات)، راجعاً إلى الأصل في إعراب كلمة (الطرف)؛ مرشّحاً لها وجهين من الإعراب، أن تكون في أصلها فاعلاً فتكون الإضافة بذلك إضافةً إلى الفاعل، أو أن تكون مفعولاً به وعليه فالإضافة في الآية إضافة إلى المفعول.

[illegible][illegible]

المرة كالآتي: "(فَضَرَبَ الرَّقَابَ)، فاضربوا الرّقابَ منهم أولهم، أو رقابهم ضربًا، فحذف (اضربوا) وأضيفَ (ضرب) للمفعول.

ومثل هذا المصدر نائب عن عامله، ولم يزد فائدة عليه فليس فيه تأكيد، ولا بيان نوع بإضافته إلا بحسب ظاهر اللفظ".³

لقد أضيفَ الضَّرْب وهو مصدر إلى الرِّقَاب وهو مفعول به، إذ التقدير اضربوا الرِّقَاب؛ فالمصدر هنا وارد بمعنى الفعل.

وما يلاحظ هنا أنَّ أَطْفِيشَ تجاوز ما ذهب إليه، فتوسّع فزاد أنَّ هذا المصدر نائب عن عامله، لم يزد عليه ما يفيد المفعول المطلق كالتوكيد وبيان النوع؛ كما يمكن أيضاً أن يكون المصدر (ضرب) هو العامل بنفسه في المصدر المحذوف المشتقّ منه المقدّر بـ (ضرباً)، بالنّصب على المفعوليّة المطلقة، هكذا: فَضْرَبَ الرَّقَابِ ضَرْباً.

1- تيسير التفسير: 211/12

2- محمد: 04.

3- تيسير التفسير: 276/13.

والواضح أنّ التحليل النّحويّ الذي اعتمد

المعنى في هذه الآية وضبطه، إذ إنه لم يكتف فيه بعرض الإعراب البسيط الذي هو أليق بالمبتدئين في النحو، بأن تكون الإضافة إلى المفعول، بل وقف عند حالة قد يقع فيها أي قارئ لهذه الآية بحسب ظاهر اللفظ وهي أن يفيد المصدر المنصوب (ضرب) المضاف إلى المفعول به (الرقاب) بيان النوع.

الإضافة إلى الضمير:

تناول أطفَيْش المضاف إلى الضمير في قوله تعالى: (□□□□□□)

2

١؛ حين سَلَطَ ضوء البحث صوب هذه الآية في ضمير المتكلم (نا)، وقدأُوضحه في النصّ الأتي: "[قُلْتُ]: ولا يجوز أن يرجع الضمير إلى الملائكة الكاتبين، ووجهه أنّ القول المقدّر تقوله الملائكة، وفيه أنّه لم يجر لهم ذكر يُعلم به أنّه لهم، لأنّه ولو قدّر القولي تبادر أنّهم يقولون عن الله: هَذَا كِتَابُنَا، وأيضا لا يتمّ إلاّ بجعل (نَسْنَسِيخُ) بمعنى ننسخ و نكتب"٢.

فنتبين كيف يتخذ أطفيش موقفًا تجاه ضمير المتكلم (نا)، إذ لم يجوز رجوعه إلى الملائكة الكاتبين، معتمدًا في ذلك على تفسير المعنى حين أشار إلى تقدير القول؛ ثم الاستعانة بعلم الصّرف الذي ساهم به في تقنين المعنى، وذلك أنّ أحرف الزيادة في الفعل (نَسْنَسُخُ) الوارد على وزن (نَسْفَعِلُ) غيرت الدلالة في الفعل (نَسْخُ) الوارد على وزن (نَفْعِلُ).

فهو بهذا التحليل يرجّح أن يضاف الكتاب إلى الله تعالى لأَنَّهُ مالِكُهُ ومنزِلُهُ، وهو الوجه الأقرب إلى الدّهْن.

٢٩- الحاتبة: 29. وتتمة الآية : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَتَكُونُوا مِنَ الْخَالِينَ﴾

[illegible]

2- تيسير التفسير: 201/13 وما بعدها.

ولأبي حيان¹ توضيح في هذه المسألة، فـ

ملا بسة، صحت عنده إضافة الكتاب إليه تعالى لأنه الأمر بحببه، كما صحت حديث
إضافته إلى الملائكة لأن أعمالهم مثبتة فيه.

وممّا جاء أيضا في (تيسير التفسير) من أمثلة الإضافة إلى الضّمير، ما أضيفَ إلى ضمير المخاطب² المفرد في قوله تعالى: (□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□)؛ فقد وقف أطفيتشي تفسيره للآية القرآنيّة عند الأثر الذي أوجدته الإضافة إلى الكاف، ورأى في ذلك تعظيماً لرسول الله صلى الله عليه و سلم.

إضافة الفاعل إلى المصدر:

درس أَطْفِيشْ إضافة الفاعل إلى المصدر حين وقف عند كلمة (الأرض)، في تفسيره لقوله عزّ وجلّ: ()
 ()؛ فخصّها بالتّحليل الآتي: " الأرض في الآية مصدر أضيفَ إليه فاعله، وهو الدّابّة المخصوصة المسمّاة (سُرْقَة) - بضمّ فإسكان:-سوسة الخشب، سوداء الرّأس حمراء البدن".⁵

فلاحظ هنا أنه اتخذ هذه الكلمة مسلماً لتفسير آية من آيات كتاب الله العزي، وأقام عليها بحثه التحويّ لخدمة معنى الآية، الذي استدعى كذلك توضيح ما تفيد كلمة (دابة) الواردة فاعلاً لـ (دلّ)، وهذا ما لم يغفله أطفيش، فقد خصّها بسوسة الخشب موظفاً لها تحليلاً لغوياً، وعليه تبيّن أنذ (الأرض) في الآية مصدر؛ يقال: أرضت الخشبة، تُورَض أرضاً، فهي مأروضة إذا وقعت فيها الأرضة وأكلتها⁶.

1- البحر المحيط: 425/9.

2- تفسير التفسير: 25/16.

3- النبأ: 36.

4- سبأ: 14.

5- تيسير التفسير: 384/11.

⁶- لسان العرب: 1/63.

وإذا ما رجعنا إلى كتب التفسير الأخرى

التَّحْوِيَّ وبأسلوب بسيط يدرك به معنى الآية، على عكس ما جاء به غيره، فقد حرص أبو حيان¹ مثلاً في تفسيره للآية على تمييز العام والخاص، وذكر أنَّ الإضافة فيها إضافة العام إلى الخاص لأنَّ الدَّابة أعمّ من الأرض.

الألف و اللام عوض عن المضاف إليه:

تعرّض أطفَيْش لمسألة العوض عن المضاف إليه في قوله تعالى:

[illegible][illegible]

2؛ فنجده قد وجّه التّوظيف التّحويّ لتفسير هذه الآية إلى الإضافة الحاصلة فيها وذلك فيقوله (أَهْلَ الْبَيْتِ)، مقدّمًا تحليله الآتي : "(أَهْلَ) منادى بحرف محذوف، أو مفعول به ـ (أَعْنِي)، أو منصوب على الاختصاص. و(ال) في (الْبَيْتِ) للعهد، أو عوض عن المضاف إليه، أي: بيت النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. و(ال) في (الْبَيْتِ) لجنس بيوت النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهنّ بيوت أزواجه التي بنى لهنّ" 3.

اعتمد أطفيس في هذا التحليل التّحويّ على تفسير الإعراب وتفسير المعنى،

فالأوّل عبّر من خلاله عن الأثر الذي تركه العامل المحذوف في معموله الذي هو المضاف (أهل)، مبيّناً أنّ النصب فيه حاصل بحرف نداء محذوف، وبالتالي نُصِب لإضافته إلى غيره؛ كما رشّح أيضاً أن يكون النّصب فيه على الاختصاص.

أما تفسير المعنى، فيكمن في وقوفه عند الألف واللام، وذلك في المضاف إليه (البيت)، حيث رشح أن تكون (الـ) فيه عوضاً عن المضاف إليه الذي هو في الأصل النبي صلى الله عليه وسلم. وعلى هذا يكون (البيت) مضافاً إليه وهو مضاف، وذلك في المعنى فقط.

1- البحر المحيط: 8/530.

2- الأحزاب: 33.

3- تيسير التفسير: 285/11 وما بعدها.

والنظر فيما أسهمه التوظيف التّحويّ لـ؛

إنّه كان إسهاماً ضرورياً وهادفاً، فقد استطاع بالإصاحه إلى تفسير المعنى وتوجيهه، أن يكشف دقة ألفاظ اللغة العربيّة في مدلولاتها، وخير دليل على ذلك الدّلالة التي تفيدها الألف واللام (ال) في الأسماء.

أنواع الإضافة:

الإضافة عند التّحويين نوعان، نوع يفيد تعرّف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة، وتخصّصه إن كان نكرة، ويسمّى هذا النوع من الإضافة **الإضافة المحضة¹**، وسمّيت بذلك لأنّها خالصة ليست على نيّة الانفصال، فالصلة بين المضاف والمضاف إليه وثيقة والرّبط بينهما محكم، وذلك أنّ المضاف إذا كان نكرة وأضيف إلى معرفة، فإنّه يكتسب منها التعريف.

ونوع لا يفيد شيئاً فيؤتّى به للتّخفيف فقط، وضابطه أن يكون المضاف صفة² تشبه الفعل المضارع في كونها مراداً بها الحال والاستقبال؛ فهذا النوع **إضافة غير محضة³**، وسمّيت بذلك لأنّها على تقدير الانفصال، فليست إضافة خالصة بالمعنى المراد من الإضافة⁴.

¹ - وتسمّى أيضاً الإضافة المعنويّة والإضافة الحقيقيّة، وقد سمّيت معنويّة لأنّ فائدتها راجعة إلى المعنى من حيث إنّها تفيد تعريف المضاف أو تخصّيصه؛ وسمّيت حقيقيّة لأنّ الغرض منها نسبة المضاف إلى المضاف إليه، وهو الغرض الحقيقيّ من الإضافة. يراجع شرح المفصل: 2/126 وما بعدها، وشرح المقرّب: 2/664 وما بعدها، وشرح المكوّدي: 146، وشرح قطر الندى: 237، وشرح شذور الذهب: 294، والكواكب الدريّة: 276/2، وجامع الدروس العربيّة: 3/207-209.

² - المراد بالصفة: اسم الفاعل، نحو: ضارب زيد، واسم المفعول، نحو: مضروب العبد، والصفة المشبّهة، نحو: حسن الوجه. يراجع الإيضاح العضديّ: 1/269 وما بعدها، والأصول في النّحو: 2/6، والمفصل: 82 وما بعدها، وشرح المفصل: 2/127، والمقرّب: 283، وارتشاف الضّرْب: 2/504 وما بعدها، وشرح المكوّدي: 145، وشرح ابن عقيل: 2/53 وما بعدها، وأوضح المسالك: 3/79 وما بعدها، وشرح شذور الذهب: 293، والكواكب الدريّة: 276/2، وجامع الدروس العربيّة: 3/208.

³ - وتسمّى أيضاً الإضافة اللفظيّة والإضافة المجازيّة، وقد سمّيت لفظيّة لأنّ فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط، وهو التّخفيف اللفظيّ بحذف التّثوين ونوني التّثنية والجمع؛ وسمّيت مجازيّة لأنّها لغير الغرض الأصليّ من الإضافة. يراجع المصادر المعتمدة في الهامش رقم 1، من الصّفحات نفسها.

⁴ - يراجع الإيضاح العضديّ: 1/267 وما بعدها، والأصول في النّحو: 2/5 وما بعدها، والمفصل: 82 وما بعدها، وشرح المفصل: 2/126 وما بعدها، والمقرّب: 283، وشرح المقرّب: 2/664 وما بعدها، وشرح = الكافية الشّافية: 2/923، وشرح التّسهيل: 3/225 وما بعدها، والمساعد على تسهيل الفوائد، شرح منقّح مصقّى للإمام الجليل بهاء الدّين بن عقيل على كتاب التّسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات.

3- الرَّحْمَنُ: 12.

والاختصاص، ويشترط فيها أن يضاف اسم إلى

غير الثاني، نحو: غُلَامٌ زَيْدٌ، ويُعَدُّ التَّقْدِيرُ بها الآخر. وأما التي بمعنى (مِنْ) فتسمى إضافة الجنس، وَيَحْسُنُ تقديرها إذا صحَّ الإخبار عن الأوَّل بالتَّاني، بأن يضاف اسم إلى اسم هو بعضه؛ والتَّقْدِيرُ بها كثير؛ وتبقى التي بمعنى (في)، وتقديرها قليل، ذلك أنَّها لم تُثَبِّتْ عند أَكْثَرِ التَّحْوِيَّينَ؛ وقد أثبتها ابن مالك في قوله: "إذا حُذِفَ لأجل الإضافة ما في المضاف من التَّنْوِينِ والتَّوْنِ وجب جرُّ المضاف إليه بالمضاف، لما فيه من معنى اللام، أو مِنْ، أو في"¹؛ هذا إن حسن تقديرها وحدها، لا كما مرَّ مع اللام و (مِنْ)².

ومما وقف عنده أطفيس من أمثلة الإضافة المحضة الإضافة البيانية التي يقدّر فيها حرف الجرّ (من)، لأنّ من معانيها بيان الجنس؛ وذلك في تفسيره لقوله عزّ

[illegible]

نحويّ خصّه في الآية بإضافة (حميّة) إلى (الجاهليّة)، قائلاً: "(حميّة) بدل أو بيان، (الْجَاهِلِيَّة) أي: الملة الجاهليّة، وأجيز أن تكون الإضافة ببيان، أي: حميّة هي الخصلة الجاهليّة" ⁴.

فالظاهر في الآية أنّ كلمة (حميّة) واردة بدلاً، حَسَنَ لَمَّا أُضِيفَ إِلَى (الجاهليّة)، فقد بيّنت هذه الإضافة أنّ الحميّة من خصلة جاهليّة؛ ويُحَسِّنَ تَقْدِيرَ (مِنْ) هُنَا لَصَحَّةِ الْإِخْبَارِ عَنِ الْأَوَّلِ بِالنِّدَانِي، فقد أُضِيفَتِ الْحَمِيَّةُ إِلَى اسْمٍ هُوَ بَعْضُهَا، لِأَنَّ

¹- شرح الكافية الشّافية: 902/2، وشرح التّسهيل: 221/3، والمساعد على تسهيل الفوائد: 330/2، وارتشاف الضّرْب : 502/2.

² - يراجع الإيضاح العضدي: 267/1 وما بعدها، والأصول في النحو: 5/2، والمفصل: 82، وشرح المفصل: 126/2، والمقرب: 283، وشرح المقرب: 669/2، وشرح الكافية الشافية: 902/2، وشرح التسهيل: 221/3، والمساعد على تسهيل الفوائد: 330/2، وارتشاف الضرب: 501/2 وما بعدها، وحاشية الصبّان: 358/2، وشرح ابن عقيل: 52/2، وشرح قطر الندى: 237 وما بعدها، والكواكب الدرية: 276/2، وشرح ملحّة الإعراب: 138، وجامع الدروس العربية: 205/3.

3- الفتح: 26.

4- تيسير التفسير: 374/13.

فيظهر أنّ تحليل أطفيس لهذه الإضافة في الآية كان تحليلاً يرمي به إلى إظهار حقيقة هذه الحميّة والمعونة على الباطل، فأفادت إضافتها إلى الجاهليّة أنّها بغير حجة وفي غير موضعها، وإنّما ذلك محض تعصّب لأتّه صلى الله عليه وسلم ما كان يريد حرباً إنّما جاء معظماً للبيت.

ومن أمثلتها في (تيسير التفسير) ما تناوله أطفيش في تفسير قوله

[illegible]

بالتحليل عند إضافة اسم الفاعل إلى معموله، فراح يوظف النصّ الآتي: "إضافة (مُسْتَقْبِلَ) لفظيّة، لأنّه وصف للحال، فإضافته للمعرفة لا تفيد التعريف، فصحّ نعت النكرة به، وهي (عَارِضًا)، كأنّه منونّ ناصب لما بعده على المفعوليّة"².

فالإضافة في الآية في تقدير الانفصال، أفادت أمراً لفظياً هو التّخفيف، لأنّ الأصل أن يراد باسم الفاعل التّنوين، أي: مُسْتَقْبِلاً أُوْدِيَتْهُمْ بنصب (أوديتهم) على المفعوليّة عمل فيه اسم الفاعل الذي استوفى شرطه، فهو شبيهه بالفعل المضارع بمعنى الحال؛ واسمُ الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي.

– تيسير التفسير: 248/13.²



وأحسن أطفيش لما أشار إلى أنّ إضافة

نعت بهما النكرة وهي (عَارَضًا) كما هو ظاهر في الآية، وعن هذا يقول حمرب بن ثابت التّمانينيّ: " فإن قَدّرت بينهما تنويهاً كانت الإضافة بينهما غير محضة، ولم يتعرّف الأوّل بالثاني إذا كان معرفة"¹.

وما قال به أطفيش من صحّة أن تكون إضافة (مستقبل) إلى (أوديتهم) إضافة لفظيّة، قال به كلّ من أبي البقاء العكبري² وأبي حيّان³.

فالأوضح من هذا التّصانّه قد اختار توظيف التّحو في تعامله مع الآية القرآنيّة المذكورة أعلاه عند الإضافة الحاصلة فيها، لما أفادته من تخفيف في اللفظ، وحرصاً منه على الرّجوع إلى الأصل في المعنى.

ج- إضافة الموصوف إلى الصّفة، والصّفة إلى الموصوف:

إنّ الأصل في الإضافة ألاّ يضاف اسم لمرادفه، ولا موصوف إلى صفته، ولا صفة إلى موصوفها، لأنّ المضاف يتعرّف بالمضاف إليه أو يتخصّص به، والشّيء لا يتعرّف ولا يتخصّص إلّا بغيره؛ ومثل هذه الإضافات فيها إضافة الشّيء إلى نفسه، فالصّفة هي الموصوف في المعنى. غير أنّه ثبت عند العرب إضافة الموصوف إلى صفته، والصّفة إلى موصوفها؛ واختلف التّحويّون في تصنيفها، فخصّها البعض بالإضافة المحضة، وذهب البعض الآخر إلى أنّها من الإضافة غير المحضة لأنّه ينوى بها الانفصال.

وانفرد ابن مالك⁴ برأي ثالث، مضيّقاً بذلك نوعاً ثالثاً من الإضافة سمّاها "الشّبيهة بالمحضة"¹.

¹ - الفوائد و القواعد : 352.

² - إملاء ما منّ به الرّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: 235/2.

³ - البحر المحيط : 178/6.

- شرح التّسهيل: 225/3 وما بعدها، وارتشاف الضّرْب: 505/2 وما بعدها، والمساعد على تسهيل الفوائد: 333/2⁴

وما بعدها، وحاشية الصّبّان: 364/2 وما بعدها .

ووجدت في (تيسير التفسير) أنَّ أطفيش

والصِّفَة إلى الموصوف، فقد وقف عند الأولى في تفسيره بقوله تعالى.

[illegible]

A horizontal number line with 21 square boxes representing integers from 0 to 20. A small black dot is placed on the line between the 10th and 11th boxes, representing a decimal value.

2) ()؛ موظفًا التحليل النحوي الآتي: "عذاب الحريق)،

النَّارُ البالغة في الإحراق، أو اسم طبقة منها، والإضافة فيهما من إضافة المسبَّب إلى السَّبَب، وأجيز أن تكون من إضافة المنعوت إلى النِّعَت، أي: العذاب المحرق، وهو في ذلك كله وصف في الحال، أو في الأصل، ويجوز أن يكون بمعنى الاحتراق³.

فيتبيّن من خلال هذا النصّ أنّ الشّيخ أطفَيْش استعان بعلم التّحو ليوضّح
المعنى والدّلالة في كلمة (عَذَاب) المنسوبة إلى كلمة (الحريق) أو المضافة إليها، ذلك
أنّ دلالة الآية كلّها متوقّفة عند هذه الإضافة التي فصلّ في بيان نوعها، وأتى بالجديد
في ذلك، فقد درسها من حيث الدّلالة على السّببيّة والمسبّبيّة، هذا لأنّ الحريق سبب
في العذاب؛ ومثل هذين المصطلحين لا نجدهما إلا عند البلاغيّين في دراستهم لعلم
البيان و ما ورد فيه من أنواع المجاز المرسل.

هذا ونجد له في تحليله التَّحويَّ توجيهاً آخر يبدو أنَّه لغيره، أجيَزَ فيه أن تكون الإضافة في المتضايفين من إضافة المنعوت إلى التَّعت؛ و قد رجعت إلى كتب التفسير فاكشفت أنَّ أبا حَيَّان⁴ هو من اعتمد هذا الرَّأي، حين فسَّر الحريق بالمُحرق، أي:العذاب المحرق،مثلما فسَّر السَّميع بمعنى المُسمع.

- يراجع الإيضاح العضدي: 271/1، والمفصل: 91، وشرح المفصل: 167/2، والمقرب: 287، وشرح جمل الزجّاجي: 173/1، وشرح الكافية الشافية: 923/2، وشرح التسهيل: 225/3 وما بعدها، وارتشاف الضرب: 505/2 وما بعدها، والمساعد على تسهيل الفوائد: 332/2، وحاشية الصّبّان: 364/2 وما بعدها، وشرح كافية ابن الحاجب: 176، وأوضح المسالك: 97/3، والبهجة المرضية في شرح الآلفية: 380/1 وما بعدها، وجامع الدروس العربية: 211/3 وما بعدها.

2- الحجّ: 9.

3- تيسير التفسير: 372/9.

4- البحر المحيط: 488/7.

أما الثانية، وهي إضافة الصّفة إلى المود

وجلّ: ()

حين أتى أطفَيْش لهذه الآية الكريمة بتحليل نحويّ ركّز فيه على لفظة (سَوَاء)، هذا نصّه: "(ضَلَّ) لا يتعدّى، وقد يتعدّى لواحد كما هنا، وقيل: (سَوَاء) ظرف، وفيه أنّه ليس في الطّريق السّواء فضلاً عن أن يقال: ضلّ فيه، بل هو خارجه. وإضافة (سَوَاء) إضافة نعت لمنعوت، والأصل: السّبيل السّواء، أي: المستوي الحق"².

فالواضح عنده أنّ الكشف عن معنى الآية وتفسيرها، يتطلب بالضرورة الوقوف عند كلمة (سواء)، وذلك بأن تكون في أصلها نعتاً للاسم المنصوب (السبيل، أي: السبيلَ السَّوَاءَ؛ و يتأكد من خلال هذا التحليل أنأطفيش يقرّ في كلمة (سواء) الاسمية،دون أن يغفل الإشارة إلى رأي غيره ممّن رشّح فيها الظرفية؛ ووجدت هذا قولاً لابن عطية³.

ولم أشأ أن أختم دراستي لأنواع الإضافة دون أن أقف عند ما أتى به أطفيس

في تفسيره لقوله تعالى: ()

في إضافة كلمة (سوء) إلى كلمة (العذاب) جملة من الأنواع، قائلاً: "الإضافة بمعنى اللام، أي: السوء الذي هو العذاب، لأنّ السوء يكون عذاباً وغير عذاب؛ أو بيانية، أي: سوء هو العذاب؛ أو إضافة صفة لموصوف، أي: العذاب السوء"⁵.

فناه يرشّح في فاتحة تحليله التّحويّ أن تكون إضافة السّوء إلى العذاب إضافة لاميّة، بتقدير حرف الجرّ (اللام) على اعتبار أنّ السّوء عذاب وغير عذاب؛

1- الممتحنة: 1.

2- تيسير التفسير: 12/15.

³- يراجع المحرّر الوجيز: 400/14.

[illegible]

5- تيسير التفسير: 360/12 وما بعدها.



ويعدّ تقدير هذا الحرف الأكثرَ في الإضافة المدح
بالعذاب، تكون هذه الإضافة على حدّ تعبيره ذات دلالة بيانية.

هذا ويوظّف في نصّه نوعاً ثالثاً من الإضافة، رشّح فيه أن تكون إضافة السّوء
إلى العذاب من إضافة الصّفة إلى الموصوف، فالأصل في السّوء الرّفّع على أنّه صفة
للفاعل (العذاب) بعد الفعل (حاقّ)، هكذا: حاقّ العذابُ السّوءُ.

وعلى كلّ، يبدو أنّ الوقوف عند أنواع الإضافة أثناء التّعامل مع الآيات
القرآنيّة التي تعنى بذلك، له فضل وأثر في تيسير تفسيرها وإدراك معناها.

ثالثاً: الجرّ بالمجاورة:

المجاورة لغة: من جاورَ الرّجلَ مُجاوَرَةً و جواراً و جواراً، و الكسر أفصح :
سأكّنه. وإنّه لحسنُ الجيرة: لحالٍ من الجوار وضرب منه. وجاورَ بني فلانٍ و فيهم
مُجاوَرَةً و جواراً: تحرّمَ بجوارهم، و هو من ذلك، و الاسم الجوار و الجوار¹.

أمّا اصطلاحاً، فهي ظاهرة إعرابيّة تقتضي خروج الاسم المعرب عمّا يجب له
من حركة أو تحريك موافقة لما يجاوره من الكلمات².

وقد اكتفى الخليل بالتمثيل لها، في قوله: "الخفض بالجوار قولهم: مرّرتُ برَجُلٍ
عَجُوزٍ أمّه، و مرّرتُ برَجُلٍ طالقاً مرأته، خَفَضْتَ عَجُوزاً وليس من نعت الرّجل، إلّا أنّه
لما كان من نعتِ الأمّ خَفَضْتَهُ، على القرب و الجوار"³.

والجرّ بالمجاورة لا يعوّل عليه عند النّحاة، إلّا في أمثلة قليلة نطقت بها العرب،
كونه غير متواتر في كلامهم؛ وفي هذا الشّأن قال الفراء: " لا يُخَفَضُ بالجوار إلّا ما
استعملته العرب كذلك، فلا يقاس على ما استعمل ما لا يستعمل، فلو قيل: هذه جرة

¹ - لسان العرب: 1/485.

² - معجم المصطلحات النّحويّة و الصّرفيّة: 58.

³ - الجمل في النّحو: 173.

ضَبٌّ خَرِبَةٌ، لم يَجْزِ الْإِتِّبَاعُ لِلْجَرَّةِ؛ لِأَنَّ الْخَفْضَ التَّوْحِيدَ¹.

ولم يتحقق وقوف أطفيش على هذا المصطلح في كتابه (تيسير التفسير)، أثناء استعانتة بعلم النحو في تفسيره للآيات القرآنية، إلا في موضع واحد لم يثبت فيه الجرّ على الجوا، وإنما استبعده، وذلك في قوله تعالى: (□□□□□□□□□□□□□□)

كلمة (كَبِير)، موظفًا التحليل النحوي الآتي: "و نُعِتَ اليومُ بالكبر لعظم عذابه، كما وُصِفَ بأثمه يوم ثقيل ولطوله، لا كأيام الدنيا القصيرة من غروب لغروب، أو طلوع لغروب؛ و من العجيب أنه قيل قد يكون نعتاً لـ (عَذَابٍ) منصوباً إلاأنه جُرَّ للجوار"³.

فالوجه الأقرب إلى العربيّة لدى أطفَيْش إعراب كلمة (كبير) نعتًا لكلمة (يَوْمٌ)،
والجرُّ فيها أصليٌّ؛ والملاحظ أنّه لم يقف عند هذا فحسب، بل تجاوز ما ذهب إليه
وتوسّع، فردّ رأيَ من يرشّح في (كبير) الجرَّ على الجوار⁴، باعتباره في الأصل نعتًا
منصوبًا لـ (عذاب)، جرَّ لمجاورته لمجرور هو (يوم).

ويبدو أنّ أطفَيْش في تفسيره لهذه الآية يسير على مذهب أبي حيان⁵، الذي استبعد هو الآخر ظاهرة الجوار في تعامله مع الآية نفسها.

والذي أراه، إنَّ أطفَيْشَ كان بإمكانه أن يحمل هذا الرَّأْيَ على الجواز، فمثل هذا الموضوع كثير في القرآن الكريم، كما أنَّه ليس من المجمع عليه، ويتبيَّن هذا في ما ذهب إليه ابن جُنَيٍّ حين قال: "فمَّا جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدء هذا العلم، وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرَبٌ، فهذا يتناوله آخرٌ عن أوَّل، وتالٍ عن ماضٍ على أنَّه غلط من العرب، ولا يختلفون فيه، ولا

1- ارتشاف الضرب: 2/583.

$$-^2 \text{ هو د: 3.}$$

3- تفسير التفسير : 330/6-333.

⁴- رجعتُ إلى كتب التفسير، ولم أعثَر على موظف هذا الرأى.

5- البحر المحيط: 6/121.



يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه

فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع، وذلك على أنه على حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن، والشعر ساغ، وسلس، وشاع، وقبل. وتلخيص هذا أن أصله: هَذَا جُرْ ضَبٌّ خَرِبَ جُحْرُهُ، فيجري (خَرِب) وصفاً على ضبٍّ، وإن كان في الحقيقة للجُر، كما تقول مررت برجل قائم أبوه، فثجري (قائماً) وصفاً على (رَجُل)، وإن كان القيام للأب لا للرجل¹.

فنصّ ابن جنيّ يوضح أهميّة النحو في فتح باب الاجتهاد، ومسألة الجرّ بالمجاورة² خير دليل على ذلك؛ واعتماداً على هذا النصّ يفسّر تعجّب أطفيش ورده رأي من اختار الخفض على الجوار في الآية، بأمرين اثنين: إمّا أنه لم يطلع على رأي ابن جنيّ، وإمّا أنه اطلع عليه ولم يقتنع به، كما فعل أبو حيان³ الذي رأى أن التقدير في المثال خطأ.

رابعاً: الثّوابع في حالة الجرّ.

تعرّض أطفيش إلى دراسة الثّوابع في حال الجرّ في مواضع عديدة⁴، فكانت له وقفة عند كلّ نوع منها في كتابه (تيسير التفسير)، خاصّة ما ورد تابعاً للمجرور بالحرف. وأدرسها وفق ما يأتي:

التّوكيد للمجرور بالحرف:

– الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنيّ. تحقيق: محمّد عليّ النّجار. دار الكتاب العربيّ، بيروت – لبنان. ط2: 191/1-192. ويراجع الاقتراح في علم أصول النّحو، للسيوطيّ (ت 911هـ)، تحقيق: محمّد حسن إسماعيل الشّافعيّ. منشورات محمّد عليّ بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان. ط1 (1998م): 55.

– الخفض على الجوار قال به الجمهور من أهل البصرة والكوفة، ورام إخراج ذلك عنه السّيرافيّ وابن جنيّ على اختلاف في التّقدير، فقدّره السّيرافيّ خَرِبَ الجُحْرُ منه، وقدّره ابن جنيّ خَرِبَ جُحْرُهُ. يراجع ارتشاف الضرب: 583/2 وما بعدها، ومعجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة: 59.

– يراجع ارتشاف الضرب: 584/2.

⁴ – وزعتها، في الإحصاء، مع أنواع المجرورات.



تناوله أطفيش عند تفسيره لقوله تعالى:)

1)؛ فأوضحه في النصّ الآتي:

"وتأكيدُ التَّنْثِيَةِ بـ (أَجْمَعِينَ) جائز على حدِّ ردِّ ضمير الجمع إليها أو إشارته، ولاسيما أنّ كلّ فريق منها هنا متضمّن لأنواع وأفراد، وهما فريق الجِنّة وفريق النَّاس"2.
ف نجد أنّ أطفيش لم يذكر في تحليله التَّحويّ ما هو متفق عليه ومأخوذ به في تفسير هذه الآية، وهو وقوع كلمة (أجمعين) تأكيداً للجمع في لفظتي (الجِنّة) المجرورة بحرف الجرّ (من)، و(النَّاس) المجرورة على التَّبعية بالعطف؛ وإلّا نجده حريصاً على تقديم الجديد في تعامله مع الآية، حين أبدى رأيه بجواز تأكيد التَّنْثِيَةِ بها، إذا قدر في اللفظتين كلمة (فريق)، فيكون المعنى: من فريق الجِنّة وفريق النَّاس أجمعين.

وللألوسيِّ البغداديّ³ توضيح لهذه المسألة، فهو يأخذ بوجه واحد في تعامله مع كلمة (أجمعين)، بأن تقع تأكيداً للجمع، نافيّاً بذلك مثل ما أتى به أطفيش؛ لأنّ الأخذ بمثل هذا الوجه يشترط فيه، على حدِّ تعبيره، أن يكون المثني حقيقياً لا أن يكون كلّ فرد منه جمعاً.

والواضح أنّ أطفيش كان يسعى من خلال تحليله التَّحويّ للوصول إلى صحّة المعنى دون الخروج عن قواعد الإعراب؛ غير أنّه تعامل مع لفظة (أجمعين) من باب واحد، هو الوقوف على ما أكّدته؛ في الوقت الذي تعدّ فيه هذه الكلمة محلّ خلاف بين المفسّرين، ذلك أنّ الأصل في لفظة التَّوكيد (أجمعين) أن تفيد العموم مطلقاً، ورفع احتمال إرادة الخصوص، فهل يتناسب هذا المعنى مع الآية؟ وقد فصلّ القول في هذه المسألة الألوسيِّ البغداديّ⁴.

¹ - هود: 119. ونص الآية: ﴿وَلَا تَجْعَلْ لِّدِينِكَ كُفْرًا وَكَفْرُهُمْ حَسْبُكَ﴾ (هود: 119).

² - تفسير التفسير: 57/7 وما بعدها.

³ - روح المعاني: مج 6، 484/12.

⁴ - المصدر نفسه ص 484-485.

إليها؛ والملاحظ أنّ كلمة (الحمار) واردة في الآ

تليها في موضع نصب على الحالّة، وهذا ما لم يعمله اطفيس، لا مريين البين.

الأول: إنّ تعريف كلمة (الحمار) برأيه تعريف جنسيّ، فهو شبيه بالنكرة.

أمّا الثاني: وهو الذي يصحّ الأخذ به أكثر، إنّ جملة الحال لا بد لها من عامل، و في هذه الآية لاعامل في الحال.

ويظهر أنه في تحليله الذي أورده قد نقل عن أبي حيان، الذي علق على هذه المسألة بقوله: "مثل هذا النوع من المعارف يوصف بالجمال"¹؛ وما النصب على الحالية عنده إلا رأي ينسبه للمحققين، بالرجوع إلى التعريف في كلمة (الحمار).

فالوقوف عند هذه الجملة دون غيرها يفسّر لنا أنّ دلالة الآية كلّها متوقّفة عندها، فقد زادت منعوتها توضيحاً وإخباراً، وبها تيسّر الوصول إلى ما أفادته هذه الآية من معنى.

العطف في حالة الجرّ :

1- العطف على الاسم المجرور بالحرف:

تتناول أطفيش العطف على المجرور بالحرف في قوله تعالى:

[illegible][illegible][illegible]

للتعبير عن معنى الآية وتفسيرها، فكان نصّه كالآتي: "العطف على محلّ الكاف بلا إعادة للجارّ لورود ذلك،...، أو على (مَعَايشَ)، فإنّ الله عزّ وجلّ جعل لنا دوابّ ننفع بها كما جعل لنا معايش، أو يقدّر: وأغنينا من لستم له برازقين، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي: ومن لستم له برازقين جعلنا له فيها معايش، حذف لدلالة ما قبله، نقول:

¹- البحر المحيط: 10/172.

2- الحجر: 20.



زيد أكرمته وأخوك، أي وأخوك أكرمته. قيل: أو
مشكل، لأنه ليس في محلّ جرّ بل الذي في محلّ جر الحاف وحدها، لا مع اللام، ولا
في محلّ نصب لأنّ الذي في محلّ نصب من حيث إنّهُ مفعول به توصّل إليه بحرف
الجرّ الكاف وحدها، كما أنّ المفعول في مررت بزید، زيد وحده لا مع الباء¹.

فنتبيّن من خلال هذا النصّ أنّ أطفيش أتى فيه بوجوه عديدة خصّها بالاسم
(مَنْ)؛ وأوّل ما بدأ به من جملة هذه الوجوه الإعرابية: أن تكون (مَنْ) في موضع جرّ
عطفاً على الضمير المجرور في (لَكُمْ)، وهو أوّل ما بدأ به أبو حيان² في تعامله مع
الآية؛ غير أنّ هذا الوجه رأى فيه كلّ من الزمخشري³ وابن عطية⁴ قلّقا وقبحا في
النحو، لأنه لا يُعطَف على الضمير المجرور.

ولا يبدو أنّ أطفيش أغفل مثل هذه القاعدة النحويّة في هذا التوجيه الإعرابيّ،
وإنّما يُفسّر اختياره له انتصاراً منه لمذهب الكوفيّين⁵ في هذه المسألة.

أمّا الوجه الثاني: فرسّخ فيه أن تكون (مَنْ) في موضع نصب، وذلك على
ثلاثة أوجه، اثنان منها أخذ بهما، والثالث لم يقتنع به؛ فالأوّل: أن تكون عطفاً على
كلمة (معايش) الواردة في الآية مفعولاً به، وبدأ بهذا الوجه كلّ من الزمخشري⁶ وابن
عطية⁷.

والثاني: أن تُنصب (مَنْ) بفعل محذوف يقتضيه الظاهر، وتقديره: أعشنا أو
أغنيّا.

أمّا الثالث: فإن يكون العطف على محلّ (لَكُمْ)، إذ التقدير: وأعشناكم وأعشنا
أمّا غيركم؛ وهو ما استبعده أطفيش، فالذي في محلّ نصب على المفعوليّة برأيه ليس

¹ - تيسير التفسير: 356/7-357.

² - تراجع البحر المحيط: 473/6.

³ - الكشاف: 389/2.

⁴ - المحرر الوجيز: 294/8.

⁵ - أجاز الكوفيون أن يعطف على الضمير دون إعادة الخافض. تراجع ارتشاف الضرب: 658/2، والبحر
المحيط: 473/6.

⁶ - الكشاف: 389/2.

⁷ - المحرر الوجيز: 294/8.

الجارّ والمجرور، وإنما الكافُ وحدها، وقد بيّن
سببونه كما هو مبين في نصّه، فالمفعول به في

ويبقى الوجه الثالث: وهو أن يرشَّح في (مَنْ) الرِّفْع على الابتداء خبره محذوف لدلالة المعنى عليه؛ ومثَّل بقوله: زيد أكرمه وأخوك. والغريب أنَّ الزَّمخشري¹ وابن عطية² لم يقفا عند هذا الوجه.

والواضح من هذا النصّ أنّ أطفَيْش قد اختار توظيف التحو في تعامله مع الآية القرآنيّة عند كلمة (مَنْ) لإفادة معنى الآية، فقد وقف من خلاله على وجوه الإعراب المتنوّعة الخاصّة بهذه الكلمة، والتي ساهمت في توضيح المعنى وتنوّعه.

2- العطف على المجرور بالمضاف:

دَرَسَ أَطْفِيشَ العطف على المجرور بالمضاف في قوله تعالى: (

[illegible]

3؛ مَرَكَّزًا في تحليله التَّحويِّيَّ على كلمة (أَخَرَ) بعد
حرف العطف (الواو)، هذا نصّه: "(أَخَرَ) نعت لـ(سَبْعَ) محذوفًا فهو منصوبٌ، أي:
وسبعًا أَخَرَ يابساتٍ؛ وإن عُطِفَ على (سُبُلَاتٍ) فالفتح جرٌّ، وكونهنَّ سبعًا يعلم من
كون المعطوف عليه أضعف إليه(سَبْعَ)؛ وأمّا أن يعطف على(سَبْعَ)، ويعلم أنَّهنَّ سبع
بدليل لفظ (سَبْعَ)، فتكلّف لا فائدة فيه إذ لا دليل في كون العجاف سبعًا، على كون
السُّنْبُلَات سبعًا"4.

¹ - المصدر السابق، 2/389.

² - المحرّر الوجيز: 294/8.

3- يوسف: 43. وتتمة الآية : ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ الْأَعْيُنَ وَيَا مَعْشَرَ الْقُلُوبِ لَا يَدْخُلُ الْإِسْلَامُ فِي فُجُورِكُمْ حَتَّى تَتُوبَ إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَزُولُ الْأَقْدَامُ﴾

4- تفسير التفسير: 131/7-132.



يذهب أطفَيْش في هذا النَّصِّ إلى أنَّ الفتحَ

فيها النَّصب على التَّبعية نعتًا لمحذوف قدره في الآية (سبعاً)، بالسَّوِين.

وقد رشَّح أيضاً أن يكون الفتح فيها جرًّا، وذلك بعطفها على كلمة (سُنْبِلَاتٍ) المجرورة بالمضاف (سَبْع)؛ وهو بهذا الرَّأي يخالف بعض كتب التفسير التي استبعد فيها أصحابها هذا الوجه من الإعراب، فعن هذا الوجه يقول أبو حيان: "ولا يصحَّ أن يكون (وأخر) مجروراً عطفاً على (سُنْبِلَاتٍ خضر)، لأنَّه من حيث العطف عليه كان من جملة مميّز سبع، ومن جهة كونه آخر كان مبايناً لسبع، فتدافعاً بخلاف أن لو كان التركيب سبع سنبلات خضر ويابسات، فإنَّه كان يصحَّ العطف، ويكون من توزيع السَّنبلات إلى خضر ويابسات"¹.

ورأى الزَّمخشريّ هو الآخر أنَّ عطف (وأخر يابسات) على (سنبلات خضر) يؤدِّي إلى تدافع، ومثَّل لذلك بقوله: "أن تقول عندي سبعة رجال قيام وقعود بالجرّ، فيصحّ لأنَّك ميّزت السَّبعة موصوفين بالقيام والقعود على أنَّ بعضهم قيام وبعضهم قعود، فلو قلت: عنده سبعة رجال قيام وآخرين قعود تدافع ففسد"².

واعتماداً على ما ذهب إليه أبو حيان والزَّمخشريّ، نفسّر اعتماد أطفَيْش هذا الوجه بأمرين اثنين: إمّا أنَّه لم يطلع تفاسير غيره في تعامله مع الآية، وإمّا أنَّه اطلع ولم يقتنع، فاجتهد ليقدم الجديد في تعامله مع مسألة العطف؛ فكان بحثه النَّحويّ الذي أقامه على كلمة (أخر) خدمةً لمعنى الآية وتفسيرها.

البذل من المجرور:

كان وقوف أطفَيْش في تفسيره لآيات كتاب الله العزيز عند البذل من المجرور مُلفتاً، فقد وجدته في (تيسر التفسير) يقف عند مسألة تتابع جارّين ومجرورين على البدليّة، كلُّما صادفته آية تتوقّر على ذلك؛ من ذلك مثلاً ما وظّفه في تفسيره لقوله تعالى:

((.....))

¹ - البحر المحيط: 281/6.

² - الكشاف: 323/2.

الجارّ و المجرور (مِنَ الشَّجَرَةِ) للتعبير عن معنى الآية وتفسيرها، فكان له النصّ الآتي: " (مِنَ الشَّجَرَةِ)، الجارّ والمجرور بدل من قوله (مِنْ شَاطِئِ)، بدل اشتمال، فيفدّر الرّابط، أي: من الشَّجرة فيه، وفيه حال من الشَّجرة. ومن العجيب ما يقال: إنّ الشَّجرة بدون (مِنْ) بدل من لفظ (شَاطِئِ)، وأنّه أعيد العامل وهو(مِنْ)، لأنّ البدل على نيّة تكرار العامل، إذ لا يحتاج إلى هذا لأنّه تبدّل الكلمة من الكلمة، والكلمتان من الكلمتين، وهكذا، فأبدل الجارّ والمجرور من الجارّ والمجرور، مع أنّ العامل الأقوى (نُودِي) ².

فيظهر من خلال هذا التوظيف التحويلي اهتمام أطفيس وحرصه على دراسة أدق القضايا التحويلية التي لم يقف عندها أكثر التحويليين في تعاملهم مع مصطلح البديل، كهذه المسألة التي يقدّر فيها أنّ البديل على نية تكرار العامل³.

غير أنْأُطْفِئِش لا مانع لديه من جعل الجارّ والمجرور بدلاً من الجارّ والمجرور؛ فيعَدّ هذا ردّاً منه على من يجعل المجرور دون جاره بدلاً من المجرور، وحرفَ الجرّ الثاني إعادةً لحرف الجرّ الأوّل.

وتتضح أهميّة هذه المسألة لديه حين وقف مرّة أخرى عندها في تفسير قوله تعالى: (

[illegible]

مَقْدَمًا تَحْلِيلًا لَا يَخْتَلِفُ عَنْ سَابِقِهِ، قَالَ: "(مِنَ الَّذِينَ قَرَّرُوا دِينَهُمْ) بَدَلَ مِنْ قَوْلِهِ (مِنْ)

1- القصص:30. وتتمة الآية: <

٢- تفسير التفسير: 425/10.

3- ذهب بهاء الدين بن النحاس الحلبي (ت 698 هـ) في شرحه للمقرب إلى أن الدليل على أن البذل في نية تكرار العامل إظهاره في بعض المواضع، واستدل بقوله تعالى: «قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ» [الأعراف: 75]، بإعادة اللام. يراجع شرح المقرب: 781/2.

4- الروم: 31 و 32.



المُشْرِكِينَ). ومن العجيب أنهم يقولون: المجرور

الجارّ وكأنّه لا يجوز إبدال الجارّ والمجرور من الجارّ والمجرور، وهو جارّ قطعاً¹.

فالشيخ أطفّيش في هذا النصّ يُقرّ بجواز إبدال الجارّ والمجرور من الجارّ والمجرور قطعاً، مثلما تبدّل الكلمة من الكلمة، والكلمتان من الكلمتين. ولا يخفى أنّ عبارة [من العجيب] نجدها تتكرّر مع كلّ تحليل نحويّ يخصّ هذه المسألة.

ومن أمثلة البديل من المجرور كذلك في (تيسير التفسير) ما كان المبدّل منه

مجروراً بالمضاف، وقد ورد في تفسير قوله تعالى: (□□□□□□ □□□□□□)

□□□□□□□□□□ □□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□

□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

□□□□□□□□□□²؛ حين اتخذ أطفّيش كلمة (جهنّم) مسلّكاً لتفسير هذه الآية

وأقام عليها بحثه النحويّ لخدمة المعنى، فكان نصّه كالآتي: "(جَهَنَّمَ) بدل أو بيان من (مآب)، على أنّ فتحه جرّ، أو من (شرّاً) على أنّ فتحه نصب، وذلك على جواز بيان المعرفة للنكرة"³.

يرشّح أطفّيش في كلمة (جهنّم) وجهين من الإعراب، وذلك لأنّ متبوعها (شرّ

مآب) مضاف ومضاف إليه؛ فالوجه الأوّل: أن يكون التابع الذي هو كلمة (جهنّم) الجامدة بدلاً من كلمة (مآب) المجرورة بالمضاف، وعليه فالأصل في الفتحة جرّ.

أمّا الوجه الثاني: فإن تكون كلمة (جهنّم) بدلاً من المضاف الذي هو كلمة

(شرّ) المنصوبة اسماً لـ (إنّ)، وعلى هذا الوجه تكون الفتحة على أصلها، وهو النصب.

وما يدعو إلى الوقوف عنده في هذا التحليل النحويّ، أنّ أطفّيش يجمع بين مصطلحي البديل وعطف البيان وكأنّهما وجه واحد؛ فهو بذلك يعتمد في تفسيره للآية

¹ - تيسير التفسير: 120/11 وما بعدها.

² - ص: 55-56.

³ - تيسير التفسير: 213/12 وما بعدها.

وفي كلمة (جهنم) بالذات قاعدة نحويّة مفادها أن يكون بدلاً¹.

هذا وبفيدنا في نصّه أيضاً بجواز بيان المعرفة للتكررة، وهو ما ذهب إليه أبو حيان، فعن شروط عطف البيان يقول: "وهذا العطف يوافق متبوعه في الإفراد والتثنية والجمع، ولا يشترط التساوي في رتبة التعريف"².

فنتبين هنا كيف يحرص الشيخ أطفيش على الوصول إلى معنى الآية وتفسيرها اعتماداً على توظيف الصناعة النحويّة، والتي استقصى فيها كلّ وجوه الإعراب بالتفصيل الدقيق، فكان تعامله مع كلمة (جهنم) واسعاً غير غامض، يختلف عما جاء به بعض المفسرين عند هذه الآية، كابن عطية³ الذي اكتفى بالقول إنّ (جهنم) بدل من قوله (لشرّ مآب)، دون تفصيل يُذكر.

جدول رقم 10: مواضع المجرورات في كتاب (تيسير التفسير)

المجرورات	عدد الآيات	الأجزاء والصفحات
الاسم المجرور بالحرف	182	ج1 ص7، 38، 45. ج2 ص154-159، 185، 262-263، 383. ج3 ص208-209. ج4 ص53، 80، 81، 196-197، 295، 305-306، 448-449، 469-470، 473-475، 491، 508-509، 514-515. ج5 ص10-11، 136، 248-249، 398-399. ج6 ص89، 112-114، 162، 163، 208، 211-212، 225-226، 255، 280، 286، 296، 309، 352-353، 368-369، 393، 413، 418. ج7 ص57-58، 85، 253، 256، 301-302، 305، 307-309، 321، 356-357، 363، 369، 377-378، 389، 436-437. ج8 ص81، 171، 181، 193، 336، 338، 440، 442. ج9 ص21، 50-51، 63-64، 115-116، 128، 129، 130، 132، 137، 139، 143، 212، 226-227، 255-258، 292، 296-297، 387. ج10 ص11، 18، 40-41، 48، 117، 130، 210-211، 276.

¹ - يراجع ارتشاف الضرب: 606/2.

² - المصدر نفسه: 605/2.

³ - يراجع المحرر الوجيز: 476/12.



PDF
Complete

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

،380 ،121 ،472،436 ج 12 ص 103-104 ،31-30 ،210،215،239-241،341،353-354 ،364،383،395،403،411،428 ج 13 ص 34-32،47،71،72،90،94 ،140،154،173،174-175،182،210 ،228،254،284،304،367،368 ج 14 ص 39،40،128،159،194،339 ،357،393-394،430 ج 15 ص 18،35 ،52،62،141،174،206،226،231 ،253،272،277،286،339،387،427 ،445،475 ج 16 ص 5،7،52،94،120 ،121،133،148،191،194،196،205 ،206،209،218،298،314-315،317 ،323،374،430		
ج 3 ص 69،208-209	58	الاسم المجرور بالإضافة
	1	الاسم المجرور بالمجاورة
وزعتها - في الإحصاء - مع أنواع المجورات		التتابع في حالة الجرّ



PDF
Complete

*Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.*

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الخاتمة

نتائج البحث:

إن الغاية من كل بحث أن يصل به الباحث إلى نتائج، وقد استطعت من خلال بحثي هذا، وأثناء إحصائي للمادة النحوية، فتصنيفها ثم دراستها أن أستخلص جملة من النتائج، أعرضها كالآتي:

يوظف أطفيش مصطلحات النحو، والصرف، والبلاغة، والفقه، وعلم المنطق، والفلك، مما يدل على تمكنه من العلوم التي كانت سائدة في عصره، وقد أبدع في الإحالة عليها من خلال كتابه (تيسير التفسير)

يتعرض أطفيش في توظيفه النحوي إلى بعض مسائل الخلاف بين المدرسين، وعلى عكس بعض المحدثين يبتعد عن التعصب للمذهب البصري على حساب المذهب الكوفي، فكثيراً ما يؤيد الكوفيين حين يرى رأيهم مناسباً لما اختاره هو في تحليله، فيكون الأولى بالإتباع.

يربط أطفيش أحياناً بين علمي النحو والصرف، حين يرى ذلك ضرورياً، فيلجأ إلى تحليل بعض الصيغ الصرفية التي لها دلالة وتأثير في معرفة العلامة الإعرابية، كمسألة اسم التفضيل العامل في الفاعل.

توظيف المنصوبات في (تيسير التفسير) كان له حصة الأسد، وذلك لجواز النصب في الكلمة الواحدة على وجوه مختلفة، مما يدعو إلى توزيع الآيات، في الإحصاء، على حسب الوجوه الإعرابية الواردة فيها، كما حدث في تفسير كلمتي السر والعلانية- نصبا بالتنوين- اللتين جاز فيهما النصب على المفعولية المطلقة، وعلى الحال، وعلى الظرفية الزمانية.

يأتي أطفيش في تفسيره لبعض الآيات القرآنية بتحليل نحوية، دون أن يوظف فيها أي مصطلح نحوي، إذ يكتفي فقط بالتأويل والتقدير، والإشارة إلى الحذف الحاصل في الآية، كتقدير المبتدأ مثلاً قبل (كتاب) دون ذكره، بالقول: هو كتاب، أو هذا كتاب. وهذا ما يتطلب الاجتهاد أثناء التصنيف.



إن أطفيش في وقوفه عند بعض القضايا النحوية

بالتفسير، نجد له فيها رأيا لا نعثر عليه في تفاسير غيره ممن تقدموا عليه

كالزمخشري، وأبي حيان، وابن عطية، مما يفسر لنا اجتهاده ويبرز لنا مبلغ علمه

خدمة لهدفه الأول، ألا وهو تيسير التفسير.

ليس لكل نحوي وظفه في تفسيره لآية من آيات كتاب الله العزيز أثر في الكشف عن

معناها وتيسيرها، وهو اختار ذلك، لكن هذا لا يعني أنه لم يكن يحسن انتقاء الكلمات

والجمل من داخل الآيات، فقد كان حريصا على تلك التي يقوم عليها معنى الآية

وتفسيرها، ويبين أثرها ودلالاتها اعتمادا على توظيف الصناعة النحوية فيها.

إن أطفيش في توظيفه النحوي كان يحرص على توجيه المعنى دون الخروج عن

قواعد الإعراب، ونادرا ما نجده يلجأ إلى غير ذلك، فوظيفة النحو في (تيسير التفسير)

لا تقتصر على الإعراب فحسب، وإنما تتسع إلى توجيه المعنى وتقنيته في الآية

بحسب ذلك الإعراب.

ألف أطفيش هذا التفسير في مرحلة تطور فكره ونضوجه، فقد أحال فيه على بعض

كتبه، كشرح لامية الأفعال في علم الصرف، وبيان البيان في البلاغة.

ساعد التزطيف النحوي لديه على فهم المسائل الفقهية والعقائدية التي تتطلب ربطها

بعلم النحو، وخير مثال على ذلك مسألة الميراث.

يقف أطفيش عند بعض الألفاظ التي تحتاج إلى توضيح لغوي، وذلك داخل نصوصه

النحوية، حرصا منه على خدمة المعنى الذي يعد هدفه الأول في تفسيره (تيسير

التفسير).

جاءت نصوص أطفيش النحوية في أغلبها مطولة لا تقبل الاختصار، لأنه يؤدي إلى

صعوبة الفهم، فاحتوت على ذكر الكلمة المقصودة أو العبارة، وربطها بالتحليل

النحوي الذي يعلق فيه بفقرات أو في صفحة كاملة، وقد يتجاوز ذلك، بحسب الوجوه



الإعرابية الواردة، وكثيرا ما تكررت هذه النص
الآيات مع مختلف السور، مع التنبيه منه أحيانا على ذلك.

يغفل أطفيش في كثير من المواضيع توجيه الإعراب في الآيات القرآنية المدروسة
التي قرئت بأكثر من وجه إعرابي، كالرفع بدل النصب في الكلمة، واسم المفعول بدل
اسم الفاعل، إذ يكتفي بالقراءة الواردة عليها الآية، دون التنبيه إلى القراءات الأخرى.
إن مبحث علم النحو في (تيسير التفسير) يحتاج إلى كثير من المراجعة والتدقيق، فقد
مفقت عند مصطلحات بل نصوص كان ينبغي للمحقق أن يدرجها ضمن هذا المبحث.
وبهذا أكون قد استكملت العمل راجيا من المولى أن أكون قد وفقت في إعطاء صورة
واضحة عن المنهج النحوي عند أطفيش وأثر توظيفه في (تيسير التفسير)، هذا
التفسير الذي يستحق دراسة لغوية شاملة، لما يتوفر عليه من مجالات لغوية أخرى
تتعلق بعلم الصرف وعلم البلاغة.

وأخيرا، أمل أن تكون هذه الدراسة التي تعلق بالقرآن الكريم إضافة بسيطة لصرح
العلم، مع الإشارة إلى أن ما في هذه الصفحات من فائدة مرده إلى توجيهات أستاذي
المشرف وإرشاداته، وأما ما عليه من مأخذ فوزوره علي، كما أسأله عز وجل أن
يتقبل مني هذا العمل ويوفقني لما يحبه ويرضاه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب
العالمين. وصلي الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، والتابعين.



PDF
Complete

*Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.*

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

قائمة المراجع

ere to upgrade to ed Pages and Expanded Features		السورة	رقمها
			البقرة
161	«.....» «		22
136	«.....~~		71
63	وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ"		107
170	«.....		259
103»		260
104	«.....		273
			آل عمران
102	«.....~		41
171	وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ"		85
124	«.....		154



***Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features***

النساء

33

[illegible]

33

المائدة

123

وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ

35

الأنعام

148

[illegible]

54

145

. □□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□ »

□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□ □□□□□

□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

□□□□□□□□ □□~□□ □□□□□□□□□□□□□□

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□

□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

99

125

[illegible]

126

128

[illegible]

136



□□□□□□□□ □□□ □□□□□»	138
---------------------	-----

الأعراف

59	□□□□□□ □□□□□□□□ » □□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□□□ □□ □□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□	5
107	□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□ » □□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□	16
121	~ □□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□ » □□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□	142

التوبة

41	□□ □□□□□□ □□□□□□□□ » □□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□	13
163	□□□□□□□□□□ □□□□ □□□□□□□□□□□□ » □□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□ □□□□□□□□□□□□	76
75	□□□□□□□□□□□□□□□□ » □□□□□□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□	102



	□□□ □□□□□□□□ □□□□	117
	□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□ □ □□□□□□□□□ □□□□□□□□□□	
155	□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□□	118
يونس		
168	□□□□□□□□□□» □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□	27
83	وَمَا يَتَّبِعُ الدِّينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ	66
114	□□□□□□□□□□□□□□□□» □□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□	71
70	□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□□» □□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□	102
هود		
186-84	فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ	3
139	فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ	14
35	□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□» □□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□	22
156	□□□□□□ □□□□□□ □□□□□□□□□□» □ □□□□□□□□□□□□	40



	□□□□ □□□□□□□□□□» □□□□ ~□□□□□□□□□□	52
174	□□□□□□□□ □□□□» .□□□□□□□□□□□□□□	66
142	□□□□□□□□» ~□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□ □□□□□□□□□□	68
63	.□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□» .□□□□□□□□□□	72
189	□□□□□□□□□□□□□□» □□□□□ □□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□□□	119
يوسف		
100	□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□» .□□□□□□□□□□	29
194	~□□□□□□□□□□□□□□□□» □□□□□□□□ □□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□□ .□□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□	43
الرعد		
105	□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□» □□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□ □□□□□□	22



□□□□□□□□□□□□□□□□

إبراهيم

106

□□□□□□□□□□□□□□□□»

31

.□□□□□□□□□□□□□□□□

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

157

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□»

34

.□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

الحجر

192

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□»

20

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

.□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

74

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□»

30

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

166

.□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□»

39

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

الإسراء

93

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□»

12

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

65

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□»

51

□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

133

قُلْ لَوْ كَانِ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ"

95

الكهف



***Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features***

[illegible]

[illegible]



*Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.*

[Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features](#)

<div style="background-color: #e6f2ff; padding: 2px;">Click here to upgrade to PDF Complete.</div>		
	السجدة «.....»	
111	«.....»	16
الأحزاب		
179	«.....»	33
146	وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا	38
سبا		
100	«.....»	10
178	«.....»	14
الصفات		
134	«.....»	35
53	«.....»	79
90	«.....»	86
ص		



	»	3
58	»	29
149	»	50
176	»	52
195	هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَأْبَ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ الْمِهَادُ	56-55
143	»	59
الزمر		
56	دَلَّكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ	6
113	أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى	56
غافر		
129	رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا	7
37	»	43



**Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features**

<p>ere to upgrade to ed Pages and Expanded Features</p>		<p>»</p>	45
	<p>»</p>		
<p>فصلت</p>			
86	<p>»</p>		47
<p>الجائفة</p>			
143	<p>ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا</p>		8
177	<p>»</p>		29
<p>الأحقاف</p>			
183-77	<p>»</p>		24
<p>محمد</p>			
176	<p>»</p>		4
137	<p>»</p>		22



PDF
Complete

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

	□□□□□□□□□□□□□□□□	
	□□□□□□□□□□□□□□□□	
	□□□□□□□□□□□□□□□□	
	الفتح	
164	□□□□□□□□□□□□□□□□» □□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□	21
182-32	□□□□□□□□□□□□□□□□» □□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□	26
	القمر	
130	□□□□□□□□□□□□□□□□» □□□□□□□□□□□□□□□□	12
	الرحمن	
181	□□□□□□□□□□□□□□□□» ~ □□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□	11
	الحديد	
169	□□□□□□□□□□□□□□□□» □□□□□□□□□□□□□□□□	13
	المتحنة	
185	□□□□□□□□□□□□□□□□» □□□□□□□□□□□□□□□□	1
	الجمعة	
190	مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا	5



**Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features**

[illegible]



PDF
Complete

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

□□ □□□□□□□□□□□□□□□□

البروج		
16-15-14	وَهُوَ الْعَفْوَ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ	55
الطارق		
2	» □□□ □□□□□□□□□□□□ □□□□□□ ~ □□□□□□□□□□□□	58
الفجر		
23	وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ وَأَنَّى لَهُ الدُّكْرَى	144
البيّنة		
5	مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ	96
المسد		
2	» □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□ □□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□	91
الإخلاص		
4	» □□□□□□ □□□□□□□□□□□□ □□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□~□□□□	132



PDF
Complete

*Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.*

[**Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features**](#)

مصادر البحث ومراجعته¹

القرآن الكريم- رواية ورش بالرسم العثماني، محملا من الأنترنت.

الكتب المطبوعة:

1- اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر هجري، فهد بن عبد الرحمان بن

سليمان

الرومي، إشراف الدكتور مصطفى سليمان الرومي، إشراف الدكتور مصطفى مسلم
محمد. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،
كلية أصول الدين- قسم القرآن وعلومه. 1404هـ- 1405هـ.

2- آراء الشيخ أطفيش العقديّة، لمصطفى بن الناصر وينتن. نشر جمعية
التراث،

القرارة- الجزائر 1996م.

3- ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي. تحقيق وتعليق: الدكتور مصطفى
أحمد

النحاس، مطبعة المدني- القاهرة، ط 1 1982م.

4- الإرشاد إلى علم الإعراب، تصنيف الإمام شمس الدين القرشي الكيشي
(ت695هـ). تحقيق ودراسة: عبد الله الحسيني البركاني، جامعة أم القرى،
ط 1 (1989).

5- الأشباه والنظائر في النحو، تأليف الإمام السيوطي ت-911هـ، وضع حواشيه
غريد الشيخ. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط 22007م.

6- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي.
مؤسسة الرسالة. ط 1 1985م.

¹- أهملت (ال) في ترتيب المصادر والمراجع.

7- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقر

إشراف: بكر بن عبد الله بوزيد. وقف مؤسسه سليمان بن عبد العزيز

الراجحي الخيرية. دار علم الفوائد للنشر والتوزيع.

8- إعراب القرآن وبيانه، تأليف الأستاذ: محي الدين الدرويش. اليمامة للطباعة

والنشر والتوزيع، دمشق - بيروت. ط6 1999م.

9- إعراب القرآن، تأليف ابن النحاس (ت338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه:

عبد المنعم خليل إبراهيم. منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية،

بيروت- لبنان ط2 2004م.

10- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، تأليف إمام اللغة والأدب: أبي

عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالوية. دار الكتب العلمية، بيروت

لبنان.

11- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي (ت911هـ). تحقيق: محمد

حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي. منشورات محمد علي بيضون، دار

الكتب العلمية، بيروت لبنان. ط1 1998.

12- إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع

القرآن، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري

(ت616هـ)، تصحيح وتحقيق الأستاذ إبراهيم عطوة عوض. شركة مكتبة

ومطبعة البابلي الحلبي وأولاده بمصر. محمود نصار الحلبي وشركاه خلماد.

ط1 (1961م).

13- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف:

أبي البركات الأنباري (ت577هـ). قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن

حمد، بإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

ط2 2007.

14- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: محمد محي الدين عبد

الحميد. المكتبة العصرية ط1995م.

- 15- الإيضاح العضدي، لأبي علي الف
الدكتور حسن شاذلي فرهود. كلية الآداب - جامعة الرياض، مطبعة دار
التأليف، ط1 1969م.
- 16- البحر المحيط في التفسير، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان
الأندلسي الغرناطي (ت754هـ). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
2005م.
- 17- البديع في علم العربية، للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي
السعادات مجد الدين بن الأثير (ت606هـ). تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد
علي الدين. جامعة أم القرى، مكة المكرمة. ط1.
- 18- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي.
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعرفة، بيروت لبنان.
ط1 1972م.
- 19- تاريخ الجزائر الثقافي، الدكتور أبو القاسم سعد الله. دار الغرب
الإسلامي، ط1 1998.
- 20- تاريخ بني ميزاب، ليوسف بن بكير الحاج سعيد. المطبعة العربية،
غرداية- الجزائر، ط2.
- 21- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة الدينوري (ت676هـ). شرحه ونشره:
سيد أحمد صقر. المكتبة العلمية.
- 22- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي. حققه
الدكتور حسن هندراوي. دار القلم، دمشق.
- 23- تفسير التحرير والتنوير، تأليف سماحة الأستاذ العلامة الإمام الشيخ
الطاهر بن عاشور. الدار التونسية للنشر- تونس. المؤسسة الوطنية للكتاب-
الجزائر تونس 1984م.
- 24- التفسير الكبير، أو مفاتيح الغيب، للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن
الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت604هـ)،

قدم له: هاني الحاج. حقه وعلق عليه
المكتبة التوقيفية، القاهرة - مصر.

25- تفسير النسفي المسمى بمدارك التنزيل في حقائق التأويل، قدم له الشيخ

قاسم الشماعي الرفاعي. دار القلم، بيروت- لبنان ط1.

26- تفسير غرائب القرآن ورجائب الفرقان، تأليف العلامة نظام الدين

الحسن بن محمد بن حسين النيسابوري (ت 728هـ)، ضبطه وخرج آياته

وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ط1

1996م.

27- التفسير والمفسرون، تأليف الدكتور: محمد حسين الذهبي. مكتبة

مصعب بن عمير الإسلامية. ط2004.

28- تيسير التفسير لأطفيش. تحقيق وإخراج: الشيخ إبراهيم بن محمد

طلاي، بمساعدة لجنة من الأساتذة. المطبعة العربية، غرداية- الجزائر.

29- جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني. المكتبة العصرية،

صيدا- بيروت ط1 2000م.

30- الجامع لأحكام القرآن، تفسير القرطبي. تقديم: هاني الحاج. حقه وخرج

أحاديثه: عماد زكي البارودي. خيري سعيد. المكتبة التوقيفية، القاهرة-

مصر.

31- الجمل في النحو، تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق الدكتور

فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة ط1 0985م.

32- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. المطبعة الأزهرية المصرية.

ط1306هـ.

33- حاشية الصبان على شرح الأشموني. ضبطه وصححه وخرج شواهد:

إبراهيم شمس الدين. منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية،

بيروت- لبنان ط1.



- 34- الحاشية العصرية على شرح شذو محمد الأسعد. دار الشواف، ط 1 1995م.
- 35- الخصائص لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار. دار الكتاب، بيروت لبنان ط 2.
- 36- رحلة القطب. دراسة وتحقيق: الأستاذ يحيى بن بهون الحاج امحمد. العطف، غرداية- الجزائر ط 1 2007.
- 37- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تأليف العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي تحقيق وتخريج: د. السيد محمد السيد. سيد إبراهيم عمران. دار الحديث القاهرة. ط 2005.
- 38- شرح ابن عقيل. تحقيق: ح. الفاخوري. دار الجيل- بيروت، ط 5.
- 39- شرح الأشموني، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد. إشراف الدكتور: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان. ط 1 1998.
- 40- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1 1990.
- 41- شرح السيوطي، توضيحات للبهجة المرضية في شرح الألفية، تأليف السيد الشيرازي. ط 1386هـ.
- 42- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم. حققه وضبطه وشرح شواهد، ووضع فهارسه الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. دار الجبل- بيروت.
- 43- شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له: د. عبد المنعم أنعم الهريري. دار المأمون للتراث.
- 44- شرح المفصل للزمخشري. تأليف: ابن يعيش (ت-643هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب. منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان. ط 1 2001.

- 45- شرح المقرّب، المسمى التعليقة،
(ت698هـ). دراسة وتحقيق: د.خيري عبد الصّيف. محبّه دار الرّمان للنّشر
والتّوزيع. ط1 2005م.
- 46- شرح المكودي، ضبطه وخرج آياته وشواهد: إبراهيم شمس الدين. دار
الكتب العلمية، بيروت- لبنان. ط1 2996م.
- 47- شرح جمل الزجّاجي، لابن عصفور. دار الكتب العلمية، بيروت
لبنان. ط1 1998م.
- 48- شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري (ت761هـ). قدم له ووضع
هوامشه وفهارسه: الدكتور إميل يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت
لبنان. ط2 2004م.
- 49- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، قدم
له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور إميل يعقوب. دار الكتب العلمية،
بيروت-لبنان. ط1 1996م.
- 50- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تأليف: محي الدين الكافيجي (ت
879هـ). تحقيق: د. فخر الدين قباوة. دار طلاس - دمشق، ط1 1989م.
- 51- شرح كافية ابن الحاجب، لبدر الدين بن جماعة (ت733 هـ). تحقيق
وتعليق الدكتور محمد محمد داود. دار المنار
- 52- شرح لامية الأفعال، لأحمد بن يوسف أطفيش. سلطنة عمان، وزارة
التراث القومي و الثقافة. ط1986م.
- 53- شرح ملحّة الإعراب، لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري
البصري (ت516هـ). تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبود. المكتبة
العصرية، صيدا- بيروت. ط1 1997م.



PDF
Complete

*Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.*

**[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)**

فهرس الموضوعات

الموضوع.....الصفحة

شكر وتقدير.....

إهداء.....

مقدمة.....أ- و

مدخل..... 29 - 12

أولاً: توطئة لقراءة كتاب (تيسير التفسير)..... 12

التعريف بالمؤلف..... 12

ثانياً: منهجية أطفيش في التوظيف النحوي في (تيسير التفسير)..... 20

1- نقلة عن بعض العلماء 20

2- اجتهاده في بعض القضايا النحوية..... 21

3- اعتماده على الشاهد النحوي..... 22

أ- اعتماده على القرآن 22

ب- اعتماده على الشعر..... 23

ج- اعتماده على الحديث..... 24

د- توظيف أمثلة سيويه..... 25

المصطلح النحوي في (تيسير التفسير)..... 26

جدول رقم 01: الأعلام التي استعان الشيخ أطفيش بآرائها النحوية في (تيسير التفسير)..... 27

جدول رقم 2: المدارس النحوية التي اعتمد أطفيش آراءها في توظيفه النحوي في (تيسير

التفسير)..... 28



جدول رقم 03: الشواهد اللغوية التي اعتمدها أظ
التفسير).....

الفصل الأول

أثر توظيف المرفوعات في (تيسير التفسير).

- أولاً: الفاعل.....31
- الفاعل اسماً ظاهراً.....32
- الفاعل مصدراً مؤولاً.....34
- الفاعل مجازي التأنيث.....38
- العامل في الفاعل اسم التفصيل.....40
- جدول رقم 4: الأحكام المتعلقة بالفاعل في (تيسير التفسير).....43
- ثانياً: نائب الفاعل.....46
- جدول رقم 5: الأحكام المتعلقة بنائب الفاعل في (تيسير التفسير).....49
- ثالثاً: المبتدأ.....50
- 1- المبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر.....51
- 2- المبتدأ نكرة.....53
- رابعاً: الخبر.....55
- خامساً: اسم كان وأخواتها.....59
- سادساً: اسم الحروف العاملة عمل ليس.....63
- سابعاً: اسم أفعال المقاربة.....65



ثامنا: خبر الأحرف المشبهة بالفعل.....

- جملة إن ومعمولها خبرا لـ (إن).....71
- 73.....تاسعا: خبر لا النافية للجنس
- 74.....عاشرا: التوابع في حالة الرفع
- التوكيد للفاعل.....74
- نعت المبتدأ.....75
- العطف على الفاعل.....76
- البديل من الخبر.....77
- جدول رقم 06: مواضع المرفوعات في كتاب (تيسير التفسير).....79

الفصل الثاني

أثر توظيف المفعولات في (تيسير التفسير).

- أولا: المفعول به.....83
- 1- المفعول به اسما ظاهرا.....83
- 2- ما نصب مفعولين.....84
- 3- المفعول به جملة.....86
- 4- نصب (يوم) على أنه مفعول به.....88
- 5- المفعول به لما بعده.....89
- 6- المنصوب على الاشتغال.....91
- 7- المنصوب على الإغراء.....94
- 8- العامل في المفعول به اسم الفاعل.....95
- جدول رقم 07: أهم المسائل التي تناولت المفعول به في (تيسير التفسير).....97
- ثانيا: المنادى.....100
- ثالثا: المفعول المطلق.....102



- 1- نائب المفعول المطلق.....
- 2- (كيف) مفعولا مطلقا.....
- 3- المفعول المطلق بالتضمن.....
- رابعاً: المفعول فيه.....
- 1- المنصوب على الظرفية الزمانية.....
- 2- المنصوب على الظرفية المكانية.....
- خامساً: المفعول من أجله.....
- 1- المفعول من أجله الوارد نكرة.....
- 2- المفعول من أجله الوارد معرفة.....
- 3- المفعول من أجله مصدرا مؤولا.....
- سادساً: المفعول معه.....
- جدول رقم 08: مواضع المفعولات في كتاب (تيسير التفسير).....

الفصل الثالث

أثر توظيف المنصوبات في (تيسير التفسير).

- أولاً: الحال.....
- 1- الحال من المفعول به.....
- 2- الحال الجامدة.....
- 3- الحال المعرفة.....
- 4- الحال جملة.....
- 5- الحال المؤكدة.....



6- تعدد الحال.....

ثانيا: التمييز.....

- 1- التمييز المفسر لجملة الدم (ساء).....128
 - 2- التمييز المحول عن الفاعل.....129
 - 3- التمييز المحول عن المفعول.....130
 - ثالثا: المستثنى المنصوب.....131
 - رابعا: خبر كان وأخواتها.....132
 - خامسا: خبر الحروف العاملة عمل (ليس).....135
 - سادسا: خبر أفعال المقاربة.....136
 - 1- خبر كاد.....136
 - 2- خبر عسى.....137
 - سابعا: اسم إن وأخواتها.....139
 - 1- اسم إن اسما موصولا عاما.....139
 - 2- اسم (أن) ضميرا للشأن.....140
 - 3- اسم (كان) المخففة.....142
 - ثامنا: اسم لا النافية للجنس.....143
 - تاسعا: التوابع في حالة النصب.....144
 - 1- التوكيد للمفعول فيه.....144
 - 2- نعت المفعول به.....145
 - 3- نعت خبر كان.....146
 - 4- العطف على المفعول به.....147
 - 5- البديل من المفعول به.....148
 - 6- البديل من اسم إن.....149
- جدول رقم 09: مواضع المنصوبات في كتاب (تيسير التفسير) ..151

الفصل الرابع

أثر توظيف المجرورات في (تيسير التفسير).

أولاً: المجرور

- 155..... بالحرف
- 155..... الجـر بـ (حتى)
- 157..... حذف الجار والمجرور
- 158..... تقدير حرف الجر
- 160..... (من) اسم بمعنى (بعض)
- 163..... المجرور بعد واو (رب)
- 165..... المجرور بحرف القسم
- 167..... المجرور بحرف جر زائد
- 169..... تعلق الجار والمجرور

جدول رقم 10 : المواضع التي ذكر فيها تعلق الجار والمجرور في (تيسير التفسير) 172

- 173 ثانياً: الجر بالإضافة
- 173 الإضافة إلى الجملة
- 175 الإضافة إلى الفاعل والمفعول
- 176 الإضافة إلى الضمير
- 177 إضافة الفاعل إلى المصدر
- 178..... الألف واللام عوض عن المضاف إليه
- 179..... أنواع الإضافة
- 180 أ- الإضافة المحضة
- 182 ب- الإضافة غير المحضة
- 183..... ج- إضافة الموصوف إلى الصفة، والصفة إلى الموصوف
- 186..... ثالثاً: الجر بالمجاورة



- رابعاً: التوابع في حالة الجر.....
- 100. - التوكيد للمجرور بالحرف
 - 189. - النعت في حالة الجر
 - 191. - العطف في حالة الجر
 - 191. 1- العطف على الاسم المجرور بالحرف
 - 193. 2- العطف على المجرور بالمضاف
 - 194. - البديل من المجرور
- جدول رقم 11: مواضع المجرورات في كتاب (تيسير التفسير) 197.
- خاتمة 199.
- الفهارس الفنية .
- 203. - فهرس الآيات المدروسة
 - 214. - فهرس مصادر البحث ومراجعته
 - 224. - فهرس الموضوعات

ملخص

وظف الشيخ أمحمد بن يوسف أطفيش في تفسيره (تيسير التفسير) نصوصاً نحوية، قمت بجمعها وإحصائها فتصنيفها، ثم دراستها لأقف عند أثر هذا التوظيف في تيسير فهم معاني الآيات وإدراكها. فتناولت دراسة هذه المادة النحوية كالآتي: الفصل الأول: وقفت فيه عند أثر توظيف المرفوعات في (تيسير التفسير)، فدرست الفاعل ونائب الفاعل وغيرهما من المرفوعات، لأخلص إلى جدول إحصائي لهذه المرفوعات. الفصل الثاني: عنوانته بـ "أثر توظيف المفعولات في (تيسير التفسير)"، وجاءت الدراسة فيه شاملة المفعول به وغيره من المفعولات مع إدراج المنادى ضمنها، ودلت الفصل بجدول إحصائي لهذه المفعولات. الفصل الثالث: جمعت فيه باقي المنصوبات، وسميته بـ "أثر توظيف المنصوبات في (تيسير التفسير)"، وعلى رأسها الحال، مع تخصيص جدول إحصائي لها. الفصل الرابع: وهو آخر هذه الفصول، وردت تسميته بـ "أثر توظيف المجرورات في (تيسير التفسير)"، وقسمتها إلى المجرور بالحرف، وبالإضافة، وبالمجاورة، والتوابع في حالة الجر مع جدول إحصائي لها. وقد سلكت دراستي لهذه الفصول منهج الإحصاء، من خلال إحصاء نصوص أطفيش النحوية؛ ثم منهج التحليل، فقد حلت هذه النصوص لأقف عند الغاية المنشودة وهي الوصول إلى معاني الآيات. إن هذا البحث المقدم توصلت به إلى نتائج عدة، أهمها أن هذا التفسير في مباحثه النحوية المحققة يستدعي الوقوف عنده مجدداً، فقد أغفل المحقق الكثير من النصوص النحوية المدرجة فيه.

كلمات مفتاحية:

التوظيف النحوي؛ التفسير؛ الأسماء؛ المرفوعات؛ المنصوبات؛ المفعولات؛ المجرورات؛ التوابع؛ الاشتغال؛ الإغراء؛ الإضافة؛ المجاورة.